مركز جيل البحث العلمي

سلسلة كتاب أعمال المؤتمرات

دورية دولية محكمة تصدر فصليا عن مركز جيل البحث العلمي

ISSN 2409-3963

العام الثامن - العدد 29 - أكتوبر 2020

عدد خاص بالمؤتمر الدولي المحكم حول:

الأمن المجتمعي والجماعي في الوطن العربي

طرابلس لبنان 16-17 |10| 2020

لبنان | طرابلس : ص.ب - فرع أبي سمراء

www.jilrc.com – conferences@jilrc.com

بسم الله الرحمن الرحيم

سلسلة كتاب أعمال المؤتمرات عبارة عن دورية دولية محكمة تصدر فصليا عن مركز جيل البحث العلمي تعني بنشر الأوراق البحثية المشاركة في مؤتمرات مركز جيل البحث العلمي والتي تلتزم بالموضوعية والمنهجية وتتوافر فيها الأصالة العلمية.

يشرف على هذه الدورية رئيسة المركز وهيئة تحكيم ثابتة وأخرى خاصة بكل عدد، ولجنة صياغة التوصيات.

تهدف هذه السلسلة إلى المساهمة في إثراء المكتبات بالدراسات والبحوث العلمية التي تلتمس قضايا العصر ومتطلبات الواقع في العالم العربي والإسلامي.

شروط ومعايير نشر الأوراق البحثية:

- أن تكون في أحد المحاور الأساسية لموضوع المؤتمر وألاّ يكون قد سبقت المشاركة بها في ندوات أو مؤتمرات أو تم تقديمها للنّشر من قبل؛
- يجب مراعاة المنهج العلمي ومعاييره في الكتابة وأن تتميّز بالأصالة والجدّية في التّحليل؛
- ألا تتجاوز عشرين (20) صفحةً حجم (A4) شاملةً المراجع والملاحق؛
- تكتب على برنامج (MICROSOFT WORD) بخط Traditional Arabic حجم 14 بالنسبة للمتن باللغة العربية، و11 بالنسبة للهوامش، وبخط Time new Roman بحجم 12 بالنسبة للمتن باللغة الأجنبية وبحجم 10 بالنسبة للهوامش؛
- لغة النشر العربية، الإنجليزية أو الفرنسية، ويقدّم معها ملخص لا يتجاوز 10 أسطر باللغة العربية والانجليزية.
- يكتب العنوان باللغة العربية والانجليزية.
- يكتب الباحث اسمه واسم المؤسسة التي ينتمي إليها بالأحرف العربية واللاتينية.
- وضع الهوامش والتعليقات آلياً في نهاية كل صفحة، والمراجع والفهارس والملاحق في نهاية الورقة.
- تخضع الاوراق البحثية للتحكيم من قبل اللجنة العلمية التحكيمية.
- في حال قبول الورقة للنشر يشترط لإدراجها ضمن هذه الدورية إلتزام الباحث بكافة التعديلات المطلوبة.

رئيسة المؤتمر واللجنة العلمية

أ.د. سرور طالبي

أعضاء اللجنة العلمية الثابتة:

أ.د. رحاب فايز أحمد سيد يوسف (جامعة بني سويف)

أ.د. ماهر خضير (المحكمة العليا الشرعية في القدس)

أ. د . نور الهدى حماد (جامعة طرابلس، ليبيا)

د. العبساوي عماد (جامعة كومبلوتنسي في مدريد)

د. الداودي نورالدين (جامعة عبد المالك السعدي)

د. شريف أحمد بعلوشة (النيابة العامة في فلسطين)

د. نوارة حسين (جامعة مولود معمري)

أعضاء اللجنة العلمية للعدد:

أ.د. محمد طالب عبدالرحمن دبوس (جامعة الاستقلال-فلسطين)

أ.م.د. عبدالرزاق محمود ابراهيم الهيتي (جامعة دهوك)

أ.م.د. ياسر الإفتيحات (جامعة الغرير)

د. أحمد بلحاج جراد (كلية الشرطة – قطر)

د. الزهرة الغلبي (جامعة شمال غرب للمعلمين لانتشو الصين)

د.جمال بلبكاي (المدرسة العليا لأساتذة التعليم التكنولوجي، سكيكدة، الجزائر)

د. خالد عزي (الجامعة اللبنانية)

د. زينب محمد جميل الضناوي (جامعة الملك فيصل)

د. سارة مسالي (جامعة محمد الصديق بن يحي)

د. سامية عواج (جامعة سطيف 2، الجزائر)

د. ناجح مخلوف (جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر)

ترسل الملخصات والأبحاث حصريّا على:

conferences@jilrc.com

الفهرس

الصفحة

- **التوطئة** 7
- **الافتتاحية** 9
- **صنع السياسات العامة في دول الخليج العربي**، بلال شحيطة - جومانا كيال (الجامعة اللبنانية) 11
- **إشكاليّةُ الأمنِ الغذائي في الجزائرِ وآلياتُ تطويره** 1980 – 2017، رمضان أحمد العمر (الجامعة اللبنانية). 33
- **الثورة السودانية.. النخبة السياسية ومنهج الخلل دراسة نقدية للوضع السياسي منذ الاستقلال**، عثمان حسن عثمان (جامعة المغتربين. السودان) 59
- **دور نظام التعليم عن بعد في تحسين مستوى الخدمات التعليمية في الوطن العربي**، حموي نورالهدى (جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2. الجزائر) 77
- **وسائل الاعلام الإلكترونية ودورها في ترسيخ قيم المواطنة الاجتماعية وفق رؤية مجتمعية**، حسين حسين زيدان ، وزارة التربية - هديل علي قاسم، جامعة بغداد. 95
- **تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على الأسرة في بناء مفهوم المواطنة**، خالد ممدوح العزي (الجامعة اللبنانية) 117
- **البيان الختامي والتوصيات** 145

التوطئة:

يرتبط مفهوم الأمن بالاستقرار وبكيفية إدارة الدول لمختلف الأزمات والأخطار التي تهدد مكوناتها ووحدتها الوطنية والترابية.

والأمن المجتمعي هو من أسمى أبعاد الأمن الإنساني، بل هو هدفه الأساسي من خلال توفير الاستقرار والطمأنينة في كل مناحي الحياة، سواءً كانت سياسية، اقتصادية واجتماعية، صحية ونفسية، تربوية وثقافية ... مما يعزز الإحساس بالانتماء والولاء الوطني، نبذ النعرات القبلية وتقبل التنوع، مع تمتين الحقوق والالتزام بالواجبات، كما يساعد على بناء نسيج اجتماعي متماسك ومتجانس.

مرّت الدول العربية في العقدين الماضيين بعدة أزمات داخلية نتيجة للتحولات السياسية الإقليمية والدولية، أججت الصراعات العربية ومست بالأمن والاستقرار الداخلي والخارجي لهذه الدول ورعاياها، كما أسهمت الجائحة الصحية العالمية كوفيد-19 في كشف مواطن قصور وهشاشة الأنظمة الصحية وما ترتب عن ذلك من تداعيات اقتصادية واجتماعية.

أهداف المؤتمر:

يهدف هذا المؤتمر الذي يصادف تاريخ انعقاده اليوم العالمي للغذاء، إلى تقييم الأمن المجتمعي العربي والتحديات التي تواجه استقراره للخروج باقتراحات وحلول عملية تعزز التعاون الجماعي وتضمن الاكتفاء الإقليمي والمحلي.

إشكاليات المؤتمر:

1. إلى أي مدى استطاعت الأنظمة العربية ضمان أمنها المجتمعي ومن ثم الجماعي على ضوء متغيرات الواقع الدولي؟
2. ما هي التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجه المنطقة العربية في ظل الظروف الراهنة؟
3. ما هو واقع الخدمات الاجتماعية التعليمية والصحية في الوطن العربي وماهي سبل تحسينها؟
4. ما هو دور الإعلام العربي في دعم وتوطيد التعاون والاستقرار الاقليمي؟
5. ما هو دور ومسؤوليات جامعة الدول العربية في توحيد الجهود العربية تحقيقا للاستقرار والأمن المجتمعي والجماعي؟

محاور المؤتمر:

المحور1: الاطار المفاهيمي للأمن المجتمعي- واقع وتحديات

المحور 2: أهمية الاستقرار السياسي الداخلي والإقليمي

المحور 3: أهمية ترسيخ دولة القانون والحريات العامة.

المحور4: تحسين الخدمات التعليمية الاجتماعية والصحية.

المحور5: أهمية وآليات توحيد الاقتصاد العربي.

المحور 6: سبل تحقيق الاكتفاء الغذائي العربي.

المحور7: د ور الإعلام في توطيد التعاون والاستقرار العربي.

المحور8: دور ومسؤوليات جامعة الدول العربية.

الافتتاحية

تتميز الدول العربية عن غيرها من دول بقاع العالم بكونها مترابطة بروابط مختلفة أهمها دينية، جغرافية، تاريخية ثقافية وحتى اجتماعية.

ورغم هذه الروابط المتعددة، فإن هذه الدول غير قادرة إلى يومنا هذا على إيجاد أرضية متينة للتفاهم والتعاون، ومنظمة جامعة الدول العربية تقف هي الأخرى عاجزة على توحيد سياساتهم ومواقفهم، وعلى خلق مشاريع تعاون تغطي كل المجالات وتضمن الاكتفاء الذاتي والمحلي.

وينعكس هذا الوضع سلبا على الداخل، بحيث تعاني كل دولة عربية من عجز في مجال ما قد تتجاوزه لو تستعين بجارتها وتستغني عن المساعدات الأجنبية المشروطة.

ولقد مرت المنطقة العربية بعدة أزمات داخلية وأخرى إقليمية، بدءً بالثورات الشعبية، مرورا بقطع العلاقات الدبلوماسية فيما بينها وما ترتب عنه من أزمات سياسية واقتصادية، وصولا إلى التطبيع مع الكيان الصهيوني الغاصب.

وأمام هذا الوضع الإقليمي المتردي الذي يهدد الأمن والاستقرار الذاتي والجماعي، بادر مركز جيل البحث العلمي بتنظيم مؤتمرا دوليا يبحث في سبل تحقيق الأمن المجتمعي والجماعي في الوطن العربي.

ولقد عالج المؤتمر هذا الموضوع من كل جوانبه بمشاركة أساتذة وباحثون من عدة مؤسسات جامعية عربية توزعت مداخلاتهم على ستة جلسات علمية، قيمت الأمن المجتمعي العربي والتحديات التي تواجه استقراره، وخرجت بمجموعة من النتائج والاقتراحات والحلول العملية التي من شأنها ضمان الأمن المجتمعي الذاتي والجماعي.

ولقد توصلت لجنة التوصيات إلى صياغة جملة من التوصيات من أهمها نشر أعماله ضمن سلسلة أعمال المؤتمرات الصادرة عن مركز جيل البحث العلمي.

ومن هذا المنطلق يضع المركز تحت تصرف المهتمين والباحثين أهم الأوراق البحثية المشاركة بهذا المؤتمر والتي التزمت بالمعايير الشكلية والمنهجية الموضوعة من قبل لجنته العلمية الموقرة، كإسهام منه في إثراء المكتبة العربية بالمواضيع المتخصصة.

رئيسة المؤتمر/ أ.د. سرور طالبي

يخلي مركز جيل البحث العلمي مسؤوليته عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية
لا تعبر الآراء الواردة في هذه الأبحاث بالضرورة عن رأي إدارة المركز
© جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي

صنع السياسات العامة في دول الخليج العربي

Public Policy making in the Arab Gulf states

أ.د. بلال شحيطة
رئيس قسم العلوم الاقتصادية في كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الاعمال في الجامعة اللبنانية
Prof Bilal chehaita (Lebanese University)

د. جومانا كيال
أستاذة مساعدة في كلية العلوم الاجتماعية الجامعة اللبنانية
Dr Joumana kayal (Lebanese University)

Abstract :

Public policies are a very important tool adopted by public authorities to solve a particular economic or social dilemma or to obtain a result that society desires, and cannot be automatically reached without government intervention. Policy formulation and effective implementation processes on the ground and assessing their direct and secondary impacts on the foreseeable and long-term horizon require a range of political conditions, institutional qualifications, technical capabilities and outreach efforts to maximize the benefits of citizens.

This study aims to explore the policy-making environment to identify its multiple pillars and approaches (political and economic) and the key factors that contribute to rationalizing its development, evaluation and evaluation process in theory and practice. It also seeks to focus on the role of overviewing, oversight and accountability by the active forces of the society with the aim of enlightening public opinion and promoting a culture of dialogue, participation, responsibility and interaction in the decision-making process taken by makers in the Arab Gulf states.

Hence, this paper presents the following basic problematic: what are the main features of the imbalance in policy-making in the Arab Gulf states and therefore what are the challenges

associated with not being able to make these policies (economic factors = governance) and those associated with unwillingness (political factors = governance policy).

Many sub-questions are included in this problematic: What are the most prominent approaches to policy-making? What are the factors and criteria for their success or failure? What are the frameworks and mechanisms in which a politician mixes with the economist? Where has it failed and where have policy makers succeeded in the Gulf Arab states? What reforms and dynamics should be followed to give people a real and constructive role in the management of their countries' affairs, taking into account the differences that characterize the Arab Gulf countries? ...

Since the subject of this study involves exposing the challenges facing public policy-making in the Gulf States, the descriptive exploratory approach has been used, which helps to characterize the phenomenon as it is in fact, and describe it accurately and express it qualitatively. In fact, the qualitative expression describes the phenomenon and explains its characteristics, size or degree of association with other phenomena.

The content analysis technique of international institutions dealing with the subject of policy-making, articles, newspapers and research studies has been used to reveal the importance of rationalization and the optimization of resources and capabilities for the sustainable development of these countries.

The results of public policies have varied in the Arab Gulf states, while some of these countries have made real progress in the development of some sectors, some have failed to achieve balanced and sustainable development, and to varying degrees, they have failed to diversify their economies and failed to meet the requirements of bloc and economic integration. The Arab Gulf countries today are at a crossroads and need to rethink seriously and deeply in their way of developing, implementing and evaluating their various policies.

Keywords: Public policy, new social contract, calendar, governance, exercise of power, community discussions.

ملخص:

تعتبر السياسات العامة أداة شديدة الأهمية تعتمدها السلطات العامة لحلّ معضلة اقتصادية أو اجتماعية معينة أو الحصول على نتيجة يرغب فيها المجتمع، ويتعذر بلوغها بشكل تلقائي من دون تدخّل الحكومة. وتتطلب عمليّات صياغة السياسات العامّة وتنفيذها بشكل فعّال على أرض الواقع وتقييم تأثيراتها المباشرة والثانوية في الأفق المنظور وعلى المدى البعيد توفير مجموعة من الشروط السياسية، والمؤهلات المؤسساتية، والقدرات الفنية، والجهود التواصلية بهدف تحقيق الفائدة القصوى للمواطنين.

تهدف هذه الدراسة إلى سبرأغوار بيئة صناعة السياسات العامة لتبيان ركائزها ومقارباتها المتعددة (سياسية واقتصادية) والعوامل الأساسية التي تساهم في ترشيد عملية وضعها وتقييمها وتقويمها نظرياً وعملياً. كما تسعى إلى التركيز على دور المسائلة والرقابة والمحاسبة من قبل قوى المجتمع الفاعل بهدف تنوير الرأي العام وتشجيع ثقافة الحوار والمشاركة والمسؤولية والتفاعلية في عملية صنع السياسات العامة لدى أصحاب القرار في دول الخليج العربي.

من هنا تطرح هذه الورقة الإشكالية الأساسية التالية: ماهي أبرز معالم الخلل التي تواجه صنع السياسات العامة في دول الخليج العربية وبالتالي ما هي التحديات المرتبطة بعدم القدرة على إنجاح هذه السياسات (عوامل اقتصاديةً = حوكمة) والأخرى المرتبطة بعدم الرغبة (عوامل سياسية = سياسة الحكم).

وتندرج تحت هذه الإشكالية العديد من التساؤلات الفرعية وهي: ما هي أبرز المقاربات في صنع السياسات العامة؟ ما هي عوامل ومعايير نجاحها او فشلها؟ ما هي الأطر والاليات التي يختلط فيها السياسي بالاقتصادي؟ اين أخفق وأين نجح صانعو السياسات العامة في دول الخليج العربية؟ ما هي الإصلاحات والديناميكيات الواجب اتباعها لإعطاء الشعوب دورا حقيقيا وبناء في إدارة شؤون بلدانهم أخذين بعين الاعتبار التباينات والاختلافات التي تتميز بها بلدان الخليج العربية؟ ...

بما ان موضوع هذه الدراسة ينطوي على كشف التحديات التي تواجه صنع السياسات العامة في دول الخليج تم الاستعانة بالمنهج الاستكشافي الوصفي، الذي يساعد في توصيف الظاهرة كما هي في الواقع، ووصفها وصفًا دقيقًا والتعبير عنها كيفيًا ، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى.

تم الاستعانة بتقنية تحليل مضمون التي تصدر عن المؤسسات الدولية التي تعنى بموضوع صنع السياسات العامة والمقالات والصحف، والدراسات البحثية وذلك بغية الكشف عن أهمية الترشيد والاستغلال الامثل للموارد والمقدرات في سبيل التنمية المستدامة لهذه البلدان.

لقد جاءت نتائج السياسات العامة متفاوتة في دول الخليج العربي، ففي حين حققت بعض هذه الدول تقدماً حقيقياً في تطوير بعض القطاعات، فشلت بعضها في تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة، كما فشلت هذه الدول بدرجات متفاوتة في تنويع اقتصاداتها وأخفقت في تلبية متطلبات التكتل والتكامل الاقتصادي. إن بلدان الخليج العربية اليوم تقف على مفترق طرق وتحتاج إعادة النظر بشكل جدي وعميق في أسلوبها في وضع وتنفيذ وتقييم سياساتها المختلفة.

كلمات المفاتيح : السياسات العامة، العقد الاجتماعي الجديد، التقويم، الحوكمة، ممارسة السلطة، نقاشات مجتمعية

مقدمة:

ارتبطت المؤسسات العامة في دول الخليج العربية، شأنها شأن بقية دول المنطقة العربية والعالم، بنشأة الدولة وتطور أدوارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. بيد أن السياسات العامة في دول الخليج العربية خضعت، سواء في تفسيرها أو في عملية صياغتها، لأنظمة الدولة الريعية التي ظهرت وتنامى دورها نتيجة التراكم الكبير للثروة النفطية، وجرى تسخيرها لتعزيز السيطرة على المجتمع. وعلى الرغم من أهمية هذه المقاربات التي ركزت على مفهوم الدولة الريعية لشرح عملية صنع السياسات العامة في دول الخليج العربية، فإنها غيَّبت في أحيان كثيرة دور القوى الاجتماعية وتأثيرها في السياسات الحكومية، وأغفلت الدور الذي يؤديه الفاعلون غير الرسميين؛ مثل التجار، ورجال الأعمال، والقطاع الخاص عمومًا. كما قلَّلت من أهمية التوازنات القبلية والعائلية ودور المجالس التمثيلية في عملية صنع السياسات العامة في دول الخليج العربية.

وبمقدار ما أسهمت السياسات العامة في دول الخليج العربية في تحقيق نمو اقتصادي وتنموي وانفتاح اجتماعي وثقافي، فرضت هذه السياسات جملةً من التحديات والمشكلات؛ أبرزها أن عملية صنع السياسات العامة في دول الخليج العربية، على اختلاف قطاعاتها المالية والاقتصادية والاجتماعية، يشوبها الكثير من الغموض؛ فمن غير المعلن ما هي الرؤى التي تبنى عليها السياسات العامة وعلى أي أسس تتغير. إضافة إلى ذلك، تتعرض هذه السياسات إلى تشوهات عميقة؛ نتيجة غياب المساءلة والشفافية وحكم القانون والفصل بين السلطات وجدية ومهنية جهاز الدولة الإداري. ونادرًا ما تخضع هذه السياسات لعملية مشاركة في الصياغة وتقييم دقيق وموضوعي لتكلفتها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، ومدى قدرتها على تحقيق العدالة في توزيع الثروة. كما أنه لا تولَى أهمية مؤسسية لتراكم الخبرات؛ نتيجةً لعدم وضوح عملية إقرار السياسات العامة، وتغيير المستشارين والشركات الاستشارية.

ولمواجهة هذه التحديات، تعالت في الآونة الأخيرة دعوات تقاسمتها جمعيات المجتمع المدني والاعلام لتنفيذ إصلاحات عميقة؛ بالنظر إلى أن صنع سياسات عامة رشيدة لا يمكن أن يتم بمعزل عن إصلاحات سياسية عميقة تشرك أكبر عدد ممكن من فئات المجتمع وقواه في صنعها، والتعاون في تنفيذها، والاستفادة من عوائدها.

أولا: صنع السياسات العامة

توصف السياسات العامة للحكومات بأنها مجموعة من النشاطات (القوانين، اللوائح، المراسيم، الخطط، الأفعال، والسلوك) التي تختارها من خلال إدارتها للمجتمعات. تعد الحكومات بصفة عامة نشطة في بلورة وصناعة وتطوير السياسات العامة فكل سنة تصدر العديد من اللوائح والقوانين والمراسيم عن السلطات التنفيذية بالتنسيق مع السلطات التشريعية، تعقبها بعد ذلك مجموعة من التعليمات والإجراءات المفسرة والموضحة من قبل الإدارات التنفيذية.

يشمل تحليل السياسات العامة مجموعة مرتكزات أساسية متجددة: التدخلات الجماعية المنتجة لوسائل حقيقية موجهة للقطاعات المختلفة، طرق واليات الحكومة في تدخلاتها العمومية، المعلومات المطلوبة والخطوات المنهجية في صنع السياسات العامة، مخرجات هذه السياسات وتقييمها ومتابعتها.

1. مفهوم السياسة العامة

تعرفُ السياسةُ العامة [1]في اللغةِ الإنجليزيّة بِمُصطلح public policy ، وهي عبارةٌ عن نظامٍ معينٍ تسعى الحكومة المحليّة في الدولة إلى تطبيقه، والتحقق من التزامِ الجميع فيه سواءً أكانوا أفراداً أم مؤسسات. وأيضاً تُعرفُ السياسةُ العامة بأنها برنامجُ عملٍ حكوميّ يحوي مجموعةٍ من القواعد، والتي تلتزمُ الحكومة بتطبيقها في المجتمع. ومن التعريفات الأخرى للسياسة العامة: هي مجموعةٌ من الاتجاهات الفكريّة التي تسعى الحكومة إلى تنفيذِ الهدف الخاصة بها، من خلال الاعتماد على مجموعةٍ من الوسائل والأدوات،

عرف جيمس أندرسن رئيس قسم دراسات السياسة في جامعة تكساس، السياسة العامة بأنها "برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع". كما عرفها ديفيد أستن عالم السياسات العامة الكندي بأنها "توزيع القيم في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة، من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية". كما يرى عالم السياسات المقارنة الأميركي جابرييل ألموند بأن السياسة العامة تمثل "محصلة عملية منتظمة عن تفاعل المدخلات - مطالب + دعم - مع المخرجات - قرارات وسياسات... - للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدراته الاستخراجية والتنظيمية، التوزيعية الرمزية".

اذن السياسة العامة محصلة عملية منتظمة يتفاعل بها عدة عناصر كالمدخلات او المرتكزات والمطالب الضرورية التي تراها الدولة من خلال التوجه الاستراتيجي فضلا عن توفير الدعم والموارد والميزانية والقرارات الحاكمة لتنفيذ تلك سياسات، فالسياسات هي الوسيلة التي يتم بواسطتها تحقيق الأهداف والغايات التي تم تبنيها في الخطط الاستراتيجية، وادارة الأداء هي الطريقة التي يتم بواسطتها مراقبة وتقييم تنفيذ السياسات، ومن ثم انعكاس ذلك التقييم في التخطيط الاستراتيجي وبالتالي في صياغة سياسة أخرى.

2. لماذا نحتاج إلى سياسة؟

يمكن القول إن التخطيط الاستراتيجي إذا أُنجز بشكل شامل يعتبر كافيا بالنسبة لحكومة لبلوغً غاياتها وأهدافها، ولكن هذا الاعتقاد خاطئ. ببساطة، لا يمكن من الناحية العملية تطوير جميع السياسات الضرورية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية كجزء من عملية التخطيط السنوي، فالسياسات بحاجة إلى أن يتم تطويرها

[1] مهند العزاوي، مفهوم وخصائص السياسة العامة الحكومية، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/5/24 https://middle-east-online.com/%

والتشاور بشأنها وتنفيذها وتعديلها ضمن عملية مستمرة، وليس فقط ضمن دورة التخطيط السنوي. وقد تكون هناك حاجة إلى تطوير سياسات جديدة للتكيف مع عدد من العوامل المختلفة، مثل: رؤية الدولة، مبادرة من المجلس التنفيذي، مطلب مجتمعي، الخطة الاستراتيجية، متطلبات فدرالية، أحكام قانونية، ضغوط من العامة أو المتعاملين، مبادرة دولية، الحاجة لسياسة جديدة، أحداث خارجية أو بيئة متغيرة، كالتقدم التقني والتكنلوجي، التكيف مع تغيرات في سياسات دوائر أخرى، ضغوط الموازنة المالية.

3. تقويم السياسات العامة

أن فحوى التقويم يمكن فهمه على أنه عملية تحليل عدد من السياسات أو البرامج أو المشروعات والبحث عن مزاياها وعيوبها المقارنة , ووضع نتائج هذه التحليلات في أطار منطقي , فالتقويم ليس مجرد وصف للبدائل المتاحة , فقد تصف بديلا دون الإشارة إلى غيرة , لكن التقويم فحص لمزايا وعيوب البديل في علاقاته بمسار أو أكثر للحركة , بما في ذلك للا فعل.

ولا يطبق التقويم على البدائل المستبعدة لبعضها البعض وإنما أيضا على البدائل المستقلة والمترابطة، ويعد التقويم المرحلة الأخيرة من عمليات السياسة والتي تتضمن نشاطات متسلسلة، وتقويم السياسة العامة كنشاط وظيفي يمكن بل ويجب أن يتحقق من خلال عمليات الرسم والصنع والصياغة والتطبيق، وليس كنشاط لاحق وكمرحلة أخيرة.

فالتقويم قد يؤدي إلى أعادة الدورة التي تبدأ بالمشكلة ثم بالبحث عن البدائل ثم المفاضلة لتقرير أو تعديل أو أنها صالحة للبقاء والاستمرار، وبالتالي فأن تقويم السياسة العامة يعني أتباع أساليب علمية هدفها الحكم على ما أذا كانت سياسات الحكومة وبرامجها التنفيذية تحقق الأهداف المطلوبة بالقدر المرغوب فيه من الفعالية والاقتصاد[1].

أن عملية التقويم للسياسة العامة ينبغي أن يكون شمولياً كماً ونوعاً، وأن يكون متلازما فيها ضمن جميع مراحلها وعملياتها وأنشطتها، وعليه أن هناك قناعة جازمة ازاء وحدة العلاقة والمهمة والمسؤولية التي تجمع بين صانعي السياسة العامة ومنفذيها، وكذلك مقوميها.

أن عملية صنع السياسة العامة عملية معقدة تتسم بتنوع مكوناتها، التي يكون لكل منها اسهامه المختلف، فهي تقرر الخطوط الأساسية للفعل وتتسم بتوجهها نحو المستقبل وسعيها إلى تحقيق الصالح العام وذلك بأفضل الوسائل الممكنة، فالمفروض أن يتم التقويم أثناء صنع السياسة أو البرنامج، فيوفر معلومات

[1] عدنان عبد الأمير مهدي تقويم السياسة العامة: دراسة نظرية - المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2017/8/17 https://democraticac.de/?p=48534

عن أثار المقترحات على كل أعضاء المجتمع ويساعد في عملية الاختيار، وقد يقلل أيضاً من تحيز صناع السياسة من خلال تزويدهم بالمعلومات الضرورية والتي على اساسها قد يقررون أعادة صنع السياسة.

ولا يعني التقويم الرسمي هنا اتخاذ قرار الاختيار فهو يساعد بتوفير الأساس الوقائعي لموضوعات القرار لكل المشاركين فيه، وتظل نوعية الدليل ومصداقيته، وفي الغالب تفسيره مثار جدل، ويظل التقويم في هذه المرحلة (تعُلم)، فعندما يتوافر دليل على مزايا وعيوب بديل معين، تتولد رؤيا جديدة تقود إلى خلق بدائل أفضل فتصبح عملية صنع السياسة العامة دائرية الشكل.

وتتباين الجهات التي تتولى عملية التقويم للسياسات العامة بتباين النظم السياسية، فنظم الحكم النيابية والبرلمانية تميل إلى الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات الثلاثة، وإلى خلق حالة توازن بينها حتى لا تطغى أحداها على الأخرى. ولذا تتمتع السلطة التشريعية في هذه الأنظمة بحق الرقابة والتقويم على تصرفات السلطة التنفيذية لضمان دستوريتها وشرعيتها والتزامها نص وروح التشريع، فتقوم السلطة التشريعية بتقويم مشروعات رسم السياسة العامة وتمويلها وتعديلها.

يتولى صانعي السياسة العامة ومن خلال أشغالهم لمواقعهم الرسمية في الحكومة بتقويم السياسة العامة إرضاءً لناخبيهم كما في الأنظمة السياسية الديمقراطية ، فيتوقعون انسياب التغذية العكسية أليهم من مجموعات الدوائر الانتخابية ويتعرفون على أرائهم ازاء برامج السياسة العامة القائمة.

وفي مثل هذه الحالة فإن شكل التقويم يكون من خلال مراقبة صانعي السياسة العامة لمواقف الدوائر الانتخابية تجاه البرامج بحيث يصبح المعيار أو المقياس في تقويم أي برنامج هو شيوعه أو عدم شيوعه بين جماعات الناخبين على أساس القبول أو الرفض، ويتبلور أيضا من خلال ما تنشره الصحف والأجهزة الاذاعية والمرئية وشكاوى المواطنين والموظفين وحتى الاشاعات، وكذلك نتائج البحوث الاجتماعية، وجميعها تمثل تغذية عكسية غير منتظمة تسهم في جعل صانعي السياسة العامة يكتسبون انطباعات أولية وتقويمات غير رسمية حول نجاح أو فشل البرامج الحكومية ، بالشكل الذي يدفع هؤلاء الصناع نحو التصرف اللازم في نهاية الأمر، استجابة لمجمل المعايير والمقاييس السياسية التي يقتضيها الواقع.

بمعنى أن النشاط التقييمي سوف يكون له مردود على تطوير صنع السياسة واختيار البدائل، أي أن النشاط التقييمي ينطلق من كونه في عملية صنع السياسات التي تشمل ما يأتي : الاستجابة، العدالة، المساواة، تخفيف ضغط المطالب المساندة، التوازن بين القوى، المعلومات أو البعد المعلوماتي لمدخل في عملية صنع السياسات العامة، على اعتبار أن كم ونوعية ومصداقية المعلومات المتوفرة تؤثر على فعالية السياسات.

4. السياسة العامة و نظام الحكم السياسي

إن دراسة العلاقة بين النظام السياسي والسياسة العامة تتحدد من خلال معرفة ادوار المؤسسات والقوى المكونة للنظام السياسي الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسات العامة.

فالسياسات العامة[1] من حيث الرسم والتنفيذ والتقييم هي نتاج أداء تلك المؤسسات، وترتبط بشكل مباشر وغير مباشر بدور تلك المؤسسات، وعلى ضوء ذلك الأداء تتوقف درجة نجاح السياسات العامة في تحقيق أهداف ومتطلبات المصلحة العامة، وبالتالي فان النجاح أو عدم النجاح في تحقيق تلك المتطلبات هو الذي يظهر تباين الأنظمة السياسية في كيفية ممارسه مؤسساتها عند صنع السياسة العامة.
والسياسة العامة ترتبط درجة تحقيقها للأهداف، بشكل مباشر وغير مباشر، بكفاءة وتوازن عمل تلك المؤسسات في صنع السياسات العامة، فاستقلالية السلطة التشريعية، كمؤسسه رسميه، في ممارسة دور الرسم، إضافة لدور الرقابة والتقييم لعمل السلطة التنفيذية وأجهزتها الإدارية في تنفيذ السياسات العامة، يؤدي إلى أن تكون العملية السياسية داخل النظام السياسي أكثر ديمقراطية، وبالتالي نجاح السياسات العامة.

وهذا الأمر ينطبق أيضا على دور المؤسسات غير الرسمية ومدى استقلاليتها وتأثيرها في مؤسسات النظام السياسي الرسمية وفق صيغ متفق عليها، حيث أن قدرة تلك المؤسسات في تمرير متطلبات المجتمع إلى المؤسسة التشريعية ومنها تصاغ في إطار قرارات وتشريعات السياسات العامة وتطبيقها من قبل المؤسسة التنفيذية بشكل يكفل تحقيق متطلبات المجتمع.

أما فقدان استقلالية عمل المؤسسات الرسمية وانعدام التوازن بينها والافتقار إلى صيغ للعمل السياسي بينها وبين المؤسسات غير الرسمية وضعف قنوات الاتصال بين النظام السياسي من جهة والمجتمع من جهة أخرى،فإن جميع هذه العوامل تقود إلى هيمنة المؤسسة التنفيذية فتكون هذه الأخيرة هي المسؤولة عن عمليات رسم وتنفيذ للسياسات العامة فتقود إلى فشل السياسات العامة في تحقيق الأهداف العامة، وما يتحقق من سياسات وأهداف لا يمثل سوى مطالب ومصالح فئة معينه في المجتمع هي أكثر ارتباطا بالنخبة الحاكمة، لذلك تكون السياسات العامة في ظل تلك العلاقة سياسات نخبويه وفئوية، ولا تتحقق ألا في إطار ضيق .

موضوع السياسات العامة، يشكل مطلبا ينبغي فهمه واستيعابه بشكل جيد ضمن الواقع المعاصر، لأنه يؤدي بنا إلى معرفة الأدوار الرسمية وغير الرسمية في عملية رسم السياسات، ويعيننا على القيام بالواجبات وتحقيق الأهداف، لأن السياسة العامة تمثل الدائرة المركزية التي تهم المواطن من النظام المجتمع (صحة، إسكان، تعليم، غذاء، طرقات، مواصلات، أمن، رفاه اقتصادي واجتماعي...). وبما أن الحكومات تمتلك السلطة على مجموع أفراد المجتمع ومخولة عنهم، لذلك فإنها تضع السياسات العامة التي تتناول أفعالها

[1] مهند العزاوي، أثر البيئة الاستراتيجية في رسم السياسة العامة الحكومية، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2019/10/6
https://www.alhadathcenter.net/views/40896-2019-06-10-21-06-46

وتصرفاتها ودوافعها، ولا تشمل السياسات العامة أفعال الحكومات فحسب بل تشمل امتناعها عن فعل أشياء في حالات معينة.

ثانيا: السياسات العامة بين فكي الاقتصاد (التقويم والحوكمة) والسياسة (سياسة الحكم)

يعتبر صنع السياسات من المهام الأساسية لأي دولة، لكن هذه العملية لا تأتي من فراغ فهي ذات طابع ديناميكي ونتاج تفاعل أطراف عديدة حكومية وغير حكومية، داخلية وخارجية، وما يتضمنه ذلك من مشاورات واتصالات وضغوطات. والمجتمع المدني من جمعيات أو منظمات أو نقابات أو تجمعات أو مبادرات ...الخ في المجتمع له دوراً أساسياً في عملية صنع السياسة سواء من خلال تحالفها مع بعضها البعض او صراعها مع بعضها البعض، أو مع الدولة في سبيل التأثير على عملية صنع السياسة ، أو من خلال تقديمها لأنماط عديدة من الضغوطات -المدخلات معلومات – مشاورات – خبرة – مطالب – تأييد .....الخ للنظام السياسي .

والمجتمع المدني بصياغته الجديدة لم يكن إلا نتاج أزمة، ففي حين كان لأحداث أوروبا الشرقية الفضل في تسليط الأضواء على دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي، فإن أزمة دولة الرفاهة في أوروبا الغربية قبل سنوات مما حدث في أوروبا الشرقية هي التي أدت إلى إحياء مفهوم المجتمع المدني من جديد[1]. وبناء على ذلك برزت أدوار جديدة وعديدة منوطٌ بها المجتمع المدني، بعضها متعلق بالتحول الديمقراطي والبعض الآخر ذو صلة بصنع السياسات العامة. و تحليل دور الفاعلين الاجتماعيين في عملية صنع السياسة العامة مرهون بطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، هل هي علاقة تقوم على التناقض والتعارض أم علاقة تقوم على التعاون والتكامل؟.

في هذا المبحث من الدراسة سيتم البحث في طبيعة ونشأة هذه العلاقة وشكلها من خلال العودة الى مفهوم العقد الاجتماعيّ وأهم التحولات التي طرأت على هذا المفهوم وأدت فيما بعد إلى ظهور المجتمع المدني ودوره في صنع السياسات العامة.

1. المفهوم الكلاسيكي للعقد الاجتماعي

يتردد مصطلح العقد الاجتماعي منذ القدم، في فلسفات (سقراط وأفلاطون 400 ق.م), ومن ثمّ دراسته وبلورته بشكل "نظرية علمية" علي يد بعض علماء الاجتماع ، وهو عبارة عن اتّفاق مجموعة من "الأفراد" فيما بينهم لتكوين "مجتمع"، بناءً على قاعدة الفائدة المتبادلة وتجنب الأضرار، مقابل تسليم الفرد لإرادة الجماعة، ممثّلة بالسلطة.

[1] أدهم عدنان طبيل، المجتمع المدني وصنع السياسات (الخدمات الاجتماعية نموذجاً)، مجلة الحوار المتمدن، العدد 4757- تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015/3/24 http://www.ahewar.org/rss/default.asp?lt=27

لما كانت طبيعة الإنسان كما يراها هوبز (1679) هي الشر دائماً استلزم الأمر وجود قوة نفوذها أعلى من العقد تكون مهمتها تنفيذ العقد إجبارياً على الأفراد، هذه القوة هي الدولة أو الحكومة.

تلا هوبز جون لوك (1704) الذي اتفق معه في وجود عقد اجتماعي بين الدولة والأفراد، إلا أنه خالفه في كون سلطة الحكومة المشرفة على تنفيذ العقد مطلقة، فهو يرى أن السلطة مقيدة بقبول الأفراد لها؛ ولذلك يمكن سحب السلطة منها بسحب الثقة فيها.

أخيراً اكتملت الفكرة على يد جان جاك روسو (1778) مع فارق أساسي بينه وبين هوبز، ذلك أن روسو يرى أن الحالة الطبيعية للإنسان هي الفترة الذهبية من تاريخه، ولكن الإنسان بفعل الأطماع تجرد من النقاء الطبيعي، وانتقل إلى حالة من الفوضوية اقتضت وجود عقد اجتماعي لتنظيم حياة الناس ومحاولة العودة بهم إلى الحالة الطبيعية.[1]

2. المفهوم الجديد للعقد الاجتماعي

"العقد الاجتماعي"، المصطلح كما المفهوم نشأ في الإطار الغربي، هو التوافق الضمني على مستوى المجتمع، والسابق للدولة والدستور، حول الأسس التي يقوم عليها العيش المشترك بين أفراد هذا المجتمع وعن توقعاتهم من الهيئات التي قد يجري تشكيلها لتأطير هذا العيش. أي أن "العقد الاجتماعي" هو الأساس الذي يمهد لقيام الدولة ولإعداد دستورها. فهو أكثر ثباتا واستمرارا من كل من الدولة والدستور. فالدولة قد تسقط بفعل انقلاب أو ثورة والدستور قد يعدل أو يعلق، مع استمرار "العقد الاجتماعي" كمرجع ضمني لقواعد السلوك الاجتماعي والسياسي ولما ينتظر من أي واقع جديد. أي أن "العقد الاجتماعي" هو مخزون القيم المشتركة بين أفراد المجتمع.[2]

ويرتبط تطور مفهوم "العقد الاجتماعي" بالحداثة المتشكلة في أوروبا في عصر نهضتها ثم في عصر أنوارها، والتي تدرجت لتعتبر جملة من الحقوق الإنسانية على أنها "طبيعية" غير قابلة للنقض أو التصرف من حيث المبدأ، ولا سيما منها "الحياة والحرية وطلب السعادة"، ولترى أن هذه الحقوق تصان لجميع المستحقين ضمن إطار الدولة الخادمة لمواطنيها، لا الحاكمة لرعاياها .الإشارة إلى سمة "الطبيعية" في وصف هذه الحقوق يبين القناعة بأنها لم تكن أفكارا مستحدثة بالنسبة للناظرين بها، بل إجلاء وإعراب لقيم حاضرة في الوجدان الإنساني وإن كانت تفتقد التعبير الجلي.

---

[1] فتحي سيد فرج، العقد الاجتماعي الجديد، الحوار المتمدن، العدد 2246- 4-9-2008

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=130864&r=0

[2] حسن منيمنة، العقد الاجتماعي المأزوم وحتمية "الربيع الثاني، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/05/2

https://www.alhurra.com/different-angle/2018/05/02

يذكر هنا أن الأصول الفكرية لهذا التوجه، من دون افتراض العلاقة السببية مع عدم إسقاط تأثيرها بالكامل، كانت قد برزت في المحيط الإسلامي، وإن اختلف المصطلح والتركيز، في مقاصد الشريعة، حيث حفظ النفس هو الحق بالحياة، وحفظ العقل هو الحق بالحرية، وحفظ العرض هو الحق بالكرامة، وحفظ المال هو الحق بالملكية، وحيث حفظ الدين هو التعبير المقابل للعقد الاجتماعي.

يمكن القول إن مسار الدول في أواخر القرن العشرين قد تأثر بمجموعة من العوامل من أهمها :

- التحول من النظم الاشتراكية إلى نظام الاقتصاد الحر.
- العولمة.
- التكيف الهيكلي (الخصخصة).

ومن ثم فإن اغلب الدول أصبحت في حاجة إلى صياغة عقد (اجتماعي جديد) من شأنه أن يغير من طبيعة ووظائف ودور الدولة في علاقاتها بالمجتمع في ضوء انسحابها من التزامات الدولة الراعية، إلى الدولة الشريكة في التنمية مع أطراف أخرى أهمها القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين .

تتركز الأفكار المحورية لهذا العقد في نقد التصور السائد الذي يرى أن تخفيض الفقر يتم من خلال إعانات للفقراء، ويقترح بدلا من ذلك تطبيق نموذج التمكين. وإن تحقيق الديمقراطية والمشاركة أصبح أداة أساسية للتحول الثقافي، وبذلك يستطيع المواطنون أن يمتلكوا المرافق والخدمات العامة ويديروها ويحرصوا على الحفاظ عليها. وأخيراً تأتي أهمية بناء القدرات من أجل تقديم خدمات عامة عالية الجودة.

ومعنى ذلك أن العقد الاجتماعي الجديد يتطلب إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمواطنين من خلال القيام بإصلاح سياسي واسع المدى يقوم على المشاركة والنقد، ووضع برنامج للتنمية المستدامة من القاعدة إلى القمة، والتركيز على مبدأ المواطنة، والانتقال من السلطوية التي ميزت أداء الدولة في الماضي إلى الديمقراطية وفتح الباب أمام تداول السلطة.

بعبارة أخرى العقد الاجتماعي[1] الجديد سواء على صعيد العلاقات بين الدول أم الصعيد الداخلي في كل دولة معناه تكييف وضع الدولة في ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية الجديدة، وعدم ترك المواطنين في العراء ضحايا للرأسمالية المتوحشة التي تساعد عليها الاتجاهات الغالبة في العولمة اليوم واشراك المجتمع بعملية صنع وتقويم السياسات العامة.

ومن المفيد هنا اعتبار طبيعة "العقد الاجتماعي" في السياق الخليجي ومقارنته بما يقابله في الدول الأكثر استقرارا.

[1] مروان معشر، تغييرات كبيرة تحدث.. هل العرب مقبلون على ثورات جديدة؟، تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/8/ https://midan.aljazeera.net/reality/politics 2018

3. العقد الاجتماعي من منظور خليجي

من حيث الشكل والنظم والأطر الإدارية المعتمدة، شذب القرن العشرون الدول الخليجية الناشئة، على تفاوت بين حالاتها، وفق الصيغة الأوروبية. إلا أن هذا التقدم في الهيكل لم يصاحبه تطور مكافئ في المضمون، فبقي العقد الاجتماعي ملتبسا مأزوما. من حيث المبدأ، توافقت المجتمعات الخليجية على مفهوم الدولة الخادمة لمواطنيها، ولكن من حيث الواقع، فإن الاستئثار بالسلطة بقي سيد الموقف.

الدولة الخليجية الحديثة ليست حداثية[1]، أي أنها لا تحكم من منطلق سيادة المواطن وخادمية الحاكم، بل على أساس "الهيبة" التي يجمعها الحاكم من اعتبارات ترهيب وترغيب. أما ما يقوم مقام العقد الاجتماعي فصيغة مخضرمة تجمع المفهوم الحداثي القائم على حقوق للمواطن والمفهوم الأول القائم على وجوب الطاعة لصاحب الهيبة والقوة.

فالمقايضة هنا هي أن الدولة تتوقع من المواطن الطاعة والصمت السياسي إزاء الواقع القائم والسكوت عن سلوك الحاكم ومن نال رضاه، مقابل باقة من الخدمات أهمها الصحة والتعليم والتوظيف والتقاعد.

انتفاضات "الربيع العربي" جاءت تعبيرا عن عجز الأنظمة عن الإيفاء بوعود المقايضة. ولكنها مقايضة مستحيلة، قبل الربيع العربي وبعده، ذلك أن الدولة عاجزة عن تحقيق القدر الكافي من هذه الخدمات إلا من خلال تجويفها وإفراغها من مضمونها، كله أو بعضه.

حتى دول الخليج، ذات الدخل المرتفع والصناديق السيادية الهائلة، أمست تدرك أنها تسير نحو الاستنزاف ما لم تضع حدا لدعم السلع وتعمد إلى إلغاء المخصصات والامتيازات، وما لم تلجأ إلى الجباية الضريبية.

وهنا تبرز أهمية فتح ملف يبحث في سياسة الدولة الريعية في الخليج العربي[2]، وتبحث في التداعيات المختلفة على الدول الخليجية جراء الكثير من العوامل المتداخلة، التي من شأنها إعادة النظر في البنية السياسية والاقتصادية والدستورية في دول الخليج العربي، وبشكلٍ خاص تلك الآثار الواضحة للعيان، التي ترافقت مع انخفاض أسعار النفط، وتزايد أعداد المواطنين في الخليج، والآثار التي خلفها التقدم التكنولوجي على الطلب على النفط والبدائل التي يتم التوصل إليها بشكلٍ مستمر؛ مما أثر في صعوبة تنفيذ الخطط والمشاريع في الخليج.

---

[1] محمد عبيد غباش، مفاهيم السلطة في الخليج، مركز الخليج لسياسات التنمية، تم الاطلاع في تاريخ: 2019/5/18
https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/480646bb-029c-43bb-bee6-d10db94abe22

[2] طارق يوسف، تنوّع الاقتصادي في مجلس التعاون الخليجي: دروس الماضي وتحديات المستقبل، مركز بروكنجز الدوحة، تم الطلاع بتاريخ 2019/9/10
https://www.brookings.edu/ar/events

إن نظرية الدولة الريعية[1] بحاجة ماسة ومهمة لإعادة التفكير فيها وفي أسسها وعناصرها على ضوء المستجدات الأخيرة، ذلك أن هذا الحقل قد تجاوز تلك التأكيدات النظرية البسيطة التي تربط بين السبب الواضح والنتائج المباشرة، إذ إنها بحاجة إلى ميكانيزمات جديدة، وآليات مختلفة للفهم، والتحليل، وذلك لمعرفة آثارها على مؤسسات الدولة من جهة، وهيكلية الاقتصادات الوطنية، والثقافة السياسية. لتتوجه الأسئلة الجديدة في ضوء الوقائع الجديدة والتغيرات المختلفة إلى ما وراء العقد الاجتماعي الذي يتشكل بفعل الإيرادات النفطية، باتجاه توقعات المواطنين من حكوماتهم والأنظمة السياسية من جهة، وكيف تساهم هذه الأنظمة في تشكيل اهتمامات المواطنين ووعيهم من الجهة الأخرى.

وليس اكثر دلالة على هذا الواقع من الخبر الذي أوردته مجلة فورين بوليسي[2] إلى أن «مشروع رؤية السعودية 2030" يهدد بتحلل العقد الاجتماعي الذي يربط الدولة بالشعب السعودي، وهو العقد الاجتماعي الذي وصفه محرر صحيفة الاندبندت بأنه عقد اجتماعي غير معلن قائم على قبول انعدام الحريات السياسية مقابل الحصول على حصة من ثروات البلد النفطية من خلال الوظائف الحكومية ودعم المحروقات، والغذاء، والسكن وغيرها من الامتيازات الاجتماعية المدعومة من قبل الدولة.

وذلك العقد الاجتماعي مهدد فعلياً بالتداعي بتبني نموذج «الصدمة الاقتصادية الاجتماعية» عبر تحول مفاجئ من نموذج دولة الرفاه الريعية إلى نموذج الاقتصاد النيوليبرالي المتوحش الذي يتضاءل فيه دور الدولة إلى حد كبير، ويتحول المجتمع فيه إلى غابة لا بقاء فيها إلا للأصلح ولا حق للمواطن فيها سوى الذي يستطيع اجتراحه وفق قوانين السوق.

ثالثا: صنع السياسات العامة في بلدان الخليج العربية بين عدم القدرة وعدم الرغبة

أن الحكومات الخليجية تتولى صياغة وتنفيذ عدد كبير من السياسات المالية والاقتصادية والاجتماعية، على غرار سائر الحكومات حول العالم، إلا أن كثيراً من الغموض يشوب عمليات إعداد تلك السياسات، وتتعرض إلى تشوهات عند تنفيذها نتيجة طبيعة الأجهزة البيروقراطية بشقيها المركزي والمحلي، ونادراً ما تخضع إلى أي تقييم دقيق وموضوعي لتكلفتها المالية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

إن أي قرار بسن سياسة حكومية ما، يؤدي إلى تخصيص الموارد العامة[3] الشحيحة لغرض معيّن عوضاً عن تخصيصها لسياسات بديلة أخرى. في هذا السياق، ثمة دور حاسم للتحليل المسبق للسياسات في تحديد الخيارات، بهدف تحقيق توازن مقبول بين عناصر كثيرة ومتداخلة في عمليّة صياغة السياسات تشمل تحليل

[1] مصعب قاسم عزاوي، تفسخ العقد الاجتماعي العربي، القدس العربي تم الاطلاع بتاريخ: 2018/8/7 https://www.alquds.co.uk/

[3] الحسن عاشي، تقييم السياسات يُعتبر حلقة مفقودة في العالم العربي - مركز كارنيغي للشرق الأوسط - مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/3/11 https://carnegie-mec.org/2014/03/11/ar-pub-54909

السياق السياسي، والظرفية الاقتصادية والاجتماعية، ومعرفة اتجاهات الرأي العام، فضلاً عن التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة للسياسات.

ويحتاج صانعو السياسات أن يقنعوا الرأي العام بأن أي تخصيص للموارد لتعزيز أو إعانة قطاع اقتصادي معيّن أو شريحة مختارة من الأُسر أو المؤسسات، يسعى في النهاية إلى خدمة المصلحة العامّة وتحسين رفاه المجتمع وفي شكل أفضل من أية خيارات أخرى متاحة.

1. **الخلل نتيجة عدم القدرة**

من المؤكد أن صانعي السياسات في سائر الدول يخضعون إلى ضغوطات سياسية ومطالب فئوية تؤثر في خياراتهم في مجال السياسات. مع ذلك تختلف الدول الديمقراطية عن غيرها بسبب عوامل أساسية ثلاثة تساهم في ترشيد عملية وضع السياسات.

أولاً، لكل فرد الحق في الانتماء إلى تنظيمات سياسية ومدنية بهدف التأثير على عملية صنع السياسات، وثمة حالات كثيرة تراجعت فيها الحكومات عن سياسات تخدم مصالح مجموعات ضغط كبرى بسبب معارضة جمعيات محلية صغيرة خلقت تعاطفا واسعاً حول قضيتها.

ثانياً، تساهم الصحافة المستقلة ومنتديات الفكر ومؤسسات البحث العلمي والأكاديمي في تنوير الرأي العام وبالتالي التأثير على عملية صنع السياسات.

ثالثاً، صحيح أن الكثير من السياسات العامة يُؤدي إلى إعادة توزيع المنافع، أي أنها تفرِض تكاليف على مجموعة مقابل تحويل منافع لصالح مجموعة أخرى، ما قد يُحسِّن رفاه بعض الأفراد على حساب رفاه أفراد آخرين، إلا أن هذا الأمر يكتسي أهمية بالغة في عملية التناوب على السلطة بين الاتجاهات السياسية الوازنة داخل المجتمع، حيث تكون الانتخابات مناسبة لمعاقبة الحكومة على سياساتها أو فرصة لتجديد الثقة فيها.

وتفتقر الدول الخليجية في شكل عام إلى العوامل الثلاثة، وتتسم فيها عملية وضع السياسات بالغموض والمركزية المفرطة، والمشاركة المحدودة حتى للمعنيين المباشرين بالسياسات. ويبدو جلياً ضعف قدرة الهيئات المسؤولة على وضع السياسات في تقديم الحجج الموضوعية المناسبة لدعم خياراتها، ولا تشعر بالحاجة إلى ذلك في كثير من الأحيان بسبب غياب المساءلة التي تشكّل أحد الدعائم الأساسية في تحسين صنع السياسات والتي تفرض الشفافية في اتخاذ القرار، بدءاً من صياغة السياسات وصولاً إلى تنفيذها وتقييم آثارها.

2. **الخلل نتيجة عدم الرغبة**

من نافل القول أن كل نظام اجتماعي، أينما كان، هو بناء ليس خالداً ويتعرض بمرور الوقت للعوامل غير المواتية وللتصدّع والخراب، وهو لذلك بحاجة إلى أن يعاد ترميمه وبناءه باستمرار. ويُرجع فيريرو السبب في ذلك إلى أن مبدأ الشرعية الذي يقوم عليه النظام الاجتماعي هو شيء وقتي عابر لا يملي إرادته إلى ما لا نهاية.

وإذا تتبعنا بدقة الهندسة الاجتماعية هذه لوجدناها غير مسبوقة تاريخياً في قصر فترتها، وفي عنفها إزاء أنماط الإنتاج والاستهلاك التقليدية، بل وحتى في وجهها الثقافي. والصفة التي يجدر رصدها بدقة في العقود الثلاثة الأخيرة، على الصعيد السياسي، تكمن في تمتع السلطة الخليجية باستقلالية لا مثيل لها عن مجتمعها. ويكتسب هذا الاستقلال ثلاثة أوجه يجب أخذها جميعاً بعين الاعتبار :

الأول: الاستقلال الاقتصادي

وهو ما شكل أساس مفهوم الدولة الريعية والذي استند على تحليل عوائد النفط. لكن الاستقلال الاقتصادي لا يتركز فقط في عدم الاعتماد على فرض ضرائب على المواطنين، لكنه يشمل قدرة السلطة على ممارسة ما أسماه بول فياي تفكيك المجتمع، وإعادة تشكيله واختراقه، وفي النهاية الهيمنة عليه. ولا تشكل عمليات الرعاية التي ركّز عليها مفهوم الدولة الريعية إلا أقل الأمور أهمية مقارنة بفتح البلاد على مصراعيها لاكتساح قوى السوق العالمية التي لا تشمل السلع المادية وحسب بل الوسائط الخدمية والثقافية، إضافة إلى البنية الحقوقية والقانونية .

الثاني: الاستقلال عن العمالة المحلية

يشكل وضع العمالة غير المواطنة ذات النسب الكبيرة(بلغ عدد العمالة الوافدة في دول الخليج 13 مليوناً بما يشكل 67.8% من إجمالي العمالة، الإمارات تشكل 88.5% وفي قطر 87.3%)[1] عنصراً من عناصر استقلالية السلطة عن المجتمع. فمن **الواضح أن قوة العمل الأساسية في هذه المجتمعات يتم استيرادها كسلعة من الخارج للاستخدام لفترة محددة دون أي حقوق سياسية** وبأقل الحقوق التفاوضية في سوق العمل، وهي معرضة للترحيل حينما تنتفي الحاجة لها. إن هذه الوضعية تمكن الدولة الخليجية من الانتفاع من قوة عمل ماهرة دون التعامل معها كجزء من مجتمعها التمثيلي الذي يجب عليها أن تلبي، أو على الأقل أن تظهر استجابتها لتلبية حاجاته وتحقيق قيمه (هكذا تُفهم عملية توليد الشرعية والمحافظة على استمرارها) .

بالمقابل فإن هذه الأعداد الضخمة من قوة العمل الخارجية، عربية كانت أم أجنبية، تُهمش المجتمع المحلي سياسياً أمام نظام حكمه وذلك عبر إزاحته من مواقع الإنتاج التي يمكن من خلالها أن يتم صراع اجتماعي أو سياسي .

الثالث: الاستقلال الأمني/العسكري

برغم صغر أسواقها، فإن دول الخليج تقوم بإنتاج سلعتين استراتيجيتين على الصعيد الدولي، النفط والفوائض المالية. وهو ما أدى إلى مد الضمانات الأمنية الغربية إلى جميع دول الخليج. وهذه الضمانات التي

[1] جريدة القبص، الخليج: نمو الوافدين 4.8% والمواطنين 2.9%، العدد 12780 ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 29 يناير 2020 https://alqabas.com

جرى اختبارها مراراً بنجاح تضيف ركناً حيوياً لإقواء السلطة الخليجية وحمايتها مما يتهددها من التحديات الداخلية والخارجية .

وقد سعى الغرب أثناء الحرب الباردة والعقد والنيف اللذين تلاهما إلى الإبقاء على الأوضاع القائمة في الخليج دون تغيير بسبب خوفه أن تدخلاً أقل ربما يقود لنجاح الاتحاد السوفيتي في التأثير على المنطقة أو أن الاضطراب في الخليج قد يجرّ إلى اضطراب إمدادات النفط مع ما يحمله ذلك من زيادة لا تحمد عواقبها في الأسعار .

من آثار هذا التدخل تجميد عملية الإصلاح السياسي في الداخل كنتيجة للاعتماد على الضمانات الأمنية الغربية وعلى استقلالية السلطة في الميدان الأمني حيث بات الاعتماد الطبيعي على مواطنيها للتعبئة العسكرية أمراً قليل الأهمية. ومن الواضح أن الحاكم الذي لا يستمد وضعه من الرضا الداخلي عليه بل من حماية القوى الأجنبية، يعيش علاقة فريدة مع شعبه: فالأدبيات السياسية تكاد تُجمع أنه من المتعذر أن تستمر تشكيلة حاكمة دون دعم داخلي من طبقة اجتماعية أو إثنية أو طائفة تسند الحكم في وجه مناوئيه في الداخل وتوفر له الشرعية، وبمقابل هذه الشرعية يقوم الحاكم بأداء واجبه في عقد صريح وإن لم يكن مكتوباً وهذا الواجب بالغ التعقيد، ويتضمن فيما يتضمن توفير الأمن وإدارة نظام قانوني يضمن حقوق الأفراد والجماعات، ويلبي ضرورات اقتصادية في حد معين يتفاوت من مجتمع لآخر يمكن للأفراد عبره من الإنتاج والعيش. بيد أن هذا التوازن بين واجبات الحاكم وحقوق المواطنين ينهار حينما تأتي قوى خارجية لتضمن للحاكم وجوده.

3. الدولة الخليجية: سلطة مطلقة و مجتمع عاجز

إن البلدان الخليجية اليوم تقف على مفترق الطرق وتحتاج الى إعادة النظر بشكل جدي وعميق في أسلوبها في وضع وتنفيذ وتقييم سياساتها المختلفة. فإضافة إلى الإصلاحات المؤسسية وعلى صعيد الحوكمة، تحتاج هذه البلدان إلى نقاشات مجتمعية مفتوحة حول السياسات العامة تهدف إلى تحسين ثقافة الحوار والمشاركة والمسؤولية.

وبدلاً من أن يستند صانعو السياسات وأصحاب المصلحة إلى ادّعاءات مبنية على الحدس أو الخبرة المختارة في شكل مقصود لدعم مصالحهم، ينبغي تطوير برامج تدبير السياسات العامة والاستعانة بالحجج المبنية على تقييمات علمية موضوعية تنجزها الجامعات ومراكز الأبحاث المستقلة.

ويلجأ صانعو السياسات في الدول الخليجية إلى مؤشرات غير دقيقة، بل ومخطئة من الوجهة العلمية، لتعظيم إنجازهم في شكل هو أقرب بكثير إلى الدعاية الشعبية منه إلى التقييم الفعلي للسياسات. وتساعد البنية الإدارية المعقّدة وغياب المعلومات المفيدة والحديثة حول تكاليف وتداعيات السياسات العامة ونتائجها

إلى تشتّت المسؤولية وتبديد الموارد المحدودة للدول . تُبصر هذه المشاريع والبرامج المتعارِضة النور في معظم القطاعات الحكومية؛ وتُسلّط الضوء على سوء تنظيم عملية صنع السياسات في الخليج العربي وعلى الحاجة الملحّة إلى تعزيز هذه الآلية. وليس ادل من المثال التالي:

في 17 آذار/مارس 2019، أطلق وزير البيئة والمياه والزراعة السعودي[1] عبد الرحمن الفضلي برنامج "قطرة"، وهو برنامج وطني جديد للحفاظ على المياه بغية ترشيد استهلاكها في السعودية التي تُعتبَر من البلدان الأكثر جفافاً في العالم وهي ثالث أكبر مستهلك للمياه للفرد الواحد. في الأسبوع التالي، أعلن مكتب الإدارة الاستراتيجية لرؤية 2030 إطلاق العديد من المشاريع الجديدة الكبرى في العاصمة لبناء مساحات خضراء، منها حديقة الملك سلمان ومشروع الرياض الخضراء. الهدف من المشروعَين هو تحويل قلب الرياض إلى الحديقة المدينية الأكبر في العالم. تبلغ كلفة مشروع الرياض الخضراء 23 مليار دولار، ويشتمل على حديقة مائية تمتد على مساحة 14 هكتاراً (35 أكراً) وقناة بطول 3.5 كليومترات (2.2 ميلَين). سوف تستهلك الحديقة المزمع إنشاؤها ما لا يقل عن ربع مليون متر مكعّب من المياه يومياً، ما يؤدّي إلى استنفاد كميات المياه التي يمكن ادّخارها بموجب برنامج "قطرة" في منطقة الرياض.

وعلى الرغم من إحداث هيئات تضطلع بإجراء تقييمات السياسات العامة في بعض الدول الخليجية في شكل لجان برلمانية أو ديوان المحاسبة، إلا أن تلك الهيئات تبقى ضعيفة ومعظم عملها ينحصر في إطار الدعاية من أجل الاستهلاك العام والاستخدام السياسي من دون أي متابعة فعلية وحقيقية.[2]

إن هذه الدول الخليجية البالغة الاستقلال تظهر قوية جداً أمام شعوبها. فهي لا تتمتع فقط بمزايا اقتصادية وأمنية وسكانية تغنيها عن الاعتماد على مواطنيها، إنها فوق كل ذلك، ونتيجة لكل ما سلف ذكره، تتمتع بأهم مزية: إلغاء الحاجة لنيل الشرعية. بمعنى آخر، فإن النهاية المنطقية لدولة بالغة الاستقلال في مجال الاقتصاد وتوفير قوة العمل والأمن هو تحرير السلطة من قابلية المحاسبة، من ضرورة قيامها بتقديم تبريرات حقيقية أو ظاهرية تقول أنها تلبي مطالب شعبية أو أنها تسعى لتحقيق أهداف عامة مرغوبة.

إن المشكلة الملازمة لكل الدول الحديثة وهي مكابدة أزمة دائمة للشرعية تصبح مشكلة لا وجود لها في الخليج. ومن هذا يتبين أنه برغم وجود كل الشروط التقليدية لوجود أزمة إلا انه لا تظهر على السطح أية أزمة. وليس صعباً معرفة السبب: إن السلطة الخليجية لا تملك شعباً؛ وهو الشيء نفسه الذي نصفه حينما نقول بأن الشعب الخليجي لا يملك سلطة.

[1] هادي فتح الله، تحدّيات صنع السياسات العامة في السعودية، صدى تحاليل عن الشرق الأوسط، تم الاطلاع بتاريخ 2019/7/22
https://carnegieendowment.org/sada/79189

[2] علي بن سليمان الرواعي، سياسات الدولة الريعية في الخليج العربي | مجلة الفلق الإلكترونية، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/5/12
https://www.alfalq.com/?p=10900

لهذا فإن اتجاهات الرأي العام الخليجي اللامبالية ظاهرياً تجاه السياسة، يجب تفسيرها في الاستقلالية البالغة التي تتمتع بها السلطة الخليجية. وهذا ربما يكون حجر الزاوية في عملية الإقصاء السياسي التي تتصف بها المنطقة الخليجية .

وعلى عكس مفهوم الدولة الريعية القائم على تحقيق الشرعية عبر ما يمكن أن تسميه "رشوة عامة" فإننا صرنا نمتلك تصوراً أكثر تماسكاً. وهو تصور وإن لم يكن ينكر دور الإنفاق العام والتحرر من ضرورة دفع الضريبة في تهدئة المواطنين إلا أنه تصور يضع بالإضافة إلى المداخيل النفطية العاملين الإضافيين، السكاني والأمني كأركان أخرى لنجاح النظام الخليجي في ضبط مواطنيه. ونتيجة ذلك كله هو الإخلال بالتوازن الدقيق بين الحكام والمحكومين وبدفع السلطة إلى منزلة شاهقة من الهيمنة على المجتمع.

تلك مجموعة من السياسات المطلوبة والعاجلة اليوم في دول الخليج، ولم يعد أحد يأخذ بالجدية الكاملة (مشروعات التحول من النفط الى اقتصاد منتج)، فليس النقص في الافكار[1] انما النقص في الرغبة في التطبيق والاستعداد لدفع ثمن ذلك التطبيق . ان افكار البدائل في دول الخليج تتصف بالتماثل المكتبي في اهدافها، وتستخدم تقريبا نفس المفردات، كمثل مساهمة القطاع الخاص او الاعتماد على الابتكار، او بناء مجتمع المعرفة، او التحول (للحكومة الذكية) او بناء (المدن الذكية) ، الا انها مفردات و مشروعات لازالت ورقية، لم تظهر الدولة بعد الجدية المطلوبة في تحويلها الى برامج عمل يصاحبها جدول زمني محدد وخطوات تنفيذية ملموسة، واعادة هيكلة للقطاع العام او ترقية التعليم وتجويده، تلك قرارات سياسية لم تتخذ في الغالب بعد.

فالمعضلة التي تواجه دول الخليج ان هناك تراجع في الدخل النفطي يتوجب التفكير في مخارج لتعويضه، وتلك المخارج في معظمها تحتاج الى قرارات سياسية، ربما هي صعبة على متخذ القرار اليوم وربما موجعة، لسبب اجتماعي (تقليص دور دولة الرعاية) او لسبب سياسي (تقديم تنازلات في المشاركة الجادة في اتخاذ القرار) وما يتطلبه من سيادة القانون على الجميع والمساواة في الحقوق والواجبات.

[1] محمد الرميحي، تنويع مصادر الدخل في دول الخليج: الاماني والحقائق، تم الاطلاع بتاريخ 2017/02/29
https://rumaihi.info/2017/02/28/%d8%

الخاتمة

تعتبر السياسات العامة أداة شديدة الأهمية تعتمدها السلطات العامة لحلّ معضلة اقتصادية أو اجتماعية معينة أو الحصول على نتيجة يرغب فيها المجتمع، ويتعذر بلوغها بشكل تلقائي من دون تدخّل الحكومة. وتتطلب عمليّات صياغة السياسات العامّة وتنفيذها بشكل فعّال على أرض الواقع وتقييم تأثيراتها المباشرة والثانوية في الأفق المنظور وعلى المدى البعيد توفير مجموعة من الشروط السياسية، والمؤهلات المؤسساتية، والقدرات الفنية، والجهود التواصلية بهدف تحقيق الفائدة القصوى للمواطنين.

رغم انّ الحركات الاحتجاجية التي اندلعت في سياق ثورات الربيع العربي قد أثرت في مختلف المجتمعات الخليجية، إلا انّ حالة التأهب لدى الحكام من أجل اتخاذ قرارات جريئة تتناسب مع تطلعات شعوبها بالمشاركة السياسية الفعالة لم تترجم عمليّا على أرض الواقع بسبب غياب استراتيجيات شاملة و متكاملة بين مختلف المجالات للتطوّر السياسي.

فقد أحدث صانع القرار في هذه الدول مبادرات استباقية، تمثّلت في منح مالية للعائلات و دعم الكثير من المواد الغذائية، لمواجهة محاولات استنساخ الحراك الغاضب في بعض الأقطار العربية و دعوات متفرقة لإجراء تغييرات إصلاحية في الأنظمة السياسية الخليجية. و لذلك، لازالت اغلب دول الخليج تواجه تحديّات بناء الدولة الحديثة على أساس مقوّمات سيادة القانون و تفعيل دور المجتمع المدني و كذلك استئصال الفساد الذي من شانه أن يحقق التنمية و السلم الاجتماعي داخل مجتمعاتها.

و يمكن تصنيف معرقلات[1] التطوّر السياسي نحو الدولة الحديثة الى ثلاث مسائل أساسية:

أولا، أغلب دول الخليج لم يكتمل بناء الدولة الحديثة فيها، في ظلّ ضعف المؤسسات البرلمانية أو تهميش القوانين الدستورية بسبب تواصل مفهوم شخصنة صناعة القرار. و بالتالي، لا يمكن لنظام سياسي مبني على تقديس الشخص الحاكم أو المتنفذّ في السياسة أو مجال المال و الأعمال إرساء تقاليد دولة مؤسسات من شانها أن تحقق التوازن و العدالة داخل المجتمع.

ثانيا، لا زالت دول الخليج تعاني من إضعاف لدور المجتمع الأهلي و تهميش لأدوار الحزب السياسي أو النقابات أو الصحافة برغم من أنّ المعطى القبلي بدأ يتقلص وازدادت نسبة التعلّم و قدرة المواطن على الانخراط بحسّ سياسي واعي في إدارة الصالح العام. و لكن عدم وجود إطار قانوني ودعم جديّ من الحكومات

[1] سهام الدريسي، معوّقات التطور السياسي في دول الخليج العربي، تم الطلاع عليه بتاريخ 2014/4/14
https://mpcjournal.org/arabic/blog/2016/04/14/

الخليجية يعرقل تفعيل الدور المهم للمجتمع الأهلي في بناء التطوّر السياسي رغم توّفر الكفاءات والموارد البشرية والمادية، بالإضافة الى المبادرات التي من شانها أن تساهم في انخراط فعّال للمواطن داخل الشأن العام.

وفي ذات السياق يجب على الحكومات الخليجية أن تدعم حيويّة المجتمع الأهلي باعتباره ضامنا لفعالية و شفافية مشاريع بناء الدولة و مهمته الأساسية تقريب الدولة الى مصالح الناس وهمومهم الحقيقية بعيدا عن تمركز السلطة في أيدي أشخاص متنفذّة. و بالتالي، فتوّجه الدولة نحو تمكين و تقوية مختلف الفاعلين في المجتمع المدني يضفي حيوية داخل المجتمع و يزيد ثقة المواطن في صناع القرار.

أما ثالثا، و مما لا شك فيه انه لا يمكن تناسي وضعية المرأة الخليجية التي يغلب عليها التهميش أو الانسحاب الإرادي من المشاركة السياسية بالرغم من نسبة التعلّم المرتفعة والكفاءات الجامعية، ممّا يؤثر سلبيا على تطوّر ثقافة الانخراط المجتمعي ويعطل مسار بناء الدولة الحديثة وتعيق مبادراتها وتهمّش كفاءاتها في إدارة الشأن العام.

يتطلب تعزيز آلية صناعة السياسات العامة في دول الخليج العربية تمكين الكيانات الحكومية وغيرها من أصحاب الشأن، لا سيما الخدمة المدنية المهنية. يقتضي ذلك تطوير إمكاناتهم في تحليل السياسات وإعدادها، واستخدام موظفين حكوميين مؤهّلين ويتقاضون رواتب جيدة، وتأمين مشاركتهم وتمكينهم في إطار الآلية الكاملة لصناعة السياسات العامة – بدءاً من وضع الأجندة وصياغة السياسات وصولاً إلى اتخاذ القرارات بشأن تلك السياسات وتطبيقها وتقييم النتائج. من شأن ذلك أن يساهم في تعزيز الدور الطبيعي لوزارة الاقتصاد والتخطيط في صناعة السياسات المحلية.

وهنا يجب ان نشدّد على العوامل السياسيّة الضروريّة لتحقيق التنوّع الاقتصادي والإصلاح الجوهري. إنّ حكومات مجلس التعاون الخليجي تركّز إجمالاً على المحافظة على السلطة عوضاً عن تحسين المجتمع، وهذا ما يولّد تضارب مصالح في ما بين المحكومين والحاكمين. وهنا نقترح زيادة التنمية لتشجيع قيام نظام ديمقراطي بشكل أكبر، كما حصل في حالة الدول الآسيويّة مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية. فَمع زيادة التنوّع الاقتصادي، يزداد الاستقلال الذاتي في شتّى القطاعات. وعلى العموم، فإنّ قرار التنوّع الاقتصادي يبدو أشبه بقرار سياسي عوضاً عن قرار اقتصادي، بما أنّ السياسيّين هم من يقرّرون إصداره أم لا.

فالإمكانيّة موجودة، إلّا أنّه من الضروري تناول المناقشات المهمّة حول العقود الاجتماعيّة في هذه الدول والنماذج المطلوبة للنهوض بالإصلاحات، وبناء إجماع جديد ما بين النُخب السياسية والعامّة. وعلى العموم، فقد بينت الدراسة أهميّة أن يواكب الإصلاحُ السياسي (الرغبة من خلال نظام الحكم) الإصلاحَ الاقتصادي (القدرة من خلال الحوكمة والتقويم).

قائمة المصادروالمراجع:

- أدهم عدنان طبيل، المجتمع المدني وصنع السياسات (الخدمات الاجتماعية نموذجاً)، مجلة الحوار المتمدن، العدد 4757- تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015/3/24

http://www.ahewar.org/rss/default.asp?lt=27

- التعليم من أجل المشاركة | مقرر السياسة العامة للدولة/عملية صنع السياسات العامة ، المعهد الدنماركي المصري للحوار، تم الاطلاع بتاريخ 2015 http://www.cefp-edu.com/ar/Curriculum/Details/26\

- الحسن عاشي، تقييم السياسات يُعتبر حلقة مفقودة في العالم العربي - مركز كارنيغي للشرق الأوسط - مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/3/11

https://carnegie-mec.org/2014/03/11/ar-pub-5490

- الخليج: نمو الوافدين 4.8% والمواطنين 2.9%، جريدة القبص، العدد 12780 ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 29 يناير 2020 https://alqabas.com/article/5746948-

حسن منيمنة، العقد الاجتماعي المأزوم وحتمية "الربيع الثاني، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/05/2

https://www.alhurra.com/different-angle/2018/05/02

- سهام الدريسي، معوّقات التطور السياسي في دول الخليج العربي، تم الطلاع عليه بتاريخ 2014/4/14

https://mpcjournal.org/arabic/blog/2016/04/14/

- طارق يوسف، تنوّع الاقتصادي في مجلس التعاون الخليجي: دروس الماضي وتحديات المستقبل، مركز بروكنجز الدوحة، تم الطلاع بتاريخ 2019/9/10 https://www.brookings.edu/ar/events

- عدنان عبد الأمير مهدي الزبيدي، تقويم السياسة العامة: دراسة نظرية - المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2017/8/17

https://democraticac.de/?p=48534

- علي بن سليمان الرواعي، سياسات الدولة الريعية في الخليج العربي | مجلة الفلق الإلكترونية العدد 33، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/5/12 https://www.alfalq.com/?p=10900

- فتحى سيد فرج، العقد الاجتماعي الجديد، الحوار المتمدن، العدد 2246- تم الاطلاع عليه بتاريخ 2008/9/4

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=130864&r=0

- محمد الرميحي، تنويع مصادر الدخل في دول الخليج: الاماني والحقائق تم الاطلاع عليه بتاريخ 2017/2/28 https://rumaihi.info/2017/02/28/%d8
- محمد عبيد غباش، مفاهيم السلطة في الخليج، مركز الخليج لسياسات التنمية، تم الاطلاع في تاريخ: 2019/5/18 http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=130864&r=0
- مركز كارنيغي للشرق الأوسط - مؤسسة كارنيغي للسلام الدولية تقييم السياسات يُعتبر حلقة مفقودة في العالم العربي https://carnegie-mec.org/2014/03/11/ar-pub-54909/
- مروان معشر، تغييرات كبيرة تحدث.. هل العرب مقبلون على ثورات جديدة؟ تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/11/18 https://midan.aljazeera.net/reality/politics/2018/11/18/
- مصعب قاسم عزاوي، تفسخ العقد الاجتماعي العربي،القدس العربي، تم الاطلاع بتاريخ :2017/8/7 https://www.alquds.co.uk/
- مهند العزاوي، مفهوم وخصائص السياسة العامة الحكومية، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/5/24 https://www.alhadathcenter.net/views/40896-2019-06-10-21-06-46
- مهند العزاوي، أثر البيئة الاستراتيجية في رسم السياسة العامة الحكومية، تم الاصلاع عليه بتاريخ 2019/10/6 https://www.alhadathcenter.net/views/40896-2019-06-10-21-06-46
- هادي فتح الله، تحدّيات صنع السياسات العامة في السعودية، صدى تحاليل عن الشرق الأوسط، تم الاطلاع بتاريخ 2019/7/22 https://carnegieendowment.org/sada/79189

إشكاليّةُ الأمنِ الغذائي في الجزائرِ وآلياتُ تطويره 1980 – 2017

Food Crisis in Algeria and Strategies to Develop2017-1980

د. رمضان أحمد العمر، الجامعة اللبنانية

Dr. Ramadan Ahmad Al-Omar, Lebanese University

Summary

This research sheet is sought to demonstrate the reality of the Algerian Food Security. Especially, that Algeria has an increasing food shortage. And because the country is depending on food imported from outside. Algeria is also suffering from price increasing for food items and higher population growth. The importance of this research comes from food security which is one of the most important bases of national security from one hand. The decrease of oil income and the absence of strategic planning on the other hand. This will be indicating that Algeria is going into a real food crisis. It's also worth mentioning that the results are referring that sustainable food security is still in the very early stages. That is why it is really important to exert great efforts to set plans, steps and strategies to enhance the national economy.

That can be done through implementing policies and plans to increase production and supply of food. Subsequently, supporting agricultural development and purchasing power, avoiding the use of food items as pressure by exporting countries and confrontation of high prices for food items.

Keywords: agricultural development, Algeria, production, food security.

- **الملخّص**

تسعى هذهِ الورقةُ البحثيّةُ إلى تظهيرِ حقيقة وواقعِ الأمنِ الغذائيّ الجزائري، إذ إنَّ الجزائرَ يسيرُ العجزُ الغذائيّ فيهِ باتجاهٍ تصاعدي، وكذلك يعتمدُ على الغذاءِ المستوردِ من الخارج، ونظرًا لاستمرارِ ارتفاع أسعار السّلع الغذائيّة، وتزايدِ عدد السّكان، وكون الأمن الغذائيَّ أهمُّ ركائزَ الأمنِ القوميّ من ناحية، وتدنّي الإيراداتِ النّفطيّة، وغيابِ التّخطيطِ الاستراتيجي اللّازم لتحقيقِ الأمنِ الغذائي من جهةٍ أخرى، فإنَّ الجزائر تتجهُ نحوَ أزمةٍ غذائيّةٍ حقيقيّة، والجديرُ بالذكرِ إنّ الاستقصاءَ دلَّ على أن درجةَ السّعي لتحقيقِ الأمنِ الغذائي المستدام متواضعةٌ! ولهذا يتوجبُ توظيف الجهودِ لوضع الرّؤى والخطوات والاستراتيجيّات للنهوضِ بالاقتصاد الوطني؛ وذلك من خلال وضع سياساتٍ وخططٍ تضمن الزّيادةَ في الإنتاج وتوفير الغذاء، وبالتّالي دعمُ التّنميةِ الزّراعيّة ومقومات الأمنِ الغذائي الإنتاجيّة والقدرة الشّرائية، وتجنبُ استخدام المواد الغذائيّة كأداة ضغطٍ من طرف البلدان المصدّرة، ولمواجهة الغلاءِ المرتفع في أسعار المواد الغذائيّة.

- **الكلمات المفتاحية**، التنمية الزراعية، الجزائر، الانتاج، الأمن الغذائي.

-أهميّةُ الدراسة:

تأتي أهميّة الورقةِ البحثيّة من كونِ قضيّة الأمنِ الغذائي الجزائري من أهمِّ القضايا، ومن دعائمَ المجتمع الجزائري، ويعتبرُ تحقيق الأمنِ الغذائي من أساسيات التّنمية الشّاملة، ويمكنُ من خلاله تحقيق التّوافقِ بين النّمو الاقتصادي والمواردِ الطّبيعيّة في الجزائر، وتأتي أهميّةُ الورقة البحثيّة من أهميّةِ تحقيق الاكتفاء الذّاتي المستدام، حتّى لا يقع الجزائر في التّبعيّة الخارجيّة، وبالتّالي تدخُّل الدّول المصدّرة للغذاءِ في شؤونِه الدّاخليّة وأمنهِ، وفي أسعارِ الموادِ الغذائيّة الّتي هي في ارتفاع مستمر.

- أهدافّ الدراسة:

تهدف إلى تقييمِ الأمنِ الغذائيّ الجزائري من خلال معرفةِ واقعه، وقدرتهِ الإنتاجيّة في مجال الغذاء، وإلى معرفة حجم الفجوة الغذائيّة والعوامل المؤثّرةِ في تحقيق الأمن الغذائي، ودور التّنميّة الزّراعية في سد حاجاتِ المجتمع، حجم واقع الإنتاج الزّراعي والحيواني، بالإضافةِ إلى الخَطوات والاستراتيجيّات الّتي يمكنُ من خلالها تحقيقُ الاكتفاءِ الغذائي.

- الإشكاليّة:

تدورُ الإشكاليّةُ الأساسية لّتي يسعى هذا الجهدُ لتظهيرها حولَ إشكاليّةِ الامنِ الغذائيّ في الجزائر وآليات تطويره، فالجزائرُ أمامَ تحدياتٍ معقّدةٍ لكي تضمنَ الاكتفاءَ الذاتي في الأعوام القادمة، وتجدرُ الإشارةُ إلى أنَّ

الوارداتِ الغذائيّة في تصاعدٍ مستمرٍ، حيثُ سجلت قيمةُ الواردات الغذائيّة بأكثر من 6 مليار دولار عام 2010، وارتفعت في عام 2011 إلى ما يزيدُ عن 9 مليار دولار، وهذه الارقامُ في تزايدٍ مستمر ومن الطّبيعي أن تتضاعفَ هذه الارقامُ بشكل كبيرٍ خصوصًا في ظل الأوضاع الرّاهنة "جائحة كورونا"، وتراجع الاقتصاد الوطني..."، بالإضافة إلى أنّ التنمية الزّراعيّة تواجهُ صعوباتٍ كثيرةٍ، على الرغمِ من امتلاك الجزائر لمعظمِ الامكانيّات لتطوير الإنتاج، وبالتّالي تحقيق الأمن الغذائي، ومن هذا المنطلق يمكنُ القول: هل بإمكان التّنميةِ الزّراعيّة في الجزائر أن تساهمَ في تحقيقِ الاكتفاءِ الذّاتي؟ وماهي آليات واستراتيجيّات الجزائر في تطوير التّنمية الزّراعيّة وسد حاجات المجتمع الجزائري محليًا؟

- الدّراسات السّابقة:

1- ريم قصوري، **الأمن الغذائي والتّنميةُ المستدامة" حالةُ الجزائر"**، رسالةُ ماستر غير منشورة، جامعة باجي مختارة، كليّة العلوم الاقتصاديّة وعلوم التّسيير، عنابة، للعام الدّراسي 2011- 2012، تستعرض في هذه الرّسالةُ الكثيرَ من الجوانبِ التي تخصُّ الأمن الغذائي والتّنمية المستدامة في الجزائر، ومنها التّنمية الزّراعية والتّطور التّاريخي للزّراعة الجزائريّة بدءًا من الاحتلال الفرنسي حتى بالإصلاحات الزّراعية بين عامي 1990-1999، بالإضافةِ لتشخيص واقع الإنتاج الزّراعيّ في الجزائر...

2- علي مكيد، وفريدة بن عباد، **وضعيّة الأمن الغذائي الجزائري ومؤشّرات الأمن الغذائيّ العالميّ دراسةٌ تحليليّة للمتاحِ من الإنتاجِ خلال الفترة الممتدّة 2002- 2013**، مجلةُ العلومِ الاقتصاديّة والتّسيير والعلوم التّجارية، العدد 17، الصّادر في عام 2017، دراسةٌ في غايةٍ في الأهميّةِ تستعرضُ العديدَ من المحاورِ الّتي تخصُ الأمنَ الغذائيَّ والإنتاج الزّراعي، وتركزُ على أبعادِ الأمنِ الغذائيّ، ووضعِ الأمن الغذائيّ الجزائريّ، والمؤشّراتِ الرئيسيّة للأمنِ الغذائيّ...

- المنهج، تعتمدُ هذهِ الورقةُ البحثيّةُ على **منهجِ التّاريخ الاقتصادي – الاجتماعي**، وهوَ منهجٌ حراكيٌّ تطوريٌّ يأخذُ بمراحلِ تطورِ الظّاهرةِ الاقتصاديّة – الاجتماعيّة، وهي ثلاثةُ مراحلٍ، **مرحلةُ** الظّاهرة في طورِ النّشوءِ والتّكوين، ومرحلةُ تحوّلِ الظّاهرة إلى قضيّةٍ تاريخيّةٍ ورصدِ النّتائجَ الّتي تتركُها الظاهرة.

ويعملُ المنّهجّ الّتاريخيّ الاقتصاديّ – الاجتماعي بآليتينِ متكاملتين هما: تفكيكُ الظّاهرة إلى عناصِرها المكوّنَة من اقتصاديّة واجتماعيّة وسياسيّة... وإعادةُ دمجٍ وتركيبٍ للعناصرِ المدروسة.

- توضيحُ الخطّة، ركزتِ الورقةُ البحثيّة على مفهومُ الأمن الغذائيّ ،حيث أستعرضت بعض التعاريف التي تبين مفهوم الأمن الغذائي، وبعضُ المفاهيمِ المُرتبطةِ به كأمن الاجتماعي والمائي والبيئي...، ومرتكزاتِ الأمنِ الغذائيّ "توافر الغذاء والحصول عليه، وأستقرار وجوده وسلامته"، والعواملُ المؤثّرةُ في الأمنِ الغذائيّ الجزائريّ، ومنها عوامل داخلية" المناخ والأرض والمياه، والزيادة السكانية، وعوامل خارجية وأبرزها التكتلات الاقتصادية والتحولات السياسية..." وتحدثت عن التّنميةُ الزراعيّةُ المستدامةُ ودورُها في دعمِ الأمن الغذائيّ

الجزائريّ 1980-2017، وإلى ماذا تهدف التنمية الزّراعية المستدامة، وأوضحت الاصلاحات الزراعية، وواقع الانتاج الزراعي والحيواني، وصولًا إلى الخُطواتِ الضّرورية لتحقيق الأمن الغذائيّ الجزائريّ، وانتهت الورقة البحثية بالخاتمة والتّوصيات وقائمة بالمصادر والمراجع.

أولًا: مفهومُ الأمنِ الغذائيّ وبعضُ المفاهيمِ المرتبطةِ به

يمكن القولَ إنَّ أزمةَ الغذاءِ من أصعبِ المعضلاتِ المزمنةِ التّي توجدُ في معظمِ البلدان، وخصوصًا البلدانِ النّامية الّتي تعاني من نقصٍ في المواد الغذائيّة بالإضافةِ لسوءِ الّتغذيةِ الّتي يَنجُمُ عنها الكثيرُ من المشاكل الصّحيّة، في الحقيقة هناكَ العديدُ من التعاريفِ الّتي تُوضّحُ مفهومَ الأمنِ الغذائيّ، ومعظمُها يدورُ حولَ إمكانيّاتِ المجتمعِ في تلبيةِ احتياجاتِ سكّانهِ من المواد الغذائيّة، في كلّ الأوقاتِ وبأسعارٍ تتناسبُ مع دخلِهم، إذًا فالأمنُ الغذائيُّ يرتكزُ على المواد الغذائيّةِ واستقرارِ التّموينِ الغذائيّ بشكلٍ مستمرٍ والحصولِ على الغذاءِ[1].

أوضحَ البنكُ الدّوَليُّ عام 1986 مفهومَ الأمنِ الغذائيّ بأنَّهُ قدرةُ الأشخاصِ في كلّ الأيّامِ الحصولِ على الغذاءِ الكافي، والّذي يضمنُ لهمُ الحياةَ الصّحيةَ الجّيّدة[2]، وعُرِّفَ بالجريدةِ الرّسميّةِ الجزائريّة على أنّهُ حصولُ ووصولُ كلُّ مواطنٍ بكلّ سهولةٍ وبشكلٍ منّظمٍ إلى طعامهِ الكافي والصّحي[3]، وعرّفتْهُ المنظّمةُ العربيّة للتّنميةِ الزّراعيّةِ بأنّهُ تأمينُ الغذاءِ الكافي بشكلٍ مستمرٍ لكلّ المجتمع، اعتمادًا على الإنّتاجِ المحليّ بالدّرجةِ الأوّلى، وبأسعارٍ مقبولةٍ ومناسبةٍ لكلّ المجتمع[4]، وأوضّحتهُ منظّمةُ الاغذيّةِ والزّراعةِ الدّوليّة " الفاو" عام 1996، بأنّهُ تأمينُ الطّعامِ لكلّ فئاتِ المجتمعِ بالكميّةِ والنّوعيّةِ لسدّ الحاجاتِ بشكلٍ مستمرٍ[5].

يرتبطُ مفهومُ الأمنِ الغذائيّ ببعضِ المفاهيمِ الّتي من خلالِها يمكنُ توفيرُ الأمنِ الشّاملِ لأفرادِ المجتمع، ومنها الأمنُ الاجتماعيُّ، فلتحقيقِ الأمنِ الغذائيّ لا بدَّ من تحقيقِ الأمنِ الاجتماعيّ فهُما مرتبطانِ ببعضهما البعض، وبالتّالي فإنَّ انعدامَ الأمن الاجتماعيّ يؤدّي لانعدامِ الأمنِ الغذائيّ[6]، بالإضافةِ لارتباطهِ بالفجوةِ الغذائيّةِ الّتي أخذت تُهدّدُ حاضرَ ومستقبلَ السّكان، وخصوصًا أنَّ الكثيرَ من السّكانِ يعاني من نقضٍ في الغذاءِ

([1]) محمد رفيق أمين حمدان، **الامن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق**، دار وائل للنشر، الاردن، 1999، ط1، ص، 16.

([2]) أشرف آمال عباس، عزة إبراهيم عمارة، **الأمن الغذائي والتّنمية الزّراعية المصريّة في ضوء المتغيراتِ المعاصرة**، ورقةٌ بحثيّةٌ مقدّمةٌ في مؤتمرِ "وضع سياسات جديدة للنّهوضِ بالقطّاعِ الزّراعيّ في مصر"، مصر4 تشرين الاوّل 2009، ص، 30.

([3]) **الجريدة الرّسميّة الجزائريّة**، العدد 46، الصادر في تاريخ 10 آب 2008، ص، 6.

([4]) المنظّمة العربيّة للتّنمية الزّراعيّة، جامعة الّدول العربيّة، حلقة عمل بعنوان " **السّياساتِ الزّراعيّة حولَ الأمن الغذائيّ في ظلِ الموارد المائيّة والتّجاريّة الدّوليّة**"، القاهرة، دون تاريخ، ص، 9.

([5]) صندوق النّقد العربي، **التّقرير الاقتصادي العربي الموحّد**، أبو ظبي، 2016، ص، 171.

([6]) رزقة غراب، **إشكاليّة الأمن الغذائي المستدام في الجزائر، واقعٌ وآفاق**، مجلة العلوم الاقتصادية والتّسيير والعلوم التّجارية، العدد 13، الصادر في عام 2015، ص، 52- 53.

وسوءِ التّغذيّةِ، والفجوةّ الغذائيّةُ يمكنُ نعتُها بالمشكلةِ النّاجمةِ عن عدمِ قدرةِ الدّولةِ في تأمينِ الموادِ الغذائيّةِ، لسدِّ حاجاتِ واحتياطاتِ السّكان، ممّا يضّطرُّ الدّولةِ لتأمينِها عن طريقِ استيرادِها من الدّولِ الخارجيّة[1]، أمّا الأمنُ المائيُّ فيعتبرُ من أهمِّ دعائمَ الأمنِ الغذائي، كونه يساهمُ في التّنمية الزّراعيّة، وانعدامه يعني حدوثَ عجرٍ في الأمنِ الغذائي، والأمن البيئي مرتبطٌ بالأمن الغذائي بشكلٍ وثيقٍ، لأنَّ الّذينَ يفتقدونَ للأمنِ الغذائيّ يقومونَ بأعمالٍ تؤدّي لتدميرِ البيئةِ الطّبيعية والمزروعات...[2]، وكذلكّ يرتبطُ بالاكتفاءِ الذّاتيّ ويتمثّلُ بإمكانيّةِ الدّولةِ بالاعتمادِ على إنتاجِها، وتأمينِ الاحتياجاتِ الغذائيّةِ محليًّا[3].

ثانيًا: مرتكزاتُ الأمنِ الغذائيّ

إنَّ تحقيقَ الأمنِ الغذائيّ أو التقليلِ من الفجوةِ الغذائيّةِ، تُعدُّ من أهمِّ مرتكزاتِ الأمنِ القومي، وتزدادُ هذهِ الأهميّةُ في الجزائرِ نظرًا للمخاطرِ الّتي تُهدّدُ استقرارهُ وأمنَهُ القوميّ من قبلِ الدّولِ الخارجيّة، الّتي تتحكمُ بأسواقِ السّلعِ الغذائيّة [4]، وإنَّ تحقيقَ الاكتفاءِ الغذائيّ يساعدُ الجزائرَ بأن تتغلبَ على كلِّ الصّعابِ والتّحدياتِ، وفي مقدمتِها التّدخلاتِ الخارجيّة في شؤونِها الدّاخليّة[5]، وبالفعلِ هذا ما دفعَ الجزائرَ للسّعيّ لتحقيقِ أمنِها الغذائيّ محليًّا أي عن طريقِ التّوسّعِ في الإنتاجِ بمختلفِ أنواعهِ، من أجلِ تحقيقِ الأمنِ الغذائيّ ومرتكزاتهِ وهي كالتّالي:

- **توافرُ الغذاء**: أي تأمينَ السّلعِ الغذائيّة وبشكلٍ كافٍ وبوسائلَ مستدامةٍ لتأمينِها وذلكَ من خلالِ الإنتاجِ المحليّ بالدّرجة الأولى، أو عن طريقِ الاستيرادِ من الأسواقِ الخارجيّة[6].

- **الحصولُ على المواد الغذائيّة**: وهو تسخيرُ الامكانيّات للحصولِ على السلعِ الغذائيّة وتوزيعِها بشكلٍ يحقّقُ العدالةَ الاجتماعيّة بين كلِّ الفئاتِ وخصوصًا الفئاتُ ذات الاحتياجات الخاصّة[7].

([1]) كمال حوشين، **إشكاليّة العقار الفلاحي وتحقيق الأمنِ الغذائيّ في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلّية العلوم الاقتصاديّة، 2007، ص، 241.

([2]) رزقة غراب، **إشكاليّة الأمنِ الغذائي المستدام في الجزائر، واقعٌ وآفاق**، مرجع سابق، ص، 52- 53.

([3]) فوزية غربي، **الزّراعة العربيّة وتحدّياتِ الأمنِ الغذائيّ" حالةُ الجزائر"**، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، 2010، ط1، ص،51.

([4]) ماجد الخطيب، **واقع الامن الغذائي العربي وآفاق تطويره**، مجلّة المناضل، العدد 389، عام 2010، ص، 39

([5]) المرجع نفسه، ص، 39.

([6]) J. Butler Walker, j. Nakase, C.Eamer, Food Security in Times of Change: A Policy Brief on Food Security for Northern Canada, Arctic Health Research Network—Yukon, 2009, p 3

([7]) يوسف بن يزّه، محدودات **ومهدّدات الأمن الغذائي في المنطقة العربيّة**، مجلّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، العد 38، حزيران 2018، ص، 18.

- **استقراروجود الغذاء:** بمعنىً آخر، تأمينُ إمدادٍ متواصلٍ ومستمرٍ للمواد الغذائيّة، وذلك في كلّ الأوقاتِ وفي كلّ الظّروف... [1].

- **أمانُ وسلامة السّلع الغذائيّة:** أي يجبُ الاهتمام بالأبعادِ الصّحيّة للموادِ الغذائيّة خلالَ عملياتِ إنتاجِ الغذاءِ وتصنيفهِ وعمليّة وضعهِ في المستودعات، وكذلكَ توزيعهِ بشكلٍ صحيٍ ليكونَ آمنًا وخاليًا من الأمراض، وموثوقًا ولا يؤثُّر على صحة وسلامةِ الأشخاص [2].

ثالثًا: العواملُ المؤثّرةُ في الأمنِ الغذائيّ الجزائري

تسهمُ الكثيُر من العواملِ في اتساع الفجوةِ الغذائيّة، ومنها ما يؤثّرُ بشكلٍ مباشرٍ ومنها ما يؤثّرُ بشكلٍ غير مباشر، ويمكنُ تقسيمها إلى عوامل داخليّة، وعوامل خارجيّة.

- **العواملُ الدّاخليّة**

يأتي في مقدمتها المناخُ والأرض والمياه، حيثُ يرتبطُ الإنتاجُ الزّراعيُّ في الجزائِر بالمناخِ، وأيُّ تغيّرٍ في المناخِ يؤثّرُ بشكلٍ كبيرٍ على العمليّةِ الإنتاجيّةِ والمحاصيلِ الزّراعيّة، بالإضافةِ لحدوث مشاكلٍ اجتماعيّةٍ وبيئيّةٍ واقتصاديّة، حيثُ نلاحظُ سيطرةَ المناخِ الشّبهِ الصّحراويّ على الأراضي الجزائريّة، نتجَ عنهُ الجفاف... وتأثُّر الإنتاج الزّراعي [3].

أمّا الأراضي في الجزائرِ فنلاحظُ ضعفَ الكفاءةِ في استثمارِ الأراضي الزراعيّة، وذلك من حيثُ نسبةِ الأراضي المزروعة، أو حتى في طرقِ الرّي واستخدام التّقنيّات الحديثة، على الرغم من القيامِ ببعضِ الاصلاحات الزّراعيّة وإصدارِ قوانين تتعلّقُ باستصلاحِ الأراضي وحيازة المِلكيّة العقاريّة .... بدءًا من عامِ 1981 واستمّرت حتّى الوقت الحالي، هدفُها تطويرُ الانتاجِ وتخفيضُ الاستيرادِ وتحقيقُ الاكتفاءِ بالموادِ الغذائيّة محليًّا [4].

والمياهُ في الجزائرِ لها دورٌ كبيرٌ وأساسيٌّ في تحقيقِ الأمنِ الغذائيّ، كونها من أساسيّاتِ الزّراعة، وفي الحقيقةِ إنَّ الجزائَر تعاني قلّةً في المياهِ نتيجة طبيعة الأراضي الواقعة في المناطق الشّبه الجافّة والجافّة، ولهذا كانت المياهُ عاملاً هاماً ورئيسيّاً في الانتاج الزراعي [5].

([1]) ماجد الخطيب، **واقعُ الأمن الغذائي العربي وآفاقُ تطويره**، مجلّة المناضل، العدد 389، مرجع سابق، ص، 39.

([2]) يوسف بن يزّه، محدودات **ومهدّداتِ الأمن الغذائي في المنطقةِ العربيّة**، مرجع سابق، ص، 18.

([3]) المنظّمة العربيّة للتّنمية الزراعيّة، **تأثير المناخ والتّقلبات المناخيّة**، دون دار نشر، الخرطوم، 2010، ص، 4.

([4]) نادية لوزري، **انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظّمة العالميّة للتّجارة على القطاع الفلاحي**، رسالة ماستر غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، للعام الدراسي 2005- 2006، ص، 34.

([5]) محمد بلغالي، **سياسة إدارة الموارد المائيّة في الجزائر، تشخيص الواقع وآفاقُ التّطوير**، مداخلة تقدم بها إلى النّدوة الدّوليّة الرّابعة حول الموارِد المائيّة في حوض البحر المتوسط مخبر علوم الوطنيّة المتعددة التقنيات، الجزائر، 22-24 أذار، 2008، ص، 75-76.

ومن العواملِ الدّاخليّة الّتي تؤثّر في الأمنِ الغذائي الجزائري التّزايدَ السّكاني، من الطّبيعي أنَّ الزّيادةَ السّكانيّة ينتجُ عنها زيادةٌ في الاستهلاكِ للموادِ الغذائيّة، بمعنى آخر تصاعدُ أعدادِ السّكان يزيدُ في الطّلبِ على الغذاءِ، ونجدُ في الجزائرِ تراجعاً في النّموِ الزّراعي والاقتصاديّ بشكلٍ عام[1]، كون ارتفاعِ نسبة السّكان يؤثّرُ على الواردِ الطّبيعيّة، وبالتّالي يُولِدُ مشاكلاً أبرزُها فقدانُ الغذاءِ وارتفاعُ أسعارِ السّلع الغذائيّة والمجاعاتِ والفقر واتساعُ الفجوة الغذائيّة والتّلوث والجفاف...[2].

-العواملُ الخارجيّة

مع بداياتِ عام 1980 أخذتِ التّطورات السياسيّة تؤثرُ على الاقتصادِ في العالم أجمع، وأبرزُها تلك الّتي تسعى لتشكيلِ تكتلاتٍ اقتصاديّةٍ، وبالّتالي الاتجاهُ نحوَ تحريرِ التّجارة الدّوليّة، وكان لتلكَ التّطورات أثرٌ سلبيٌ على التنميّةِ المستدامةِ والانتاجِ الزراعيّ في الجزائر، حيثُ نجدُ تذبذباً في العوائدِ الّنفطيّة الجزائريّة، مع العلمِ أنّ للعوائدِ النّفطيّة دورٌ كبيرٌ في تقديمِ التّسهيلاتِ الإنمائيّة الّتي تُساعدُ على دعم التّنمية الّزراعيّة والأمنِ الغذائيّ، ولكن مع انخفاضِ المساعداتِ في التّسعينيات بسببِ انخفاضِ أسعارِ النّفطِ التّي ظلّت حتى نهايةِ عام 2002، لتعودَ وترتفع بسببِ تحديدِ كمياتِ الإنتاج، ولكن كانَ للعواملِ السياسيّة دورٌ مهمٌ في التّحكم بأسعارِها[3].

ومع بدايةِ التّسعينيات ظهرت تحولاتٌ كثيرةٌ أهمُها تفككُ الاتّحادِ السّوفيتي، وأغلبُ دولِ أوروبّا الشّرقيّة، ونظرًا إلى أنّ هذهِ الدّول كانت مشاركةً في تقديمِ المساعداتِ للبلدانِ العربيّة ومنها الجزائر، والجديرّ بالقولِ إنَّ الإعاناتِ والقروضِ الّتي كانت تُقدّمُ تحوّلَ قسمٌ كبيرٌ منها إلى دولِ أوروبّا الشّرقيّة، وأهمُّ من ذلك انهيار المنظومةِ الاشتراكيّة الّتي كانت البلدان العربيّة تصدّر منتجاتِها إليها، وخاصّة المنتجاتِ الزراعيّة، وكان لتوقيعِ اتفاقيّة تحرير التّجارة الدّوليّة وقيام منظّمة التّجارةِ العالميّة، آثارٌ سلبيّة على الجزائرِ الّتي تُعدُّ من المستوردين لبعضَ السلعِ الغذائيّة[4].

([1]) عبد المناف رشيد، **الأمن الغذائي العربي بين الواقع والطموح**، مجلة المناضل، العدد 297، الصادر في عام 1999، ص، 73.

([2]) ماجد الخطيب، **واقع الامن الغذائي العربي وآفاق تطويره**، مجلة المناضل، العدد 389، مرجع سابق، ص، 39.

([3]) رانية ثابت الدروبي، **واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيّرات الاقتصاديّة الدّولية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصاديّة والقانونيّة، المجلد رقم 24، العدد 1، الصادر في عام 2008، ص، 303- 304.

([4]) رانية ثابت الدروبي، **واقعُ الأمنِ الغذائي العربي وتغيراتِه المحتملة في ضوءِ المتغيّراتِ الاقتصاديّة الدّوليّة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مرجع سابق، ص، 307-308.

رابعًا: التّنميةُ الزّراعية المستدامة ودورُها في دعم الأمنِ الغذائي الجزائري1980-2017

- التّنمية الزّراعيّة المستدامة

هي الادارةُ الفعليّةُ الجيّدةُ للمواردِ الطّبيعيّة، الّتي تحقّق المتطلبات المجتمعيّة الحاليّة والمستقبليّة، وهي الّتي تضمنُ حفظَ القدراتِ الإنتاجيّة الزّراعيّة، وإمكانيّة تطويرِها وسد حاجات المجتمع بكلِ الأوقاتِ والظّروف، ورفع معدلِ الدّخل القومي [1].

- أهدافُ التّنميّة الزّراعيّة المستدامة

تسعى التنميّةُ الزّراعية المستدامة لتحقيقِ جملةً من الأهدافِ أبرزُها ما يلي [2].

1- تحقيقُ الاكتفاءِ الغذائي.

2- تحقيقُ الزّيادة في الإنتاجية الزّراعيّة.

3- السّعي لتصديرِ المنتجاتِ الزّراعيّة الفائضة عن الحاجات، وبالتّالي تأمين النّقد الأجنبي.

4- وضعُ الخِطط لتأمينِ حاجاتِ المجتمع الحاليّة والمستقبليّة.

5- زيادةُ خصوبةِ التّربة الزّراعيّة، وضمانُ خصوبتِها في الأعوام القادمة.

6- تزويدُ العمّال الّذين يعملون في الزّراعة باحتياجاتِهم الأساسيّة.

7- المحافظةُ على الموارِد الطبّيعية والمائيّة...

- الاصلاحات الزّراعية والإنتاج الزّراعي في الجزائر

في إطارِ الاهتمامِ بالزّراعةِ وبعد فشلِ الثّورة الزّراعيّة، أصدرتِ الحكومةُ الجزائريّة بعضَ الاصلاحاتِ الزّراعية، وحدّدت مبلغاً قدرُه 59,4 مليار د. ج، لتطبيقِ المخطّطِ الخماسي الأوّل 1980- 1984، وذلك من أجلِ دعمِ تنمية الزّراعة وتطوّر الإنتاجيّة، وتخفيف التّبعية للموادِ الغذائيّة، وتنميةِ الصّيد البحري والغابات والرّي وتحديثِ طرق أساليبها... إلاّ أنّ استصلاح الأراضي الزّراعيّة بالطرقِ الصّحيحة كانت متواضعة، مع العلمِ أنّ الدّولة الجزائريّة أصدرت قانونَ استصلاحِ الأراضي، وحيازةَ المُلكية العقاريّة في تاريخ 13 أب 1983، هدفهُ تحقيقُ إنتاجيّةٍ أفضل، وبالتّالي ضمانٌ للأمنِ الغذائي في الجزائر، بالإضافة لتشجيعِ المواطنين على استصلاح الأراضي بوسائلهم الخاصّة، مقابلَ أنَّ تعترفَ الحكومةُ الجزائريّة بحقّ المِلكيّة العقاريّة، وأن توزّعَ الأراضي عليهم، وكذلك بأن تُحفرَ لهم الآبار، وأن تشقَّ القنواتِ وتقدمَ بعضَ المساعداتِ على شكل قروضٍ، وأنّ تقيم

---

(1) فوزية غربي، **الزّراعة العربيّة وتحديات الأمن الغذائي" حالة الجزائر"**، مرجع سابق، ص، 60.

(2) رزقة غراب، **إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر، واقع وآفاق**، مرجع سابق، ص، 57.

السّدود لتجميع المياه والاستفادةِ منها في ري المزروعات، وعلى الرغم من ذلك تمّ استصلاحُ نسبةٍ قليلةٍ من الأراضي وذلك بالمقارنةِ بعددِ الّذين وزّع عليهم الأراضي والذي يقدر ب 47972 مستفيدًا[1].

وبين عامي 1985- 1989 أعلنتِ الجزائرُ عن المخطّطِ الخماسيّ الثّاني الّذي أهتمَ بإعادةِ الهيكليّة الماليّة والاهتمامِ بالتّنمية الزّراعية والري، بالإضافةِ إلى الاهتمامِ بالتّدعيم الصّناعي، وأبرزُ الأسبابِ الّتي دعت إلى إعادةِ الهيكليّة الزّراعيّة، ازديادُ التّبعية لبعضِ السّلع الزّراعيّة، ولضعفِ الإنتاجيّة الزّراعيّة، وتدوين الخسارة في بعض التّعاونيات...وتهدفُ إعادة الهيكليّة إلى تحسينِ الإنتاجِ الزّراعي، وتشجيعِ استصلاحِ الأراضي، ودعم الفلاحين، وإيجاد سياسةٍ لزيادةِ كثافةِ الإنتاج الزّراعي، وإعادةِ تنظيمٍ عقاريّ للأراضي الفلاحيّة التّابعة للقطّاع العام... يقارب 27000 مستثمرةً فلاحيّة جماعيّة وفرديّة على المستوى الوطني، ومع الانتهاء وبالفعل تمّ "إنشاءُ ما من تقسيم الأراضي عام 1989 تكوّن ما يقارب 29000 مستثمرة جماعيّة وفرديّة"، والجديرُ بالقولِ إنّ هذهِ المستثمرات انقسمت بسبب الخلافات الّتي حصلت بين مستثمري المزرعة الواحدة[2].

ولضمانِ تحقيقِ الأمنِ الغذائيّ والحدّ من الآثارِ السّلبية للتنميةِ الزّراعيّة، أطلقتِ الجزائرُ العديدَ من الاصلاحاتِ والبرامجِ والخططِ عام 1990 لدعم الانتاجيّة، وتحسينِ اوضاع الفلاحين، وحماية الأراضي الزّراعية والمياه واستصلاحِ الأراضي، والغاء احتكار الحكومة في التجارةِ الخارجيّة للمحاصيل، ووضعت برنامجَ استصلاحِ الأراضي عن طريقِ الامتياز، والبرنامجُ الوطني للتّشجير، وبرنامج تكثيف أنظمة الإنتاج، وبرنامج تطوير الإنتاج الوطني والانتاجية [3].

استطاعَ المخططُ الوطنيُ للتنميةِ الفلاحيّة والريفيّة تحقيقَ بعض الايجابيات، حيث قُدّرت مساحةُ الأراضي الفلاحيّة المستصلحة بنحو 2,752,000 هكتار خلال أعوام 2000- 2006، أمّا تشجير المناطق الرّعوية بلغت 193,500 هكتار بين عامي 2000- 2006، بالإضافةِ لتحقيقِ تقدّم في مجالِ توفير المواد الغذائيّة المحلّية، لتنتقلَ من 32% خلال أعوام 1996- 2000، لتصل إلى 40% خلال أعوام 2000- 2003"[4].

- **مقوماتُ التّنمية الزّراعية في الجزائر** بإمكان الجزائر النّهوض بالقطاعِ الزّراعي ورفع الانتاجيّة، كونها تمتلك كلَّ الامكانيّات، فالإنتاجُ الزّراعي يعتمد على مصدرينِ أساسيين هما: المصدر الذّاتي، والمصدرُ الخارجي

---

(1) ريم قصوري، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة" حالة الجزائر"**، رسالة ماستر غير منشورة، جامعة باجي مختارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، عنابة، للعام الدراسي 2011- 2012، ص، 129-130.

(2) ريم قصوري، **الأمن الغذائي والتّنمية المستدامة" حالة الجزائر"**، مرجع سابق، ص، 132- 134؛ عمر بالسعود، **الفلاحة في الجزائر من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية 1963– 2002**، مجلة إنسانيات، العدد 22، أكتوبر – ديسمبر 2003، ص، 33-34.

(3) ريم قصوري، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة" حالة الجزائر"**، مرجع سابق، ص، 135-138.

(4) ريم قصوري، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة" حالة الجزائر"**، مرجع سابق، ص، 144.

الّذي يعتمدُ على استيراد المواد الغذائية من الدول الخارجيّة، وسوف نركزُ على دراسة المصدر الذّاتي وهو الاهمُّ [1].

- **المصدرُ الذّاتي** يعتمدُ على قدرة الجزائر على الإنتاجِ الزّراعي بالاعتمادِ على العديدِ من العوامل أبرزُها:

1- المصادر الطّبيعيّة، وتأتي في مقدمتها الأراضي، حيثُ تبلغُ مساحةُ الأراضي الزّراعيّة في الجزائر حواليَ 238 مليون هكتار، ويمكن تقسيمها إلى ما يلي:

أ- **الأراضي الزّراعية الكليّة**، وتشيرُ المصادرُ إلى تطور مساحتِها بين عامي 2008-2009 بحوالي 42466920 هكتار أي بنسبة 17% من المساحةِ الكليّة وتشملُ المساحةَ الصّالحة للزّراعة الّتي بلغت 8423340 هكتار، أي تمثل 19% من المساحةِ الفلاحيّة الكليّة ومنها مزروعاتٍ عشبيّةٍ وتبلغُ مساحتَها 4069380 هكتار، وأراضيَ مستريحة تقدر ب 3423502 هكتار، وأراضيَ مروجٍ طبيعيّة تبلغُ 24550 هكتار، وأراضيَ كرومٍ تبلغُ 82743 هكتار، وأراضيَ أشجارٍ تقدّرُ بحوالي 823165 هكتار.

- **أراضي رعويّة ومروج:** تقدّر مساحتُها ب 32 مليون هكتار.

- **أراضي غير منتجة تابعة للمزارع:** تبلغُ مساحتُها 1087700 هكتار، وتشملُ المزارعَ الفلاحيّة، بالإضافةِ للعماراتِ والمنحدرات.

ب- اراضيَ أخرى وتتضمنُ ما يلي:

- **أراضي حلفائيّة:** وتبلغُ مساحتُها حواليَ 2504990 هكتار.

- **أراضيَ غابيّة: وتبلغُ** مساحتُها 4227700 هكتار، أي 1,8% من مجموع المساحة الكليّة للجزائر.

- **أراضي غير منتجة:** وتبلغُ مساحتها 80% من المساحة الإجماليّة للجزائر.

وفيما يلي نستعرضُ تطورَ توزيع الأراضي الصّالحةِ للزّراعة بدءًا من عام 1988 حتى عام 2008.

(1) عبد الله سياح وعثمان قرافي، **تصدير للمنتجات الفلاحيّة في الجزائر**، رسالة ماستر غير منشورة، الجزائر، جامعة احمد داريه أدرار، كلية العلوم الاقتصاديّة، والتجاريّة، وعلوم التّسيير، العام الدراسي 2016- 2017، ص، 32- 33.

الجدول الرقم (1)

تطور توزيع الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر بين اعوام 1988- 2008

البيان	89/88	00/99	01/00	03/02	04/03	05/04	06/05	07/06	08/07	09/08
الأراضي القابلة للزراعة	7097,8	7662,4	7583,3	7503,7	7492,9	7511,1	7469,6	7468,5	7489,4	7511,1
المزروعات النباتية	369908	1956,8	3839,6	3802,2	4110,0	3921,2	4064,9	3895,5	3926,1	3921,2
الأراضي المستجرجة	3398,0	5707,6	3743,4	3701,5	3382,9	3589,9	3404,8	3573,0	3563,3	3589,9
الزراعات الدائمة	577,66	565,02	610,47	767,24	828,84	878,56	933,96	946,03	955,49	878,55
المروج الطبيعية	34,34	35,23	30,90	25,95	25,43	26,07	25,55	25,46	24,30	26,07
الكروم	105,64	59,79	69,68	95,63	99,43	101,71	98,21	92,71	87,38	101,7
الأشجار المثمرة	437,68	470,00	509,89	645,66	703,97	750,78	810,19	827,96	823,81	750,78
المجموع	7675,5	8227,4	8193,7	8270,9	8321,7	8389,7	8403,9	8414,6	8424,8	8389,6

المرجع، محمد غردي، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظّمة العالميّة للتّجارة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التّسيير والعلوم التّجارية، العام الدراسي 2011- 2012، ص، 19.

يتّضحُ من الجدولِ أنَ الزّراعةَ شهدت تطورًا واضحًا، وذلك نتيجةٍ للإصلاحاتِ الزّراعيّة الّتي أعلنت عنها الحكومةُ الجزائريّة، بالإضافة للاهتمامِ في تنمية المشاريعِ الزّراعيّة واستصلاح الأراضي وجعلها قابلةً للزراعة.

- المياه

تعاني الجزائرُ من مشكلةِ المياه، نظرًا لوقوع أراضيها في المناطق الشّبه الجّافة والجّافة، وبالتّالي سيطرةُ الجفاف عليها، وتقدّرُ المياهُ الجوفيّة الّتي يمكنُ الاستفادةُ منها حواليَ 7 مليار متر مكعب في العام، ويوجد 147 طبقة مائيّة، و23000 بئرٍ عميقةٍ، و9000 ينبوع، و60000 بئرٍ صغير، أمّا المياهُ السّطحيّة فهي تقدّرُ بحوالي 9,8 مليار مكعب في العام، وتشيرُ بعضُ المصادرِ وجود 66 سدٍّ بطاقةٍ استيعابيّة تبلغُ ب 7,5 مليار مترٍ مكعّب، في حين تبلغ المياه المطريّة رغم اتساع المسّاحةِ الجزائريّة الّتي تقدر بحوالَي 2,4 مليون كلم2، إلاّ أنّنا نلاحظُ 93% منها توجد في منطقةِ الهضابِ العُليا والجنوب، ونسبةُ هطولِ الامطارِ تبلغ 8%، في حيث تبلغ في المنطقةِ

الشّماليّة من الجزائر حوالي 7% من اجمالي المساحة الاجماليّة ،تقدّر كميّةُ الامطارِ الهاطلة ب 192 مليار متر مكعب أي بنسبة 92%[1].

وعلى سبيلِ المثال نوضح من خلال الجدولِ التّالي نصيبَ المتر المكعب من المياه من النّاتجِ الزّراعي لعام 2006.

الجدول الرقم (2)

نصيبُ المتر المكعب من المياهِ من النّاتج الزّراعي في الجزائر لعام 2006

كمية المياه (متر مكعب)	الناتج الزراعي (مليون دولار)	نصيب المتر المكعب المائي من الناتج الزّراعي الإجمالي(دولار)
498807	8812	1,766

المرجع، ريم قصوري، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة" حالة الجزائر"**، مرجع سابق، ص، 150.

تشيرُ أرقامُ الجدولِ أعلاه إلى أنّ نصيبَ المترِ المكعبِ المائي من الناتج الزّراعي الإجمالي قليلٌ ومنخفضٌ بشكل كبير، أي أنّها لا تزيدُ عن 1,766 دولار فقط للمتر المكعب عام 2006، بينما نجد أنّ حِصة المياه المحددة لتمامِ عمليّة السّقيّ للهكتار الواحد من الأراضي الفلاحيّة تبلغُ 2261 متر مكعب في عام 2005.

2- الثّروة الحيوانية

يمكنُ اعتبار الإنتاج الحيواني أكثرَ أصالةٍ وعراقةٍ من المحاصيلِ النّباتيّة والحقليّة، ولتحقيق التّكامل الإنتاجي في الزّراعة يجبُ تطوير الإنتاج الحيواني، كونَه العنصر الثّاني في التّنمية الزّراعية، وذلك من ناحيةِ تأمينِ المواد الغذائيّة للمجتمع، ووفرته تساعد على تحقيق الأمن الغذائي الجزائري[2]، لقد شهدت الجزائرُ تطورًا ملحوظاً في الانتاجِ الحيواني بدءًا من عام 2000، بسبب الاهتمامِ في تربيةِ الحيوانات، وارتفاع اسعار النّفط، ما ساعد على تقدمها.

(1) عبد الله سياح وعثمان قراقي، **تصدير للمنتجات الفلاحيّة في الجزائر**، مرجع سابق، ص، 32- 33.

(2) محمد غردي، **القطّاع الزّراعي الجزائري وإشكاليّة الدّعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مرجع سابق، ص، 30.

3-اليدُ العاملةُ في الزّراعة

تجدرُ الإشارةُ إلى أنّ القوةَ العاملةَ في مجال الزراعةِ لم تشهد تحسنًا في التّسعينيات، بسبب المشاكل والركود والاضطراباتِ الّتي عرفها الاقتصاد الجزائري، إلّا أن تطبيقَ المخطّط الوطنيّ للتنميةِ الزّراعية شهدت من خلاله القوة العاملة تقدمًا جيدًا [1]، والجدولُ التّالي يفسّر بالأرقام ذلك التقدم.

الجدول رقم (3)

تطورُالعمالةِ في مجالِ الزّراعة الجزائرية خلال أعوام 1990- 2006

الوحدة: ألف عامل

البيان	90	99	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
العمالة الكلية	4282	5815	10353	8860	8568,2	8762,3	8416,2	8900,9	9471,8
العمالة في الزراعة	905	1200	2525	2381,8	2205,0	2287,3	2234,59	2237,9	2212,6
نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية%	21,13	20,63	24,62	26,88	25,73	27,13	26,5	25,14	23,39

المرجع، محمد غردي، **القطاّع الزّراعي الجزائري وإشكاليّة الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مرجع سابق، ص، 25.

يتبيّنُ من الجدولِ أن ثمت تطورًا ملحوظًا لحجم اليد العاملةِ في المجال الزّراعي، وذلك بدءًا من العام 1990 حتى عام 2006.

4- رأسُ المال، يتضمّن رأسُ المالِ التّمويل الذّاتي وأيضًا التمويل بالاعتمادِ على القروضِ والمعونات، ولاشكّ أنّ التمويلَ الذّاتي اكثرُ ضمانًا لإنجاحِ المشاريعِ التّنموية، ومنها الزّراعية التي تنتج الغذاء، وبالفعل تمكنت

(1) محمد غردي، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مرجع سابق، ص، 25.

الجزائر من خلال أنتعاش أسعار النّفط في السّوق الدّوليّة عام 2000 من تحقيقِ مكاسبَ جيّدة، في الإيرادات العامة، وتوفير احتياطاتِ النّقد[1].

5- البحثُ العلميّ الزّراعي

يمكنُ القول إنّ البحثَ العلميّ من أساسياتِ تنميةِ الإنتاج الزّراعي وازدهاره،وتحقيق إنتاجيّة أفضل، ونتيجةً لبعض القوانينِ والبرامجِ والتّوجيهاتِ الّتي تدعمُ البحثَ العلميَّ الزّراعي، ارتفعَ عددُ الباحثين في الشأنِ الخاصِّ بالزّراعة وفي مجال البحوث العلمية، أخذتِ البحوثُ تركزُ على إشكالّياتِ الزّراعةِ وأسبابِ تخلفِ الزراعات، واعطتِ البحوثَ أولويّةً لمعالجةِ المشاكلِ الّتي تؤثّر على الإنتاج والانتاجيّة، ومشاكل انجراف التّربةِ والتّصحر، وكيفيّة استصلاح الأراضيّ وطرقِ مدّها بالمياهِ عبرَ شقِّ القنواتِ وحفرِ الآبارِ وبناءِ السّدود...، والتحسينات الوراثيّة النباتيّة والحيوانيّة، وتشيرُ بعضُ الدراساتِ إلى ارتفاعِ عددِ الباحثين من 193 باحث عام 2000، إلى 239 باحث عام 2006، المختصين في المجالاتِ الزّراعيّة والحيوانيّة، وتعتبرُ هذه الخطوةُ مهمّةٌ رغمَ عدمِ نجاحِها بالشّكلِ المطلوب، خصوصًا وإنّ الجزائرَ تمتلك كل المقوماتِ الماليّة والماديّة والتوجيهيّة والعمّال والمستثمرين والفنيين والباحثين في كل المجالات الزّراعية[2].

- الانتاجُ الزّراعيّ في الجزائر

تعدُّ زراعةُ الحبوبِ في الجزائِر من الزراعات الاستراتيجيّةِ والاساسيّة، وعلى الرّغم من ذلك يمكن وصفها بالضّعيفةِ من حيثُ الإنتاج، وبالتّالي لا تؤمّنُ إلّا نسبةً قليلةً من حاجاتِ السّكان، وتبقى الحبوب مرتبطةٌ بعواملِ الطبيعية، وتتصف زراعة الحبوب بأن الأراضي المزروعة بالحبوب يغيب عنها برامج الاستصلاح، وأيضًا عدم توسيع رقعة الاراضي المزروعة، والجدول التالي يوضح توزيع الإنتاج حسب نوع الحبوب خلال أعوام 2002-1988.

([1]) صباح براجي، وعبد الوهاب شمام، **دور السياسة الاقتصاديّة في بعض تنويع الاقتصاديّات الرّيعيّة لتحقيق التّنمية المستدامة: دراسة تطبيقيّة على الاقتصاد الجزائري 2000– 2014**، مجلة الاستراتيجيّة والتّنمية، العدد 13، تموز 2017، ص، 60

([2]) محمد غردي، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكاليّة الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالميّة للتجارة**، مرجع سابق، ص، 28.

الجدول رقم (4)

توزيع الإنتاج حسب نوع الحبوب في الجزائر 1988-2002

الوحدة: قنطار

النوع/العام	قمح صلب	ق. لين	شعير	خرطال	ذرة Mais	Sorgho ذرة بيضاء	المجموع
89/1988	8133490	3388180	7898820	595610	4240	10850	20031190
90/1989	5549460	1951340	8333560	412810	2310	4640	16254120
91/1990	12917890	5775990	18099580	1281420	5000	3150	38083030
92/1991	13455310	4912210	13982900	928900	6620	3200	33289140
93/1992	7960650	2204380	4080230	272460	2250	1000	14520970
94/1993	5624280	1515360	2340670	152040	1850	0	9634200
95/1994	11886700	3112500	5849800	531000	4190	380	21384570
96/1995	20345700	9480340	18002220	1171740	4460	590	49005050
97/1996	4554640	2060500	1908920	168150	2570	1200	8695980
98/1997	15000000	7800000	7000000	450000	3100	490	30253590
99/1998	9000000	1700000	5100000	400000	5370	540	20205910
00/1999	4863340	2740270	1632870	81700	15560	8340	9342080
01/2000	12388650	8003480	5746540	436610	10870	5550	26591700
02/2001	9509670	5508360	4161120	334950	8370	6780	19529250

المرجع، فوزية غرابي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجزائر، جامعة منتوري قسنطيّنة، كليذة العلوم الاقتصاديّة وعلوم التسيير، العام الدراسي، 2007-2008، ص، 127.

يتبين من الجدول إنّ إنتاج الحبوب بين أعوام 1988- 2002 شهدَ حالاتٍ من الزّيادة والنّقصان، ويرجعُ ذلك بالدرجةِ الأولى إلى العوامل الطبّيعية " الاراضي، المناخ، المياه..."، بالإضافة للإجراءاتِ التي اتُّخِذت بخصوص رفع الإنتاج والإنتاجيّة حيث نجدُها متواضعة.

أمّا أعوام 2002- 2013 شهدت بعض التّطورات بسبب الاهتمام بالمشاريع الزّراعيّة، وزيادة العائدات النّفطية، والشّكل التّالي يوضحُ ذلك.

الشكل رقم (1)

تطور الحبوب في الجزائر خلال أعوام 2002-2013

المرجع، علي مكيد، وفريدة بن عبّاد، **وضعيّة الأمن الغذائي الجزائري ومؤشرات الأمن الغذائي العالمي دراسة تحليليّة للمتاح من الإنتاج خلال الفترة الممتدة 2002- 2013**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17، الصادر في عام 2017، ص، 3.

يوضحُ الشّكل تطور الحبوبِ، نجد أنّ القمحَ زاد إنتاجُه خلال أعوام 2002- 2013، كونُه الغذاءُ الأساسيّ، وارتفعَ من 7003 ألف طنٍ إلى 7209 ألفِ طنٍ عام 2005، ثم عادَ ليتراجعَ عام 2006 إلى 7209 ألف طن وذلك بسبب قلةّ الأمطارِ الهاطلة، وفي عام 2013 ارتفعِ بشكلٍ جيّد ليصل إلى 9461 ألف طن، ويعودُ ذلك لزيادة المساحات المزروعة، واستخدام التّقنيات الحديثة في الرّي، وكذلك نجد أن الشّعيرَ يرتفع وينخفضَ في انتاجه، كونه ليس غذاء اساسي، أما الذرة ارتفعت من 1889 ألف طن عام 2002 إلى 3252 ألف طن عام 2013.

في حين نجد بعض الخضروات مثل البصلِ البطاطا والبقول والفاصوليا والطماطم...عرفت تطورًا في زيادة الإنتاج كونها من الغذاء الرئيسي في الجزائر، والشّكل التّالي يوضح ذلك.

الشّكل رقم (2)

تطوّربعض الخضروات خلال أعوام 2002- 2013

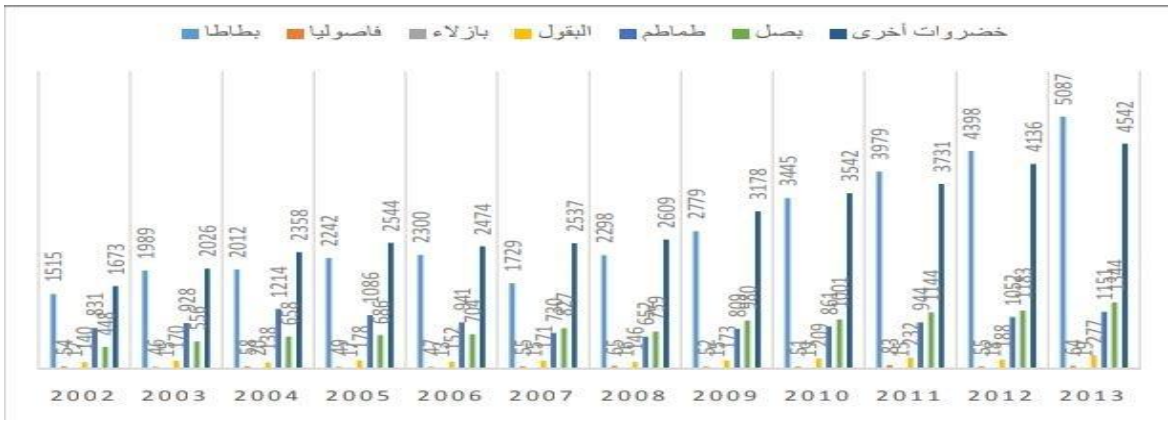

المرجع، علي مكيد، وفريدة بن عباد، **وضعيّة الامن الغذائي الجزائري ومؤشرات الأمن الغذائي العالمي دراسة تحليليّة للمتاح من الإنتاج خلال الفترة الممتدة 2002- 2013**، مرجع سابق، ص، 3.

وتوزع إنتاج الحبوب على معظم العديد من الولايات الجزائريّة والشّكل الرقم (3) يبين ذلك.

الشكل الرقم (3)

توزيع متوسط كميات إنتاج الحبوب حسب الولايات الجزائرية خلال اعوام 2000- 2012

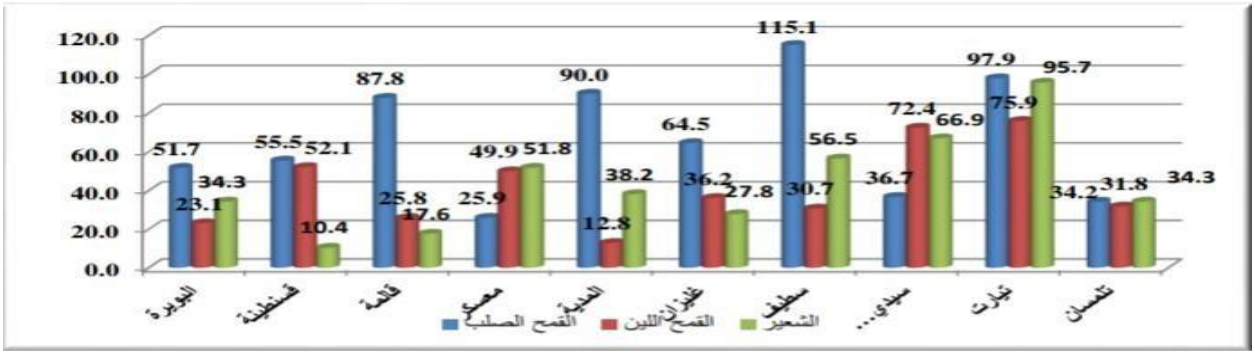

المرجع، رابح بوعراب، وفتح الله مسعودة، **تحليل دوال إنتاج محاصيل الحبوب في الجزائر باستعمال نماذج المعطيات الطّولية**، جامعة الجزائر (3)، ص 444.**panel Data**

نلاحظُ من الشّكلِ أعلاه أنَّ كمياتِ الإنتاجِ تختلفُ من ولايةٍ إلى أخرى، وإنّ ولاية سطيف تأتي في المرتبةِ الأولى من حيثُ إنتاج القمح الصّلب، في حين تأتي في المرتبةِ الأولى في إنتاجِ القمح اللّين ولايةُ تيارت، ويقدّر متوسط إنتاج القمح الصّلب بكل الولايات ب 65,9 ألف طن، وفي الحقيقةِ إنّ هذه النّسبةَ قليلةٌ بالمقارنةِ بمتوسطِ إجمالي الإنتاج الوطني، في حين يقدر إنتاج القمح اللّين 41,7 ألف طن، والشّعير يقدّر ب 43,34 ألف طن.

ارتفعت تكاليف واردات السلع الغذائية حيث تجاوزات 10 مليار دولار أمريكي في عام 2012، ووصلت في عام 2014 إلى 11 مليار دولار، واستقرت بين عامي 2015-2017 ما بين 8-9 مليار دولار، ونلاحظ أن الحبوب تحتل المركز الأول بحوالي 3 مليار دولار، والجدير بالذكر أن سعر السلع الغذائية ازداد 3,5 مرات بين عامي 2000- 2017، بسبب الأزمة الغذائية العالمية خلال هذه الأعوام، بالإضافة لتزايد أعداد السكان[1]، وارتفع استهلاك الحبوب بنسبة 175% من إجمالي الاستهلاك حيث وصل عام 2016 إلى 270 كغ لكل مواطن، وكذلك ارتفع استهلاك الخضروات بنسبة 14,40%، يمكن القول أن الجزائر من الدول الأكثر أستهلاك للحبوب في العالم، حيث تصدرت قائمة المستوردين للحبوب عام 2017[2].

بالمقابل فقد بلغ الإنتاج الزراعي في عام 2015 من الحبوب 4000000,00 طن، ومن البقوليات بنحو 1500000 طن، وساهمت المزروعات في الناتج الوطني خلال الموسم الزراعي لاعوام 2016-2017 وعلى سبيل المثال الزراعات الرئيسية ساهمت ب 11,8 % والخضرواتب 29,2 %والفواكي ب 7,8 % والحمضيات ب 5,9% [3].

-الإنتاج الحيو اني

أمّا الإنتاج الحيواني من اللّحوم الحمراء واللّحوم البيضاء والحليب والعسل والصّوف والبيض... نلاحظُ أنّها تطوّرت من حيثُ الإنتاج بفضلِ الاهتماماتِ الحكوميّة في محاولةٍ لتحقيقِ الاكتفاء الغذائي، والجدول التّالي يبين تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال أعوام 1990- 2006.

([1]) راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، **الحق في الغذاء، تقرير 2019، التقارير الوطنية**، حمزة حموشان، **الجزائر، الفلاحون الجزائريّون بين السلب الاستعماري واضطرابات الانفتاح**، ص، 178.

([2]) المرجع نفسه، ص، 178.

([3]) نصرة بلحجار، وخديجة شريفي، **تنمية القطاع الفلاحي وتدعيمه بالجزائر" وكالة عبان رمضان 462" – البويرة**، رسالة ماستر غير منشورة، جامعة أكلي محند أولحاج، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسيير، للعام الدراسي، 2018-2019، ص، 8-9.

الجدول رقم (5)

تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال أعوام 1990- 2006

الإنتاج	متوسط الإنتاج 89- 94	متوسط الانتاج 95-00	إنتاج 2001	إنتاج 2002	إنتاج 2003	إنتاج 2004	إنتاج 2005	إنتاج 2006	متوسط إنتاج 06-01
اللحوم الحمراء "طن"	27000	304100	259800	290762	300459	320000	301568	298554	295190,5
اللحوم البيضاء "طن"	211966,7	129204,7	201000	150600	156800	170000	143578	241166	177190,7
الحليب 10[6]	1088,0	1257,1	1637	1544	1610	1915	2092	2244	1840,83
العسل "طن"	1572	1522,8	1600	1950	2051	2800	2666	2543	2268,3
الصوف "طن"	17250	19926,7	18146	19752	19908	20000	25296	20357	20076,5
البيض10[6]، بيضة	2432,3	2333,3	2160	3220	3302	3629	3528	3570	3234,8

المرجع، محمد غردي، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالميّة للتجارة**، مرجع سابق، ص، 30.

يتضحُ من الجدولِ أعلاه أنّ هناكَ ارتفاعُ في نسبةِ أعدادِ الحيواناتِ المنتجةِ للّحوم والحليب والبيض والعسل بين عامي 2001-2006، والسّببُ في ذلك تحسُّن أسعارِ النّفط ما ساعدَ الجزائر على الاهتمام في المشاريع الزّراعيّة وفي مجال تنمية الإنتاج الحيواني، من خلالِ توفيرِ كل ما يلزم من الدّعم المادّي والمعنوي والإرشادات...

ونتيجة للأوضاع فقد ارتفعت كلفة الإنتاج الحيواني بين عامي 2015-2017، " الحليب زاد 1,5 مليار دولار[1]، مع العلم أن إنتاج الحليب قد بلغ في عام 2015 حوالي 102000 طن، واللحوم الحمراء 400000طن،

([1]) راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، **الحق في الغذاء، تقرير 2019، التقارير الوطنية**، حمزة حموشان، **الجزائر، الفلاحون الجزائريّون**

واللحوم البيضاء بلغت 300000 طن، وكذلك ساهم الإنتاج الحيواني في الناتج الوطني خلال موسم 2016-2017، نجد أن الحليب ساهم ب 6,7 % ...[1].

خامسًا: الخطواتُ الضّروريّة لتحقيقِ الأمنِ الغذائي الجزائري

إنّ إشكاليّةَ الأمنِ الغذائي في الجزائر من الإشكاليّات الصّعبة، ولا يمكنُ أنّ تحُل إلّا بالاعتمادِ على الإنتاج المحلي، ومن الضّروري مواجهتُها والتّصدي لها، والحد من استيرادِ السّلع الغذائيّة، وتقليل التّبعيّة، وتحقيق الاكتفاءِ الذّاتي، فالإحصائيات الّتي وردت في هذه الورقة البحثيّة تدل على أنّ الجزائرَ يعاني من عجزٍ غذائي، يشكّلُ عبئًا حقيقيًا على المجتمع والدّولة، لما ينتج عن عدم تلبية حاجات السّكان المتزايدة، من مشاكلَ واضطراباتٍ اجتماعيّةٍ واقتصاديّة من فقر وبطالة...، ولهذا يتوجبُ على الجزائر إعادة رسم الخطوات والاستراتيجياتِ ووضع البرامج التّنموية، للحد من الفجوة الغذائيّة[2]، وكانت الجزائر بعد أنتعاش أسعار النفط قد وضعت استراتيجيات وخطوات لدعم الاقتصاد الوطني والتّنمية الاقتصاديّة، ولهذا أصدرت برامج منها برنامجُ الإنعاشِ الاقتصاديّ2001-2004، الّذي رصد لهُ ميزانيةٌ تقدّر بحوالي 25 مليار دينار جزائري، من أجل النّهوض بالعديدِ من المشاريع، ومنها الزّراعةُ والرّي، وتحسينُ أوضاعِ المجتمع[3]، وكذلك أصدرتِ البرنامجُ التّكميليّ لدعمِ النّمو الاقتصادي2005-2009، وقدرت الميزانيّةُ المحدّدةِ لهُ ب 150 مليار دولار أميركي، للمساهمةِ في تحسينِ الإنتاج والإنتاجيّة في مجال الزّراعة وشقّ الطّرق الزّراعيّة وتسهيلَ حركةِ نقل المنتجات، بالإضافةِ إلى إمدادِ المناطقِ الرّيفيّة بالكهرباءِ والغاز...، وبين عامي 2010- 2014 وضعَت برنامجاً لتوطيدِ النّمو وخصصّت له ميزانيّةٌ تُقدّرُ ب 286 مليار دولار أميركي، لدعمِ المشاريع الاقتصاديّة والاجتماعيّة، ومنها السّكة الحديديّة والطّرق والمياه، وحُدّدَ مبلغٌ قدرهُ 1000 مليار دينار جزائري لدعم وتحسينِ التّنمية الفلاحيّة والرّيفيّة..[4] الا أن هذه البرامج لم تحقق النتائج المطلوبة، ولهذا كان على الجزائر إعادة مواجهة هذه الإشكالية ببعض الخطوات والاستراتيجيّات وهي[5]:

- معالجةً أسبابِ فشل الاصلاحات الزّراعية.

- وضع سياساتٍ زراعيّة مبنيّة على خططٍ تنمويّة تهدفُ إلى رفع الانتاج.

بين السلب الاستعماري واضطرابات الانفتاح، مرجع سابق، ص، 178.

([1]) نصرة بلحجار، وخديجة شريفي، **تنمية القطاع الفلاحي وتدعيمه بالجزائر" وكالة عبان رمضان 462" – البويرة**، مرجع سابق، ص، 8-9.

([2]) عبد الحميد بوخاري، **الأمن الغذائي كمدخل للتكامل الزراعي العربي**، بحث نشر في مجلة،
Global Journal of Economic and Business, Vol2, No2, April, 2017, p58

([3]) صباح براجي، وعبد الوهاب شمام، **دور السياسة الاقتصاديّة في بعض تنويع الاقتصاديّات الرّيعيّة لتحقيقِ التّنمية المستدامة: دراسةٌ تطبيقيّة على الاقتصاد الجزائري 2000– 2014**، **مرجع سابق**، ص، 60-61

([4]) المرجع نفسه، ص، 61.

([5]) محمد غردي، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مرجع سابق، ص، 28.

- زيادة معدل النّمو الاقتصادي مع ما يتناسب مع زيادة اعداد السكان.

- زيادة الانتاج الزّراعي وذلك من خلال [1]:

1- استصلاحُ الاراضي، واستخدامُ اساليب الرّي الحديثة، والتقنياتِ والآلاتِ الحديثة.

2- استثمارُ الموارِدِ الطّبيعية وذلك عن طريق تقليلِ من الهدر للمياه، وتوسيعُ شبكات المياه وتسهيلُ نقلها للحقول والأراضي الزراعيّة، وإعادةُ استخدام مياه المجاري بعد تنقيتها، والتّنقيب على المياه، وزراعة مساحات جديدة، وحفرُ الآبارِ، وشقُ القنوات، وفتحُ طرق زراعية، تضمن نقل المنتجات.

3- تقديم الدّعم المادي والمعنوي للفلاحين عن طريق [2]:

- دعم الاسعار ومستلزمات الانتاج.

- إعفاءُ بعضِ المنتجاتِ من الرسومِ الجمركيّة، وتقديمُ الخدماتِ الاجتماعيّة.

4- دعمُ البحث العلمي الزّراعي وتطويره وانشاء مراكز بحوث، وبرامج تدريب وإرشاد [3].

5- رفعُ الكفاءةِ الانتاجيّة للثروةِ الحيوانيّة.

6- زيادةُ معدّل النّمو الاقتصادي بما يتناسب مع إعداد السّكان.

7- مواجهةُ الهجرةِ من الريفِ إلى المدنِ، والحد منها، والعملُ على استثمارِ أبناءِ الريفِ في العمل الزّراعي.

- سادسًا: الخاتمة

تبقى مشكلةُ الأمنُ الغذائيّ في الجزائر مشكلةً معقدةً، لاعتمادها على الاستيراد من السّوق الخارجيّة، وعلى الرّغمِ من أنّ الانتاجَ الزّراعي والحيواني، نالَ اهتمامَ الدّولة الجزائريّة، وحدثت تطورات على عدة مستويات ومنها، زيادة في استصلاح الاراضي الزراعية، وتطور في الانتاج الزّراعي والحيواني، ونسبة العمالة المختصة، وإنّه ليحزُّ في نفسي القولَ إنّ الجزائرَ لم تفلح في سد حاجاتِ سكانِها بالشّكل الحقيقي، فإنتاجها منخفضٌ ومتواضعٌ، ويقابل ذلك ارتفاع الواردات من السّلع الغذائيّة، فكما لاحظنا أنّ وارداتِ السّلع الغذائيّة ارتفعت من 1984 مليون دولار عام 1980، إلى 2600,2 مليون دولار عام 1996، وهذا ما يزيد الفجوة الغذائيّة، وهذه الاحصائيات غير ثابتة كون الزيادة السكانية مستمرة، ومعها تزداد الواردات الغذائية، وبالتالي فإنّ الجزائرَ تعاني من مشكلةِ الأمن الغذائي، خصوصًا في الوقت الحالي، فسوف تواجه تحدياتٍ خطيرةٍ على مختلف المستويات السّياسية والاجتماعيّة والاقتصاديّة، فمشكلة الأمن الغذائي هي مشكلةُ أمنٍ غذائيٍّ وطني،

([1]) رزقة غراب، **إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر، واقع وآفاق**، مرجع سابق، ص، 58-59.

([2]) المرجع نفسه، ص، 58-59.

([3]) محمد غردي، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظّمة العالميّة للتجارة**، مرجع سابق، ص، 257.

فالجزائرُ بحاجةٍ ضروريّة لإعادة وضع استراتيجياتٍ وخطط للنّهوض بالإنتاج الزراعي، وبالتّالي تحقيق الاكتفاءِ الذاتي.

سابعًا- التّوصيات

ويمكنُ وضعُ بعضِ التّوصياتِ لتحقيقِ الأمن الغذائي الجزائري وهي:

- **التّكثيفُ الزّراعي**، وأن يعتمدَ على أسلوبين لزيادة الإنتاج الزراعي والحيواني وهما:

1-التّطور الأفقي، أي العملُ على زيادة الأراضي الزراعية، عن طريق استثمار الأراضي القابلة للزراعة، ويتم ذلك من خلال إجراء عملياتِ الاستصلاح، وتزويدها بشبكات الرّي والمياه، وشق القنوات وحفر الآبار، وبناءِ السّدود، لاسيما بوجودِ إمكانياتٍ لاستصلاح الاراضي في الجزائر كونها تمتلك كلّ المقومات الحقيقيّة.

2- التّطور الرأسي، ويتمثّل بالسّعي لزيادةِ الانتاجيّة، وذلك باستخدام أساليبِ الرّي الحديثة، لأنّ شبكاتِ الرّي والمياه تلعبُ دورًا أساسيًا في زيادة الإنتاج الزّراعي، واعتماد الآلاتِ المتطوّرة، والمخصّبات الكيماويّة، بالإضافةِ لرشّ المزروعاتِ بالمبيداتِ الحشريّة، وتحسين أنواع البذار.

- **تطويرُ الثّروة الحيوانيّة**، خصوصًا وأنّ الطلبَ على اللّحوم والحليب والبيض... أصبح متزايدًا نتيجةَ تزايدِ أعداد السّكان، ومن أجل الحصول على زيادة في الإنتاج الحيواني يجب توفير ما يلي:

1- الإعلاف بكلّ أنواعها، والاهتمام بالمراعي وحمايتها من الرّعي الجائِر.

2- تحسينُ أنواعِ الحيوانات.

3- تأمينُ الرّعاية البيطريّة، الوقائيّة منها والعلاجيّة.

- **استثمارُ اليد العاملة**، في الحقيقة هناك الكثير من العوامل وراءَ عدمِ استخدامِ الايدي العاملةِ في الجزائرِ بمكانها المناسب ومنها:

1-تزايد نسبة السّكان القادرين على العمل، بسبب تكاثر أعداد السّكان بشكلٍ كبيرٍ.

2- قلّة النّشاطات الزّراعيّة، وهذا ما يؤثّر على استيعابِ اليدِ العاملة المتزايدة.

3- عدم نجاح المشاريع الزّراعيّة والحيوانيّة، مما يؤدي إلى خسارة الفلاحين.

4- الحد من الهجرة بكافة أنواعها، من الارياف باتجاه المدن أو باتجاه الدّول الاوربيّة...

ومن هذا المنطلقِ يتوجّب على الجزائرِ معالجةَ تلك العوامل، بالعمل الجّاد بإيجاد استراتيجية أفضل تضمن هذه الزيادة في اليد العاملة وتأمن مشاريع زراعيّة ناجحة ومدعومة.

- **العملُ على توظيفِ رأس المال اللازم**: والّذي يهدفُ إلى تحقيق الزّيادة في الإنتاج الزّراعي والحيواني.

- استثمار عامل المواطنة والانتماء للوطن وتقديم المساعدات الماليّة والمعنوية والتعويضات للفلاحين.

- المصادر والمراجع

- **الجريدة الرسميّة الجزائرية**، العدد 46، الصادر في تاريخ 10 آب 2008.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، حلقة عمل بعنوان " **السياسات الزّراعية حول الأمن الغذائي في ظل الموارد المائيّة والتجاريّة الدولية**"، القاهرة، دون تاريخ.

- المنظمة العربيّة للتنمية الزراعيّة، **تأثير المناخ والتقلبات المناخية**، دون دار نشر، الخرطوم، 2010.

- أشرف آمال عباس، عزة إبراهيم عمارة، **الأمن الغذائي والتنمية الزراعيّة المصريّة في ضوء المتغيرات المعاصرة**، ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر " وضع سياسات جديدة للنهوض بالقطاع الزراعي في مصر"، عقد في مصر بتاريخ 4 تشرين الاول 2009.

- رزقة غراب، **إشكاليّة الأمن الغذائي المستدام في الجزائر، و اقع و آفاق**، مجلة العلوم الاقتصاديّة والتّسيير والعلوم التجاريّة، العدد 13، الصادر في عام 2015.

- رانية ثابت الدروبي، **و اقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصاديّة الدولية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد رقم 24، العدد 1، الصادر في عام 2008.

- ريم قصوري، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة" حالة الجزائر"**، رسالة ماستر غير منشورة، جامعة باجي مختارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، عنابة، للعام الدراسي 2011- 2012.

- رابح بوعراب، وفتح الله مسعودة، **تحليل دوال إنتاج محاصيل الحبوب في الجزائر باستعمال نماذج المعطيات الطولية**، جامعة الجزائر (3).

- راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، **الحق في الغذاء، تقرير 2019، التقارير الوطنية**، حمزة حموشان، **الجزائر، الفلاحون الجزائريّون بين السلب الاستعماري واضطرابات الانفتاح.**

- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، 2016.

- صباح براجي، وعبد الوهاب شمام، **دور السياسة الاقتصادية في بعض تنويع الاقتصاديات الريعية لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري 2000- 2014**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 13، تموز 2017.

- عبد المناف رشيد، **الأمن الغذائي العربي بين الو اقع والطموح**، مجلة المناضل، العدد 297، الصادر في عام 1999.

- عمر بالسعود، **الفلاحة في الجز ائر من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية 1963- 2002**، مجلة إنسانيات، العدد 22، أكتوبر – ديسمبر 2003.

- عبد الله سياح وعثمان قرافي، **تصدير للمنتجات الفلاحية في الجز ائر**، رسالة ماستر غير منشورة، الجزائر، جامعة احمد دارية أدرار، كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية، وعلوم التسيير، العام الدراسي 2016-2017.

- علي مكيد، وفريدة بن عباد، **وضعية الامن الغذائي الجز ائري ومؤشرات الأمن الغذائي العالمي دراسة تحليلية للمتاح من الإنتاج خلال الفترة الممتدة 2002- 2013**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17، الصادر في عام 2017.

- عبد الحميد بوخاري، **الأمن الغذائي كمدخل للتكامل الزراعي العربي**، بحث نشر في مجلة،

.Global Journal of Economic and Business, Vol2, No2, April, 2017

- فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي" حالة الجز ائر"**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ط1.

- فوزية غرابي، **الزراعة الجز ائرية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العام الدراسي، 2007-2008.

- كمال حوشين، **إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجز ائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2007.

- محمد رفيق أمين حمدان، **الامن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق**، دار وائل للنشر، الاردن، 1999، ط1.

- ماجد الخطيب، **و اقع الامن الغذائي العربي و آفاق تطويره**، مجلة المناضل، العدد 389، عام 2010.

- محمد بلغالي، **سياسة إدارة الموارد المائية في الجز ائر، تشخيص الو اقع و آفاق التطوير**، مداخلة تقدم بها إلى الندورة الدولية الرابعة حول الموارد المائية في حوض البحر المتوسط مخبر علوم الوطنية المتعددة التقنيات، الجزائر، 22-24 أذار، 2008.

- محمد غردي، **القطاع الزراعي الجز ائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، العام الدراسي 2011- 2012.

- نادية لوزري، **انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الفلاحي**، رسالة ماستر غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، للعام الدراسي 2005- 2006.

- نصرة بلحجار، وخديجة شريفي، **تنمية القطاع الفلاحي وتدعيمه بالجزائر" وكالة عبان رمضان 462" – البويرة**، رسالة ماستر غير منشورة، جامعة أكلي محند أولحاج، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، للعام الدراسي، 2018-2019.

- يوسف بن يزة، محدودات ومهددات **الامن الغذائي في المنطقة العربية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العد 38، حزيران 2018.

-J. Butler Walker, j. N.Kassi, C.Eamer, Food Security in Times of Change: A Policy Brief on Food Security for Northern Canada, Arctic Health Research Network—Yukon, 2009

الثورة السودانية.. النخبة السياسية ومنهج الخلل دراسة نقدية للوضع السياسي منذ الاستقلال

Sudanese revolution ... Political elite and method of interference

د. عثمان حسن عثمان/ جامعة المغتربين. السودان Osman Hassan Osman

ABSTRACT

Many new and old questions were raised in the space of thought and politics in Sudan after the glorious December revolution of 2018 AD, which sparked a new awareness that put the elite's thought and practices at stake because it has always tried to subject the new reality to the traditional systematic mechanisms since the dawn of national rule. It is widely believed that the political elites are unable to build and renew life according to a well-studied vision and foundations to achieve political and economic stability and development. Consequently, the research question revolved around the failure of the political elite on more than one level and aimed at the following:

- Uncover the various defects in the thinking and methodology of the political elite.
- Highlight images and forms of the new awareness of the December 2018 revolution.

In order to achieve these goals, the researcher used the integrative method and concluded to the following recommendations:

- The sustained defect of the thought and practice of the political elites appeared in the contradiction of discourse, conflict, impotence and the inability to innovate.
- Emphasizing the importance of dialogue, strengthening spaces for freedom and democracy, and achieving national reconciliation
- Reconsidering the inherited approaches and methods of the political elite
- Getting rid of all forms and images of defect

مستخلص:

طرحت كثير من الأسئلة الجديدة والقديمة في فضاء الفكر والسياسة في السودان بعد ثورة ديسمبر المجيدة 2019م والتي فجرت وعياً جديداً وضع فكر النخبة وممارساتها في المحك لأنها ما انفكت تحاول اخضاع الواقع الجديد للآليات المنهجية التقليدية منذ فجر الحكم الوطني، ومن ثم ترسخت القناعة على نحو واسع بعدم قدرة النخب السياسية على بناء الحياة وتجديدها وفق رؤية وأسس مدروسة تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والتطور. لذلك كانت اثارة سؤال البحث متعلق بفشل النخبة السياسية على أكثر من صعيد بما يحقق الأهداف التالية :

ـ كشف مواقع الخلل المختلفة في فكر ومنهج النخبة السياسية.

ـ ابراز صور وأشكال الوعي الجديد لثورة ديسمبر 2018م.

ولتحقيق تلك أهداف استخدم الباحث المنهج التكاملي وخلص إلى:

ـ أن الخلل المستدام المصاحب لفكر وممارسة النخب السياسية تمثل في تناقض الخطاب، والصراع، والعجز، وعدم القدرة على الابداع.

ـ التأكيد على أهمية الحوار وتعزيز مساحات الحرية، والديمقراطية، وتحقيق المصالحة الوطنية.

ـ إعادة النظر في المناهج والأساليب الموروثة لدى النخبة السياسية.

ـ التخلص من جميع أشكال الخلل وصوره.

مقدمة

الاشكالية.. حدودها وأهميتها:

ما الأساليب والمنهجيات التي تبنتها النخبة السياسية في السودان لتحقيق أهداف ثورة ديسمبر2018م التي جسدها الشعار (حرية/ سلام وعدالة) وهل أعدت العدة ورصفت الطريق لتحقيق هذه الأهداف؟.

هذا السؤال الرئيس تنبثق عنه عديد الأسئلة التي تحدد اشكالية البحث وهي:

ـ إلى أي مدي تعبر ثورة ديسمبر 2018م عن التغيير الجذري، وما أشكال التغيير التي أحدثتها على مستوى الوعي والمفاهيم؟

- ما هي المناهج والطرائق الحاكمة لمقاربات العقل السياسي في السودان منذ فجر الحكم الوطني ومدى قدرته على ابتداع الحلول للمشاكل التي تطرأ؟

- ما هي أوجه الخلل في فكر وممارسة النخبة السياسية؟

- كيف وظف العقل السياسي الآليات والأدوات المفهومية لتشخيص مشاكل الواقع ومعالجتها؟

- كيف تعاملت النخبة السياسية مع الرصيد المعرفي التراكمي للدولة بعد ثورة ديسمبر 2018م؟

وتتخذ بعض الأسئلة الفرعية الأخرى موضعها في متن البحث.

طرح الاشكالية على هذا النحو يدفع البحث باتجاه التركيز بصورة أساسية على المنهج والطرائق والمحددات الناظمة لتفكير النخبة السياسية وعلى البنيات التي انبثق عنها، وبالتالي امكان التحاور معها في سياق التطور المعرفي والحياتي في المجتمع السوداني ثم تحديد مكامن الخلل وصوره المختلفة، وهنا تبدو أهمية مشكلة البحث في ارتباطها بالواقع الحي المعيش في حياة الناس والمتغيرات النافذة بتأثيراتها السلبية والايجابية عليها بعد انجاز ثورة ديسمبر 2018م، ولازال المجتمع يتلمس طريقة للنهوض في ظل واقع مكبل بالإشكاليات.

ونود الإشارة إلى أن الضرورات المنهجية تحدد موضوع البحث في رصد الخلل وكشفه، أما اظهار النواح الإيجابية والانجازات فذلك موضوع آخر يخرج عن نطاق اهتمام البحث، لذا تجري هذه العملية كلها في ضوء المتغيرات التي حملتها ثورة ديسمبر المجيدة 2018م.

أهداف البحث:

- ابراز صور وأشكال الوعي الجديد لثورة ديسمبر 2018م.

- كشف مواقع الخلل المختلفة في فكر النخبة السياسية ومنهجها.

- كشف الممارسة الخطابية للنخب السياسية باستخدام أدوات النقد المناسبة لتعرية الخطاب والدعوات دون اجحاف، لإبراز التناقضات والزيف وأشكال المراوغة التي انطوى عليها الخطاب.

- تحرير الممارسة السياسية من الترسبات المستقرة في أعماق النفس وإرجاع الأشياء إلى الوعي وتعقّلها من جديد.

منهج البحث

سنعمد إلى استخدام المنهج التكاملي الذي يوفر امكانية استخدام طرائق مختلفة في التحليل والتفكيك والتركيب وفق رؤية منهجية تؤكد وجود علاقة متحولة بين الذات وأفكارها، وتؤمن بالحوار والانفتاح على مختلف التجارب الإنسانية طبقا للمشروطيات التاريخية والاجتماعية، وتؤكد أهمية الاحتفاظ بمسافة بين الذات والأشياء، وممارسة أشكال النقد الممكنة.

المفاهيم الإجرائية المفتاحية:

النخبة elite: قلة أو صفوة من البشر لها سلطتها أو مرجعيتها الخاصة.

منهج الخلل method of interference: طريقة التفكير المستدام الحاوي للتناقضات والتعارضات في داخله.

الوعي awareness: الحالة الشعورية التي تتألف من مجموعة الأفكار والمعاني والدلالات التي تتكشف في الممارسة والسلوك أو تقف وراءه.

تقسيم البحث:

سيتم تقسيم موضوعات البحث بما يمكن من تحقيق الأهداف في ضوء الاشكالية المطروحة وعلى النحو الذي يسمح بكشف الخلل والتناقضات في الممارسات الخطابية والواقعية كما يلي:

1. ـ وعي الثورة ووعي النخبة.
2. ـ العقل السياسي.. ثقل الميراث وخلل الأولويات .
3. ـ تحديات المدنية: الردة الانقلابية وأدلجة المفاهيم.
4. ـ تحديات الحكومة الانتقالية.. هدر الرصيد المعرفي.

1. وعي الثورة ووعي النخبة:

مثلت الثورة السودانية أفضل مظهر قوة ممكن للمجتمع السوداني بما اضافته إلى الرصيد البشري في الثورات الشعبية وبما حققته من فعل رسم أهدافه ووسائله بوضوح؛ أعلت شعارات الثورة من قدر الإنسان بمناداتها لتحقيق الحرية، والسلام والعدالة، وانتجت القيم: الأخلاق، والجمال، والحق والتي تكشفت في تجليات عديدة، حيث ظهرت السلوكيات الحاضة على التكافل والتآزر، واحترام المرأة وتعظيم دورها، وإبداعات الفنانين في الغناء والرسم والتشكيل وتصميم الشعارات الفاردة المنادية بأهداف الثورة ، تخلق هذا الإنجاز الذي حققته الإرادة الشعبية التي عرفت المعاناة وخبرتها على مدى ثلاثين عاماً، وصنعت وجودها الخاص وبوعيها الذاتي المستقل، يؤشر ذلك إلى أن هذه الثورة تمثل حركة اجتماعية تاريخية تنشد التغيير الجذري على كافة أوجه الحياة، فهي لحظة تمفصل في الوعي تعبر عن ميلاد جديد للمجتمع، فإن إبتداع الممارسات السياسية الجديدة يسهم في خلق واقع مجتمعي تتغير معه علاقة الإنسان بأفكاره"[1]".

بالتالي لم تهدف الثورة إلى إحداث تغيير سياسي فحسب وانما بدا واضحا مع تفجرها أن نظاماً اجتماعياً جديداً يضع بصماته وبنية وعيه الآخذة في التشكل، قد اختط طريقه لرسم الإطار الثقافي المستقبلي للبلاد "إن هذا

[1] . على حرب أوهام النخبة.ط:2. بيروت/ الدار البيضاء، 1999م ص16

الطابع السلمي، والمدني، والثابت، والمستدام، يرسم ملامح شيء جديد أكثر تبلوراً وأشد يقظة""[1]"، إن الملايين التي فاضت بها الشوارع وسوح الاعتصام بعد أن اكتوت بلظى الاستبداد، إن مطالبهم المشروعة التي أشعلت الثورة لم توصف بأنها مجرد مطالب سياسية جديدة فحسب وإنما حملت تغيراً مبدعاً في مفهوم السياسي ذاته لجهة أنها أحدث انزياحاً مفاهيمياً كبيراً، فلم تعد فكرة القوة التي ترهب الناس تعني ما اعتادت أن تعنيه من شكل الجبر، والبطش، والقهر في تحديد مسار الفعل، بل كانت السليمة -بأدواتها المختلفة- السلاح الأمضى الذي امتلكه العُزّل لازاحة النظام المستبد. هذا هو شكل التغيير الذي ينسب للثورة الحقيقة"[2]"، بالتالي كانت استجابة الأجيال الجديدة للثورة واهتمامهم بالقضايا العامة كسر كل التوقعات فأظهر درجة من الوعي ومعرفة محيطة بالواقع، لم تزل النخب لا تعرف عنهم شيئاً سواء الاختباء وراء أفكارها المسبقة عنهم، الأمر الذي يفرض السؤال من أين لهم بهذا الوعي، وفي ماذا يختلف عن الوعي النخبوي الموروث؟ ونعني بالنخبوية هنا الإيمان بسلطة قلة أو صفوة أو بمرجعيتها مما يشير إلى "أن القيم هي حكر على جماعة متميزة أو ينبغي أن تكون حكرا على هذه الجماعة""[3]".

ويؤكد الواقع حقيقة مشاركة كل الشعب السوداني في الثورة، وانبعاث وعي جديد حارق لإشكال الوعي السائدة، وبالتالي كان حدوث الثورة مفاجئاً للكثيرين بخاصة النخب السياسية التي لم تكن مستعدة لهذا التغيير. والملفت كان من بين الشعارات الأبرز التي رفعتها الثورة ويتجاوز النخبة (تسقط بس) بمعنى لا مجال للتفكير في البديل السياسي في الوقت الراهن، وظهر جالياً بعد نجاح الثورة عدم قدرة النخب المتصارعة على المشهد الراهن، من تكييف مناهجهم، أو تطويرها بصورة تتناغم مع تجليات وعي الثورة الخلاق بمنتجاته المبدعة، والمتعددة، والمذهلة. وهذه الحالة التي ظلت مسيطرة على النخب برع في توصيفها المفكر اللبناني على حرب حينما ذهب إلى أن منهج وطريقة النخب يشتغل على حراسة الأفكار بعنى يتخذها أقنوما مقدسا ويتعلق بها كأنها وثن يعبد"[4]"، ويظهر هذا منهج الخلل في طريقة تفكير النخبة حيث ظلّ وعي النخب والفاعلين في المشهد السياسي الحالي يمثل امتدادا لميراث الخلل الذي وصم الحقب الماضية في اتيانه بأنماط من السلوك، ونظر للأشياء لا يخلو في معظم الأحيان من: التخبط، وغياب الرؤية، والعجلة، والإقصاء، والوصاية، والتباري وراء المنافع الموقوتة، والمراهنات الخاطئة، وغيرها من المظاهر المهزوزة وهذا ما شهد به الوسيط الأفريقي محمد ود لباد في وصفه للمفاوضات بين الفرقاء السودانيين في أول أمرها بأنها لا تخلو من التسرع والارتجال وتبين مدى محدوديتها وقصورها"[5]"، حيث انكشف التواطؤ بين وعي النخبة والمقولات التي يعارضها مثل التسلط، والقهر،

[1] . محمد الحسن ولد لبات. السودان على طريق المصالحة. بيروت: المركز الثقافي للكتاب، 2020. ص161

[2] . تيري أنغلتون. أوهام ما بعد الحداثة. اللاذقية: دار الحوار للنشر والتوزيع، 2000 ص57

[3] . تيري أنغلتون. ص173

[4] . علي حرب. أوهام النخبة. ص11

[5] . محمد الحسن ولد لبات. مرجع سابق. ص125

والاستبداد، والظلم وغيرها مما يظهر خلل وعي النخبة، ولم تصمد هذه المظاهر أمام مد الوعي الثوري المبدع وإن ابطأت تحقيق أهدافه لجهة امتلاكه الوسائل والأدوات القادرة على إعادة وضع مطالب الثورة في مسارها الصحيح بانتهاج وسائل التعبير السلمي الديمقراطي بكل تصميم وجسارة، لقد منحت الثورة صوتا للمهمشين مما هدد الوعي التقليدي وفضح تجاوزاته بفتح الباب على قضايا سياسية جديدة وحيوية"[1].

لذلك فإن جدل المراوحة -التقدم والتراجع- في تحقيق أهداف الثورة سيظل حقيقة قائمة كلما ظل وعي النخبة الموروث في مقابل وعي الثورة الذي بدأ يبني نفسه بثقة كبيرة، وبالتالي أي شكل من أشكال الوعي لم يمتلك القدرة على تطوير ذاته ليتناغم مع ما أنتجته الثورة لابد آيل لزوال، وبالمثل كل الوسائل والأدوات المفهومية التي يستخدمها لابد أن يعاد فيها النظر في ضوء مطلوبات الوعي الجديد"[2]. فأصبح السياسي اليوم محاصرا بمنهجه وبنخبويته واعتقاده بأنه ضمير المجتمع وحارس الوعي، وأكدت التجربة أنهم نادوا بالوحدة فحدث التشظي والانقسام، نادوا بالحرية فتكرس الاستبداد، دعوا للتنوير فسادت الظلامية، وهذا ما يدعو في كل مكان إلى تحرر السياسي من أوهامه وفحص أفكاره، فإن مهمة تحرير المجتمع هي مسؤولية الجميع وليست حكراً على السياسي"[3].

العقل السياسي.. ثقل الميراث وخلل الأولويات

لقد مثلت ثورة ديسمبر تحدياً جدياً للعقل السياسي بظهور قوى اجتماعية جديدة؛ وعيها مغاير، محددة لأهدافها بدقة، ومصممة على تحقيقها، وبذلت في سبيلها تضحيات كبيرة، ويتمثل مصدر الاحراج للعقل السياسي في أفعال كثيرة تؤكد أن الفكر بعد ثورة ديسمبر لم ينجح على نحو واسع في تخطي عاداته الموروثة التي ظل وفياً لها برغم حجم التحول الذي جرى في السودان، أخذ العقل بالاشتغال في مقارباته بالمناهج نفسها التي تعوّد عليها منذ مطلع فجر الحكم الوطني والمتمثلة في عدم القدرة على ابتداع الحلول للمشاكل المستجدة التي تعترض طريقه، ولعدم الجرأة في تحمل نتائج فكره، بل ظل محكوماً في مقارباته بنماذج تجاربه السابقة التي تمثل مركزا يتجه إليه الفكر وسلطة معرفية حاكمة، حيث لم يتجاوز الوعي دائرة التشبث بالحكم، ولازال العقل السياسي يوهم الناس بأن فعله هو الطريق الأوحد للتطور والتقدم، وبالتالي شرعنة محاولته لتقليد تجاربه السابقة بالطريقة نفسها وهذا بالضبط منهج الخلل.

وأن القوى الاجتماعية الجديدة تتطلع إلى تجاوز نمط العلاقات التقليدي الموروث بأكثر من صيغة من منطلق نظرتها إلى نفسها وإلى العالم من حولها فهي نظرة تؤكد الخصوصية الحضارية والثقافية، فنجد أنها استعارت لفظ الكنداكة من حضارات النوبة القديمة للتأكيد بأن دور المرأة السودانية في القيادة وصناعة الأحداث ليس

[1] . تيري أنغلتون. ص58

[2] . المرجع السابق. ص58

[3] . علي حرب. أوهام النخبة. ص99/98

جديداً، وعددا غير قليل منهن أصبحن ملكات أشهرهن الكنداكة أماني شاهين"[1]"، واستبطنت شعاراتها مضامين الوحدة الوطنية والتعايش بين مختلف أشكال التنوع التي تعمر السودان، واسترجعت ذكري الأبطال والشهداء، وانطلاقاً منها حاولت التقاط العوامل الفاعلة في بنية التجربة الإنسانية الحديثة ونضالات الشعوب وإدراجها في بنية خطاب الثورة السودانية لإحداث الديناميات المطلوبة، فضلا عن محاولة الاستفادة من فاعلية العقل في إحداث التغيير ودفع حركية المجتمع، وعقلنة بعض العلاقات بإزاحة التفسيرات اللاعقلانية لبناء الدولة المدنية، لأن الوعي التقليدي السائد لم يعط اهتماماً جدياً للمجتمع المدني الذي ظل نسق العلاقات التقليدي السائد فيه ليس فقط هو المحرك للأجهزة والمؤسسات والتي وصفت بأنها حديثة، بل أيضا اندرجت هذه المكونات في صميم بنيتها مع تطور الممارسة في السودان، مما أفقد تلك الأدوات أي مضمون حداثي وخلقت شكلا من الوعي مشوشا، وتحولت بالتالي مظاهر الخلل إلى عوائق ابستمولوجية لم تضف إلا مزيدا من التراجع مع تقدّم التجربة واستمرارها.

فلك أن تلاحظ أيضا الخلل في سلوك النخبة من خلال الحوار الذي جرى بين قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري الانتقالي على اعتبار أنهما شركاء في إحداث التغيير، وقطاعات واسعة من قوي الثورة والمجتمع لم تكن شريكا في هذا الحوار "هناك تهميشاً لأطياف واسعة من الرأي العام لم تشترك في المفاوضات""[2]" وكان هذا الحوار اسيرا لمناهج العقل السياسي بوعيها الموروث، فمصدر الخلل يبدو في ادعاء الحرية وممارسة الاقصاء، ادعاء العدالة وممارسة الظلم، الدعوة للوحدة فتنشر الفرقة والشتات، لقد ساعدت شهادة الوسيط الأفريقي للحوار بين السودانيين على تبيين منهج الخلل في فكر النخبة بصورة أكثر وضوحا حيث لم تغرب عن ملاحظته تشعب وتنافر القوى السياسية وتغلغلها للمناكفات السياسية والأيديولوجية بشغف كبير وما يستتبعه من سلوكيات وممارسات مدمرة فصاغ بأسلوب دبلوماسي رفيع ملاحظاته حول أحد الدبلوماسيين السودانيين بأنه "دقيق التفكير يميل إلى الذكاء والدهاء، وهو ليس رجل مواجهة، لكنه ماهر في حبك النسيج وراء الستار، وهو رجل شبكات لا يبارى""[3]".

وخلص الحوار بين الطرفين إلى وضع الإعلان السياسي والوثيقة الدستورية بعد مخاضات عسيره أرجعها ولد لبات إلى نقص الخبرة والمهنية والارتجال والتسرع مؤسسا حديثه على شواهد عديدة من بينها أن وفد الحرية والتغيير كان متنوعاً ولم يتضح من يتولى رئاسته إلى نهاية العملية التفاوضية، ولم يكن لطرفي التفاوض تخويل قانوني أو تفويض مكتوب إلا عند لحظة توقيع الاتفاقات، وهذا كان أيضا حسب رأيه السبب الرئيس لفقدان اتفاقاتهم السابقة للوساطة لأية قيمة قانونية فلم يوقعوا عليها، ولم يوقعوا حتى على محاضر مكتوبة"[4]" ويورد

[1] . عبد الوهاب أحمد عبدالرحمن. الشخصية السودانية. الخرطوم. جامعة المغتربين، 2011م. ص36

[2] . محمد الحسن ولد لبات. مرجع سابق. ص256

[3] . المرجع السابق. ص155

[4] . المرجع السابق, ص 129/128

في سياق ذي صلة اثناء محاولتهم استئناف التفاوض حول الوثيقة الدستورية ما يؤكد عمليات الكيد المستمر بين الأطراف حيث حضر وفد المجلس العسكري دون دعوه من قبل الوساطة إلى مقر التفاوض ليظهر للرأي العام جديتهم، ويوضح عدم جدية وجاهزية قوى الحرية والتغيير، وبالتالي تحميلهم المسؤولية"[1]".

ويتجلى الخلل في عدم الالتزام بما ورد في الوثيقة الدستورية في نواح عديدة. مثلا عند تشكيل أجهزة الحكم الانتقالي: مجلس السيادة، ومجلس الوزراء تم تأجيل تشكيل المجلس التشريعي لأجل ثلاثة أشهر"[2]" ولم يتم الالتزام به حتى الآن ومضى عام على ذلك، وكانت تلك البداية الخاطئة التي لم تراع ترتيباً موضوعياً وعقلانياً للأولويات التي تقود إلى تحقيق أهداف الثورة، بل أدى هذا الخيار لتناسل المشكلات التي أعاقت انطلاق الحكومة الانتقالية التي مازالت عاجزة عن مواجهة المشاكل المرتبطة بحياة الناس ومعاشهم هذا إلى جانب سوء التفاهم وعدم الثقة الذي يزداد يوما بعد يوم بين قوى الحرية والتغيير وقوى الثورة بعامة.

تعتبر الهيئة التشريعية أسمى صور تمثيل الإرادة الشعبية صاحبة الحق في التشريع لتحقيق أهداف الثورة وبلوغ مراميها، وكان من الأجدر انجازه قبل كل شيء، بل ترك الأمر على نحو فضفاض جدا، أشار الاتفاق إلى نسبة 67% من عضوية المجلس لقوى الحرية والتغيير ونسبة 33% للقوى المقصاة من الحوار؛ وهم قوى الثورة الحقيقية بما فيها الحركات المسلحة، فلم يحدد الاتفاق على وجه الدقة من هي تلك الفئات وكيفية اختيارها، وكذلك نصت الوثيقة الدستورية على اقرار النظام البرلماني الذي يمثل مجلس السيادة رمز سيادته"[3]" غير أن الممارسة أكدت اطلاع مجلس السيادة بأدوار تنفيذية تتمثل في إشرافه الكامل على القوى الأمنية والذي منحته له الوثيقة الدستورية، وقيادته للتفاوض حول السلام مع بعض الحركات المسلحة، ولعب أدوار بارزة في العلاقات الخارجية.. إلخ ، فإن تفسير ذلك مرده إلى طريقة التفكير السياسي للنخب السودانية القائم على الخلل بين المقول والمفعول، على اعتبار أن السلطة وبلوغها وبأي طريق هو الغاية والهدف، فلم تجد النخبة غضاضة في الولوج إلى محاصصات لا تنتهي، والنتيجة خلق الصعوبات التي تكبل الحكومة الانتقالية من تحقيق الأهداف والتي تعبر عن شعار حرية سلام وعدالة ووفق الأولويات "فالأولويات المرتبطة بوضع محدد أو المؤقتة هي أولويات مستحسنة تماماً لأنها لمقاصد معينة ضمن سياقات معينة""[4]".

تحديات المدنية: الردة الانقلابية وأدلجة المفاهيم

لقد جاءت التجربة الوطنية في الحكم من البداية تجربة هشة مليئة بالتناقضات التي أصبحت سمة جوهرية ملازمة لها إلى اليوم، انشقاقات الأحزاب وانشراخات وتحالفات قصيرة الأمد ومناورات لا تجد تفسيراً موضوعياً

[1] . المرجع السابق. ص149

[2] . الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة 2019م. الجريدة الرسمية لجمهورية السودان العدد 1895. ص11

[3] . المصدر السابق. ص2/ ص5

[4] . تيري أنغلتون. ص175

خارج رغبات الزعماء وأمزجتهم"[1]" الأمر الذي قاد ويقود إلى ضياع الديمقراطيات. فالنخبة السياسية هي التي دعت الجيش إلى استلام السلطة في نوفمبر 1958م، وكانت وراء الانقلاب على الديمقراطية في مايو 1969م، وفي يونيو1989م.

فإن نظرة سريعة على تجارب الديمقراطية في السودان وطبيعة التحالفات التي سادتها وانفضاضها يجدها غير بعيدة عن المصالح الضيقة والاختلافات الشخصية والممارسة غير الشفافة، وافتقار المؤسسات السياسية للخلفية النظرية والفكرية التي تندرج في سياقاتها الممارسة السياسية والأيديولوجية. الأمر الذي كون رأياً شائعا أخذ يترسخ يوماً بعد يوم في الذهنية مفاده أن المؤسسة الحزبية وأدوات الممارسة الديمقراطية جميعها كما تكشفت في التجربة السودانية، لازالت بعيدة عن أداء وظيفتها ولعب دورها المنوط بها في السودان، مما يحمل على الاعتقاد بأنها أدوات معرقلة لحداثة المجتمع وتطوره، وغير قادرة على تأسيس تجربة ديمقراطية حقيقة"[2]" وهذا مصدر للخلل ما لم ننجز كثيرا من العمل، وبالتالي فإن ضياع الديمقراطية بواسطة قوى الديمقراطية وأدواتها، يدلل على قيمة الديمقراطية ومكانتها لدى الأحزاب السودانية وغيرها من المكونات المدنية، ويبرهن على ضعف الوعي بها، ولكنه لا يخفى الحسابات الضيقة والتقديرات الخاطئة والتي يظهرها تعامل القوى السياسية المختلفة مع الحدث الانقلابي.

قدمت القوى السياسية المختلفة تبريراً لمواقفها إزاء الحدث الانقلابي وتعاطيها معه، غض النظر عن محاولة الأحزاب تسويق مواقفها تلك أو نظرياتها، يظل أفق الوعي الديمقراطي لدى الكيانات السودانية المختلفة مفتوحاً على الاحتمالات كافة حتى النقيضة، وهنا يتبدى خلل التلفيق والزيف ولا يؤخذ بالديمقراطية إلا في طابعها الشكلي وتجريد مقولاتها من مضمونها الإنساني القائم على الحرية والعدل والمساواة.

ويمثل هذا الخلل مصدر تخوف جدي على ثورة ديسمبر والانقلاب عليها، حيث لم تكشف التجربة حتى الآن ما يبعث على الاطمئنان. لأن التجربة توضح أن لعبة السلطة والوصول إليها أصبح هو الهدف المعلن أو المضمر لكافة المكونات والتكوينات؛ سواء كان هذا الوصول عن طريق انتخابي أو عن طريق المؤسسة العسكرية، فالحزب، والقبيلة، والعشيرة، والطريقة، والنقابة، والرابطة، والجمعية وغيرها من المؤسسات الحديثة أو التقليدية تعكس تجربتها عملية تواطؤ كبرى بينها يجوز أن نسميها فتنة السلطة، وقد حفظت هذه العملية التعايش بينها والتعاون خلال مختلف أنماط الحكم التي عرفها السودان، والشراكة بينها أصيلة في كل ما يحدث وما حدث، وإلى الآن نلاحظ أنماط الحوار بين قوى الحرية والتغيير وبين المدنيين والعسكرين وبين بعضهم والخارج صورة مكررة لما كان يحدث دائما بؤراً للخداع والتمويه. فالانقلابات كانت واحدة من الأدوات التي استخدمتها بعض القوى السياسية في الوصول إلى السلطة في ظل حركة التبدل والتنمط التي عرفتها الحياة

[1] . إبراهيم محمد حاج موسى. التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان. بيروت: دار المأمون/ دار الجيل، 1970م. ص180

[2] . حيدر إبراهيم علي. المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في السودان. القاهرة: مركز ابن خلدون، 1996م. ص50

السياسية، فالأمر وما فيه سلطة يديرها الفاعلون أنفسهم في إطار نظم مختلفة وتبقى المشاكل هي نفسها تأخذ مساراتها طبقاً لاتجاهات المصالح والصراعات وتبدل الأولويات، مما يوضح ليس ثمة فارق في الفعل بين القوى التي توصف بأنها طائفية وتقليدية اعتبرت عائقا للرقي والتقدم، وبين ما توصف بأنها قوى حديثة "لا تهمها الديمقراطية بقدر ما يهمها انتصارها لتوجهها الأيديولوجي وتوسيع قاعدتها"[1]، كلاهما يسير بالموجهات نفسها ومحكوم بالمنطق نفسه وغالب التشكيلات النقابية، والأدبية، والاجتماعية، والعلمية، لم تنأى باستقلاليتها احترازاً من الانتماء السياسي، بل تمت إعادة إنتاجها داخل هذا الفضاء كان آخرها تجربة تجمع المهنيين السودانيين الذي لعب دوراً بارزاً في الثورة، وتحولت الحكومة الانتقالية ساحة للمنازلة والتصادم الذي تحركة عوامل أيديولوجية بين قوي اليسار والاسلاميين ولا تخفو عن ملامحة صور التشفي والانتقام، ردا على البطش والتنكيل والتشريد الذي ألحقه بهم الاسلاميون إبان حكمهم وهذا التصادم المستديم هو الأخطر على أمن واستقرار البلاد واستنزاف مواردها.

أما المتغير في هذه المرة فهو ظهور وعي اجتماعي جديد هل سينجح في صد هجمات العقل السياسي التي لا تتوقف لصياغة المجتمع المدني أيديولوجيا في ظل حمية الصراع والتنافس السياسي وإلحاقه بالمجتمع السياسي على نحو ما كان يحدث، ولا ننسى أن المجتمع المدني يمثل أحد مستويات الواقع الاجتماعي مما يجعل الحديث عن الديمقراطية السياسية بمعزل عن الديمقراطية الاجتماعية ومضامينها المتعلقة بالحرية و بالعدالة، والمساواة، ومبادئ منظومة العلاقات المعيشة وغيرها، حديثا مختزلاً لعلاقات المجتمع المدني وامتداداته في الواقع الاجتماعي، بوصفها الأرضية المحددة لبقاء الديمقراطية السياسية أو زوالها. وهذا واحد من أوجه الخلل فتصبح الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني طقوس خاوية على حد تعبير علي حرب"[2].

كما استعان الخطاب السوداني خلال تجربته بعدد من المفاهيم والأدوات في تشخيص مشاكل الواقع ومعالجتها؛ فإذا أخذنا على سبيل المثال مفاهيم مثل العلمانية، والهوية نجد أن الاستخدام الأيديولوجي لتلك المفاهيم جعلها مستغفلة بدرجة من الغموض وغير مفهومة، ورغم تداولها بكثافة في الخطاب السوداني فإنها وظفت توظيفاً لا تاريخياً لدى الكثيرين"[3]" وبالتالي أثير حولها جدل طويل أكثر من اللازم نتيجة الطرح المغلوط.

لم يفهم الفكر السوداني، وإن شئت الدقة المجادلون في الموضوع، إلا المضمون السياسي للعلمانية باعتبارها فصل الدين عن الدولة متناسين بقصد أو بغيره الدلالات الفكرية التي عززت الثقة في عقل الإنسان وقدراته وحملته مسؤولية تدبير شئونه وسياستها، والداعية إلى التحرر، والعقلانية، والنزعة الإنسانية، وليس ثمة

[1] . الطيب زين العابدين. التجربة الديمقراطية في السودان: النجاحات والاخفاقات. دراسات أفريقية. العدد31. يونيو 2004م. ص18

[2] . علي حرب. أزمنة الحداثة الفائقة. بيروت/ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2005م. ص153

[3] . يتضح ذلك بكثافة في كتابات الأيديولوجين الاسلاميين الرافضين للعلمانية واليساريين الداعين لها وكذلك الحال بشأن قضية الهوية يدعو الاسلاميين للهوية الإسلامية بينما يدعو اليساريين إلى الأفريقانية ورفض الدين.

مشكلة بين الإسلام والقيم الأخلاقية الإنسانية، كما أن العلمانية منظومة متكاملة لها بعدها الميتافيزيقي ورؤيتها الشاملة للكون والإنسان وأخلاقياتها"[1]" التي تختلف مع الآخرين لذلك وجدنا البعض أقام التمييز بين العلمانية الشاملة والعلمانية الجزئية؛ الأولى تحدد علاقة الدين بالحياة، والثانية تعني فصل الدين عن الدولة"[2]".

جاء المضمون السياسي للعلمانية في الغرب في ظل سياق تاريخي محدد كانت الكنيسة قابضة فيه ومسيطرة على الفكر والمجتمع مما يعني امتداد الدين على مساحات استدعت موجبات التطور والتحرر الحد من سيطرته وإرجاع الكنيسة إلى حدودها وفصل ما هو مقدس عما هو سياسي، وهذا سياق مغاير لعلاقة الدين بالسياسة في مجتمعاتنا"[3]". وبالتالي فإن المتعامل مع العلمانية بوصفها نموذجا غربيا عليه أن يدرك أنها لا تقبل غير عناصر تشكلها الحضاري، وأما من يأخذ بها بوصفها مفهوم أو أداة اجرائية فعليه إعادة بنائها وصقلها طبقا للمشروطيات الاجتماعية والتاريخية.

فالأمر مختلف تماما في مجتمعاتنا حيث لا توجد مؤسسة على شاكلة الكنيسة يستوجب ردها إلى حدودها، فهذه الإشكالية غير موجودة أصلاً، بل بالعكس إذ إن توظيف الأيديولوجيين لمصطلح العلمانية قاد إلى نتائج عكسية أدت إلى تنامي ظاهرة الإسلام السياسي والمطالبة بدور أوسع للدين في ظل غياب النقد ومحاولات تقعيد المفاهيم. وازدياد حدة الصراع والسجال الذي حولها إلى مبدأ انطولوجي للفعل التاريخي، علينا أن ندنو أكثر بإتجاة أن تكون فكرتنا عن ذواتنا طبيعية وعقلانية. لأن عيب المفاهيم التي سايرناها في تكوين فكرتنا عن ثقافتنا، يكمن في عدم فهمها طبقا لخصوصية الثقافة وشروطها التاريخية والاجتماعية والأهم هو الاعتراف بالفروقات التي تؤكد أصالة المعرفة والخصوصية .

ومن جهة أخرى انفتحت حوارات واسعة بين السودانيين، وجدل كبير حول موضوع الهوية في المراحل المختلفة غير أن بعض تلك النقاشات زادت الأمر تعقيدا على تعقيده، نجد أن تلك الحوارات استتبعتها مواقف دوجماطقية تجاه تعدد الثقافات وتنوعها، وتزمت متعالٍ علق بالأذهان.

فالهويات ليست كائنات فكرية تعدل وتصاغ بهذه الطريقة أو تلك، وليس بمقدور فرد أو جماعة القيام بذلك وإنما هي حقائق وواقع يتخلق باستمرار، وتتطور مؤكدة تميزها الذاتي، كما أن الحديث عن هوية موحدة كما ذهب عبد العزيز حسين الصاوي"[4]" هذا وهم من الأوهام يوقع في فخ الهيمنة من حيث لا ندرى فتفرض ثقافة ما أو فئة ما هويتها على الآخرين بدلاً من إقرار التمايز والاختلاف، فإن عبارة الوحدة في التنوع من منظور الهوية

[1] . البشير عصام المراكشي. العلمنة من الداخل. مركز تفكر للبحوث والدراسات، 2015م. ص20

[2] . عبدالوهاب المسيري. دراسات معرفية في الحداثة الغربية. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006م. ص70/69

[3] . محمد عابد الجابري. الدين والدولة وتطبيق الشريعة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996م. ص109/108

[4] . عبد العزيز حسين الصاوي. أزمة المصير السوداني: مناقشات حول المجتمع والتاريخ والسياسة. ط:2. القاهرة/ الخرطوم: مركز الدراسات السودانية، 2004م. ص171

عبارة مضللة ومتناقضة وتحجب أهداف ورؤى أيديولوجية، فالمساواة، والوحدة، هذه المفاهيم والمعاني وغيرها مجالها السياسة، والتخطيط لمتطلبات العيش المشترك بين البشر.

فإن مسألة التعايش بين الثقافات وأشكال التنوع المختلفة هي مشكلة سياسة وليست مشكلة ثقافية، تقوم على موازنة المصالح المتعلقة بالمجموعات المختلفة وعلى الوعي بحقيقة الذات والآخر، تكفلها الدساتير والأنظمة التي يضعها البشر، وتتأطر بمحددات العقل السياسي، لأن التعايش لا يأتي بالإملاءات والضغوط وإنما هو بالرضى والقبول استنادا إلى اعتبارات أساس قبولها العقل، تضع المواطنة أساساً للواجبات والحقوق الدستورية بإقرار الجميع، وتكفل العدالة، والمساواة، وحرية الفرد في التعبير عن نفسه، وممارسة حقوقه وبالمثل الجماعات"[1]".

التحديات الكبيرة التي يمر بها السودان قادت إلى أشكال صراع عديدة اتخذ بعضها واجهات ثقافية وبعضها واجهات أيديولوجية وإثنية وإن كانت الأرضية التي انطلقت منها جميعها أرضية سياسية تجد مبررها في واقع التخلف الاقتصادي والتردي التنموي. فإن الطرح الثقافي للقضية وهم من الأوهام. إن عملية تواطؤ كبرى لاضطهاد عرقي أو ديني لا يمكن أن تنبثق عن بنية المجتمعات أو الأديان والثقافات، لكن يمكن أن تظهر مثل هذه الدعوات من فئات أو مجموعات أيديولوجية أو سياسية أو عسكرية أو غيرها. تجربة الاعتصام دليل قوى على بطلان تلك المزاعم وتعزز الثقة على المستوى المجتمعي بأن التعايش بين المجموعات السودانية هو الحقيقة القائمة والغالبة.

وإن كان هناك إرث ثقيل من آثار الحرب والمرارات قبع وراءهم، وقد لا يتحقق التعايش المنشودة سياسيا إذا لم يضع السودانيون عوامل الفرقة والاختلاف كافة موضع النظر الجدي المسؤول ومعالجة أسباب الحرب وآثارها بالسرعة اللازمة، لأنه لن يرأب الصدع بالقفز فوق الاختلاف.

الملاحظة المبدئية حول معظم المعالجات التي قدمها الفكر السوداني للإشكاليات المفاهيمية كانت مركوزة إلى منظور أيديولوجي ومربوطة بحاجات خطاب سياسي، أو على أدنى تقدير نظّر لها سياسيون، وبالتالي مسألة توفر معالجة موضوعية بفكر حر ترد عليها قيود كثيرة. وهذا أحد الأسباب التي ضيقت مساحات الفكر النظري الذي بمقدوره وضع سياقات ملائمة لصياغة الإشكاليات ومعالجتها في ضوء نظرية معينة للمعرفة، وبمعنى آخر فإن الإخفاق جعل معظم الإجابات التي قدمها الفكر السوداني حول هذه القضايا لم ترتب في معظمها غير الإحباط الناشئ عن محاولات تدمير الذات، أو تحويلها إلى أداة تنتج موتها.

الانشغال الكبير بهذه القضايا أبطأ حركة التنوير والاستنارة في المجتمع السوداني وأهدر الوقت والإمكانات وباعد الأطراف، بإضافة أبعاد جديدة عرقية، وثقافية، ودينية، لأسباب الصراع المحددة في التردي المستمر في

[1] . عثمان حسن عثمان. إشكالية التنوع الثقافي والتعايش السلمي في الوطن العربي. أعمال المؤتمرات.. مؤتمر التنوع الثقافي. طرابلس/ لبنان: مركز جيل البحث العلمي، 2015م. ص113.

الأوضاع المعيشة وعدم الاستقرار السياسي وتصادم الايديولوجيات. ويكشف خلل الضعف والعجز والجمود وغياب الابداع في صياغة المفاهيم.

تحديات الحكومة الانتقالية.. هدر الرصيد المعرفي

بات من المعلوم بالضرورة في هذا العصر أن أهم مظهر لقوة المجتمع أو الدولة هو الرصيد المعرفي الذي تمتلكه، وبالتالي تمثل المعرفة رأس المال الواجب توفره لأي نهضة أو تغيير. وتتشكل المعارف من الخبرات المتراكمة للأجهزة والمؤسسات من خلال سيرورتها التاريخية، ومن المعارف التي يتم نقلها وفق مبدأ محدد من البيئات الأخرى، أو المعارف المنتجة محليا، وتتم إدارتها وفق استراتيجيات إدارة المعرفة وتبدو فاعلية تلك الإدارة بقدر ما توجه للسير في طريق تحقيق النماء والتطوير في المجتمع.

فإن المحافظة على المعرفة المتوفرة لدى أجهزة الدولة ومؤسساتها من أكبر التحديات التي تواجه الحكومة الانتقالية في مسعاها لتفكيك التمكين الذي أقامه النظام السابق بحيث يحتاج الأمر التفكير بعمق وعقلانية، وإلى جهد أكبر حتى لا يتم هدر للمعرفة الصريحة أو الضمنية، وتخسر الدولة ذاكرتها، وإن حدث هذا فلن تنهض الدولة مجددا، خاصة وأننا نحتاج أن نفهم الطريقة التي كان يتعامل بها النظام السابق مع قضية التمكين، بخاصة في العشر سنين الأخيرة حيث استخدم قدر من المكر والتمويه في التمكين لنفسه اقتصادياً وسياسياً وتحويله الوزارات إلى مجرد هياكل يدخل إليها شركاؤه ويخرجون دون القدرة على احداث أي تأثير، كما أنه أخرج الاقتصاد إلى مكان آخر خارج أجهزة الدولة، لهذا نصت الوثيقة الدستورية على "انشاء مفوضية مستقلة لمكافحة الفساد واسترداد الأموال العامة""[1]" يكون لها القدرة والمعرفة والدراية لتفكيك تمكين نظام الثلاثين من يونيو، لا تفكيك الدولة، خاصة مع منهج الخلل الحاكم لفكر النخبة العاج بالتناقضات، لأن تفكيك التمكين ينبغي ألا يتقاطع مع مبدأ العدالة الذي نادت به ثورة ديسمبر المجيدة، ولكن وكالعادة طابع العجلة والتسرع ملازم للنخبة السياسية لم يمتد صبرهم إلى تشكيل المفوضية المستقلة التي أقرتها الوثيقة الدستورية واستعاضوا عنها بآلية لتفكيك التمكين، وأصدر لها قانون، بينما تحتاج هذه المهمة منا جهدا كبيرا للبحث عن ما نجهله أكثر مما هو تحت ناظرنا حتى لا نضل الطريق، ربما يمثل الظاهر طعما يباعد بيننا وما يراد تفكيكه. ظل السؤال عن أموال النظام السابق، وعن أموال التنظيمات التابعة له قائما ولازال، لم تقدم اجابه مقنعة، بل الجميع مقتنع بأن عملية نهب كبيرة حدثت للدولة، لكن أين تلك الأموال؟ ليس ثمة يقين. تجدر الإشارة إلى أن رسائل ويكيليكس كان أن ذكرت في العام 2010م أن الرئيس السابق عمر البشير يحتفظ بتسعة مليارات دولار في البنوك البريطانية. ولك أن تتصور كيف صار هذا المبلغ حتى لحظة

[1] . الوثيقة الدستورية. مصدر سابق. ص16

سقوطه نهاية العام 2019م"[1]". إذن الأمر لا يحتاج فقط مجرد التفكير بشكل مختلف لا يجاد الدولة المخفية فحسب، وانما بقدر من الجرأة والشجاعة واقرار مبادئ دولة القانون لتحقيق العدالة وحماية الثورة.

إن فصل آلاف من الخدمة العامة أو مصادرة الأموال والممتلكات بعيدا عن سلطة القضاء والأجهزة العدلية، ذلك مهدر لمقتضيات العدالة التي مثلت أحد أبرز شعارات الثورة، فالحياد عن هذا الطريق لا يصب في مصلحة الثورة في شيء، وإنما يضر بها لأنه يهدر رصيد المعرفة والخبرة التي تراكمت للمؤسسات والأفراد عبر الزمن في كل اختصاص أو قطاع، وهذه الكفاءات والتجارب مهمة في عمليه البناء، لأنه ليس ثمة رابط منطقي يقيم علاقة ضرورية بين كل من عمل في الخدمة العامة أو القطاع الخاص بأنه منتم سياسيا للنظام السابق، وإن وجد بعض المنتمين له، كما إن مرجعيات الخدمة العامة ليست الطريق الموصل لتحديد الانتماء السياسي إلا فيما ندر، خاصة وأن الإجراءات الجارية بخصوص إزالة التمكين تقوم عليها آلية سياسية وليس القضاء، وهذا أحد أهم مظاهر الخلل المجافي للعقلانية أن تدعو إلى استقلال القضاء وتقوم آليات سياسية بمهام العدالة، وتدعو للعدالة وتشرعن للظلم، وتدعو للتسامح، وتقوم بالتشفي لذلك فإن هذا المنهج مدخل لظلم كبير قد يقع على بعض الأفراد أو المؤسسات، لذلك نظر العقلاء أن أي شخص "لا ينبغي تهميشه أو اقصاؤه أو القضاء عليه لمجرد أنه عمل في الإدارة أو تقلد مسؤوليات في الدولة.. فهذا الموقف يفضي تماما إلى ما وقع في العراق.. وكانت عواقب تلك السياسة وخيمه حين آن وقت إعادة بناء البلد"[2]، فعلا نحن في أشد الحاجة لليقظة والإتزان، ولعل هذا ما أشار له تقرير الخبير المستقل لحقوق الانسان التابع للأمم المتحدة الذي أبدى خشيته من تحول قرارات لجنة إزالة التمكين إلى عزل سياسي يقوّض المصالحة الوطنية بدلا عن تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون، ويخلق شعورا بالاستياء في نفوس المتضررين، لذلك نادى بأهمية استيفاء اللجنة المعايير الدولية لحقوق الإنسان في مراحل قراراتها المختلفة ووصول المتضررين إلى العدالة"[3]"، ناهيك عن امكانية الشطط المتحكمة في عقول الأيديولوجيين التي قد تمتد إلى مصادرة حقوقهم في الخدمة والمعاش، وسيكون ذلك انتهاكا صارخا لحقوق الانسان وللقوانين المحلية والدولية ويهدم العدالة من الأساس.

الذي ينبغي أن نفهمه أن النظام السابق قام بعملية تمويه ماكرة مكّن بها لنفسة على مستوى غير الذي ننظر إليه، وظاهر في أجهزة الدولة ومؤسساتها بتمكين منسوبيه في مفاصل الدولة، بالتالي المزايا التي يحصلون عليها والتي تمثل مستوى ضئيلا مقارنة بالتمكين المؤسسي الذي صفّى الدولة لمصلحة الحزب. وكما سبقت الإشارة تكون المعرفة مضمنة في الفرد، وفي المنظمة، وفي المجتمع، كما في الأضابير، والأرشيف، والوثائق، بمختلف أشكالها وهل من بناء بفقدان ذلك؟ وقد يظهر هدر المعرفة في تصاعد الأزمات والكوارث العالق فيها السودان؟.

---

[1] . https://www.ecfr.eu/publications/summary/bad-company-how-dark-mony-threatens-sudans-transition المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية. 2020/6/9

[2] . محمد الحسن ولد لبات. مرجع سابق. ص347

[3] https://www.alnilin.com/13141533.htm. تقرير الخبير المستقل لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بالسودان 2020/8/26

والمطلوب التفكير بذكاء أكثر وعمق لمعرفة أين أموال الشعب السوداني المنهوبة. وهذا أمر شبيه بفكرة أرسطو عن الميتافزيقا التي تعني ما وراء الطبيعة. وأنها موجودة في قلب الطبيعة وركن أساس في حياتنا المعيشة.

وأن نفكك التمكين داخل أجهزة الدولة بدون هدر معرفتها وخبرتها وتحطيم ذاكرتها ذلك شرط ضروري تقتضيه الحكمة، فإن المعرفة التي تم اكتسابها واستيعابها وهضمها واستخدامها ونشرها وتطويرها كل ذلك يساعد المجتمع ويجعله أكثر قدرة وكفاءة على تحقيق التنمية المستدامة بكل مناحيها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبالتالي المعارف والمهارات هي مفتاح النجاح، وأهم مظاهر مجتمع المعرفة، وبغير ذلك ستكون الخسائر فادحة للشعب السوداني الذي أراد بناء دولة تكفل للمواطنيين العيش الكريم وتحقيق التقدم والرفاه.

الخاتمة:

تلخص النتائج والتوصيات كالآتي:

النتائج:

أولاً/ التحولات الهائلة المعرفية والاجتماعية التي يشهدها السودان بفضل ثورة ديسمبر 2018م تمثل انعطافة تاريخية كبرى أدت إلى تفجر وعي جديد لازال آخذ في التشكل، وأنه يختلف في كل شيء عن الوعي السائد ويمثل نقطة تمفصل للعقل السوداني ينبغي أن يصوب نحوها الاهتمام الكافي.

ثانياً/ ظل الخلل المركب سمة أساسية ممنهجة ملازمة لمناهج النخبة السياسية وطرائقها في التفكير على مر الحقب ويعاد انتاجه على الدوام، أن الخلل المستدام المصاحب لفكر وممارسة النخب السياسية في الجوانب المختلفة النظرية والعملية تبدو مظاهره في الآتي:

ـ تناقض الخطاب مع الواقع حيث يشير إلى القضية نظرياً وينتهي إلى نقيضها في الممارسة مثلا يدعو للحرية ويمارس التسلط، يدعو للعدالة ويمارس الظلم، يدعو إلى الوحدة فينشر الفرقة والشتات أو يرفض القضية ويحققها بالممارسة، أي يرفض في الخطاب ما يقبل في الممارسة مثلاً يرفض التسلط والظلم ويمارسهما. هذا المنحي أفرغ المفاهيم الإنسانية مثل الديمقراطية والحرية من دلالاتها، وبالتالي تحولت تلك المفاهيم إلى عوائق أبستمولوجية.

ـ العجز وعدم القدرة على الإبداع على المستوى النظري والمفهومي، وبالتالي الغرق في التقليد وتقديس النماذج والانفتاح نحو التلفيق والتزييف والتبرير، والترتيب الخاطئ للأولويات، مما أدي لسيادة حالة التيه بين الرغبة والحقيقة.

ـ انتهاج الصراعية والسجال طريقاً لتحقيق الذات والإعراب عنها وتأكيد الوجود، وبالتالي سيطر التنافر الأيديولوجي، والمناكفات السياسية، وغياب العقلانية، وغلبة المناورة والمصالح الذاتية الضيقة ، والعجلة

والتسرع لبلوغ السلطة بأي طريق، وبالتالي ظل أفق النخبة السياسية مفتوحا على كافة الاحتمالات مما يمثل مصدر تهديد للديمقراطية والمدنية.

- تبدو المفارقة واضحة في كثرة حديث النخبة السياسية عن بناء الوطن وقلة فعلها لبناء الذات، فإن تضخيم الذات لديها يحجب عنها رؤية خلل فكرها ومنهجها وإن كان لا تجد غضاضة في تعرية الآخرين ومحاولة افنائهم، فضاع الوطن بين اليوتوبيا وبؤس الأمر الواقع، بين الأمل والقنوط.

ثالثاً/ سوف لن تنجح أجهزة الحكم الانتقالية في تهيئة البيئة الملائمة لإنجاز مطلوبات الانتقال ما لم تشرك في الحوار جميع قوى الثورة الحقيقة وصناع التغيير، وتشكيل أجهزة الحكم الانتقالي المختلفة وعلى رأسها المجلس التشريعي، وأن تمتلك رؤية واضحة وبرنامج محدد لحل مشاكل معاش الناس، وترتيب الأولويات على وجهها الصحيح.

رابعاً/ عدم القدرة على ابداع أو صياغة أدوات مفهومية مناسبة لتشخيص مشاكل الواقع ومعالجتها، والفشل في صقل المفاهيم التي تم استخدمها مثل العلمانية والهوية أدى طرحها المغلوط إلى أحدث ربكة كبير وألغ بظلال سلبية على الحياة، وبالتالي لم تسهم سوى في زيادة الأمر تعقيدا على تعقيده واذكاء الاختلافات وتأجيج الصراع.

خامساً/ أدت الإجراءات المتبعة لتفكيك تمكين نظام الثلاثين من يونيو والمتمثلة في فصل آلاف العاملين من الخدمة العامة ومصادرة الأموال بعيدا عن القضاء، إلى هدر العدالة لجهة الدعوة لاستقلال القضاء وقيام آليات سياسية بمهام العدالة، أو الدعوة للعدالة والشرعنة للظلم ، وأدت كذلك إلى هدر معرفة أجهزة الدولة وتحطيم ذاكرتها ولا سيما أن المعرفة تعد أهم مظهر قوة للدولة وتجعلها أكثر قدرة على النهوض، سواء في شكلها المضمن في الأفراد أو تلك المختزنة في الأجهزة والأرشيف.

التوصيات:

أولاً/ ضرورة إحداث التغيير الجذري في الرؤى والمفاهيم والوسائل والأساليب، وإحداث الثورة الفكرية التي تدور رحاها في العقول، وتحرر النخب السياسية من أوهامها ونخبويتها لمصلحة الشراكة وتحمل المسؤولية بين جميع الفاعلين، أن بناء الوطن مسؤولية الجميع لا مهمه تقوم بها فئة دون الآخرين.

ثانياً/ إعادة قراءة كافة النظريات المنتجة في الفكر السوداني، وإعادة التفكير فيما لم تفكر فيه، فلم يعد مجدياً التفكير الأحادي والنخبوي، فالديمقراطية، والحرية، والعدالة والسلام هي أفق يتخلق ويتشكل بالتفاعل والتبادل بين مختلف الفاعلين، وممارسة أشكال النقد بمختلف صيغها، لأن سياقات هذا التحول الجاري لا شيء يعود بعده كما كان، وليس سهلا الالتفاف عليه وإخضاعه للآليات التقليدية.

ثالثاً/ ضرورة تحقيق المصالحة الوطنية بين مختلف المكونات الوطنية لسد الباب أمام الحروب والاقتتال والتدخلات الخارجة، وتوفر إرادة صلبة ترصف عمليات البناء الوطني وتجمع الأشلاء التي بعثرها الزمن برأب الصدع وتضميد الجراح.

رابعاً/ اقرار الاختلاف والتمايز والتنوع على أنه شرط للعيش المشترك الذي يكفل الحقوق والمساوة بين الجميع بلا تمييز، وتحمل المسؤولية الاخلاقية تجاه ذلك.

خامساً/ الحفاظ على مساحات الحرية والديمقراطية وتعزيزها، وتحرير الطاقات والقدرات لإحداث الإصلاح الفكري والمؤسسي.

سادساً/ نقد مظاهر الخلل وتعريتها وتفكيك مصادره المختلفة بإرساء ممارسات عقلانية راشده وفق الآليات الديمقراطية.

سابعاً/ تبدو الحاجة ملحة لفهم كيف مكن نظام الثلاثين من يونيو لنفسه وأن نفهم درجة المكر والتمويه التي مارسها للتمكين اقتصادياً وسياسياً، يحتاج هذا الأمر منا إلى جهد كبير للبحث المعمق عن ما نجهله أكثر مما هو بادي لناظرنا ولربما يمثل الظاهر طعما يبعدنا عما يراد تفكيكه.

قائمة المصادروالمراجع:

- . إبراهيم محمد حاج موسى. التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان. بيروت: دار المأمون/ دار الجيل، 1970م.
- . البشير عصام المراكشي. العلمنة من الداخل. مركز تفكر للبحوث والدراسات، 2015م.
- . الطيب زين العابدين. التجربة الديمقراطية في السودان: النجاحات والاخفاقات. دراسات أفريقية. العدد31. يونيو 2004م.
- . الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة 2019م. الجريدة الرسمية لجمهورية السودان العدد 1895.
- . تيري أنغلتون. أوهام ما بعد الحداثة. اللاذقية: دار الحوار للنشر والتوزيع، 2000م.
- . حيدر إبراهيم علي. المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في السودان. القاهرة: مركز ابن خلدون، 1996م.
- . عبد الوهاب أحمد عبدالرحمن. الشخصية السودانية. الخرطوم. جامعة المغتربين، 2011م.
- . عبدالوهاب المسيري. دراسات معرفية في الحداثة الغربية. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006م.
- . عبد العزيز حسين الصاوي. أزمة المصير السوداني: مناقشات حول المجتمع والتاريخ والسياسة. ط:2. القاهرة/ الخرطوم: مركز الدراسات السودانية، 2004م.

- .عثمان حسن عثمان. إشكالية التنوع الثقافي والتعايش السلمي في الوطن العربي. كتاب أعمال مؤتمر التنوع الثقافي. طرابلس/ لبنان: مركز جيل البحث العلمي. 2015م.
- .علي حرب. أزمنة الحداثة الفائقة. بيروت/ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2005م.
- .علي حرب أوهام النخبة.ط:2. بيروت/ الدار البيضاء، 1999م
- محمد الحسن ولد لبات. السودان على طريق المصالحة. بيروت: المركز الثقافي للكتاب، 2020م.
- .محمد عابد الجابري. الدين والدولة وتطبيق الشريعة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996م.
- **مو اقع إلكترونية**
-

- https://www.theguardian.com/world/2010/dec/17/wikileaks-sudanese-president-cash-london
- https://www.ecfr.eu/publications/summary/bad-company-how-dark-mony-threatens-sudans-transition

دور نظام التعليم عن بعد في تحسين مستوى الخدمات التعليمية في الوطن العربي

The role of the system of distance education in improving the level of educational services in the Arab world

د. حموي نورالهدى : دكتوراه علم المكتبات و التوثيق . جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2.الجزائر

D. Hammouy Nour el Houda, Abdelhamid Mehri Constantine 2 University

Abstract:

Education is one of the most important systems that underpin any country in the world, one of the main reasons for the progress of countries is their interest in the educational system and make it a priority to build an equal society.

In line with recent technological developments, Arab countries have made efforts to improve the level of their educational services. Decoder to the modern prominent role in the development of performance in educational institutions and contribute to the spread of Education. As a result of these uses, the so-called distance education has emerged, and interest in this type of Education has increased in the last five years.

The higher education sector is among the most important sectors that have been affected by technological changes, where they posed challenges that called for reform of the university education system and pursued the policy of distance education, the latter which emerged as a result of the growing demand for education and adopted systems to embody this policy.

This study showed the importance of applying a distance education system and the benefits to the individual and society, and we relied on a presentation of two experiments as illustrative models, relying on the descriptive curriculum.

Hence the importance of the study in that it seeks to answer the important question that arises as an inevitable result of the importance of distance education, and the need for teachers and researchers to contribute to the success of this type of education.

Keywords: Distance Education - Arab World - Higher Education and Scientific Research - Educational Services.

مستخلص :

يُعدّ التعليم من أهمّ المنظومات التي تقوم عليها أيّ دولة في العالم، فمن الأسباب الرئيسيّة لتَقدّم الدول هو اهتمامها بالمنظومة التعليميّة و جعلها من الأولويات لبناء مجتمع متكافئ . وتماشيا مع التطورات التكنولوجية الحديثة ، قامت الدول العربية بجهود لتحسين مستوى خدماتها التعليمية . فكان للتقنيات الحديثة دورا بارزا في تطوير الأداء في المؤسسات التعليمية والمساهمة في انتشار التعليم، و نتيجة لتلك الاستخدامات ظهر ما يسمى بالتعليم عن بعد distance éducation ، وقد تزايد الاهتمام بهذا النوع من التعليم في السنوات الخمسة الأخيرة .

وقطاع التعليم العالي من بين أهم القطاعات التي تأثرت بالتغيرات التكنولوجية ،حيث شكلت تحديات دعت الى اصلاح النظام التعليمي الجامعي فانتهجت سياسة التعليم عن بعد، هذا الأخير الذي ظهر نتيجة الطلب المتزايد على التعليم فتبنت أنظمة لتجسيد هذه السياسة.

وقد جاءت هذه الدراسة لتوضح أهمية تطبيق نظام للتعليم عن بعد و الفوائد التي تعود على الفرد و المجتمع، و اعتمدنا في ذلك على عرض لتجربتين كنماذج توضيحية، معتمدين في ذلك على **المنهج الوصفي** .

ومن هنا تنبع أهمية الدراسة في كونها تسعى للإجابة عن التساؤل المهم الذي يظهر كنتيجة حتمية لأهمية التعليم عن بعد ، وضرورة مساهمة الأساتذة و الباحثين في انجاح هذا النمط من التعليم .

الكلمات المفتاحية : التعليم عن بعد– الوطن العربي- قطاع التعليم العالي و البحث العلمي- الخدمات التعليمية.

مقدمة:

اتجهت مختلف دول العالم الى اتخاذ أسلوب التعلم عن بعد لتلبية الحاجات التعليمية ومعالجة الكثير من الاختلالات التي تعاني منها المؤسسات التعليمية ، فاستغلت الوسائط التكنولوجية في تحقيق ذلك . فقد لبت هذه التقنية الحديثة كل متطلبات التعلم خصوصا في الدول النامية، و لكن ... هذا التوجه جعل المؤسسات التعليمية تأخذ مسارا أخر في طرح خدماتها سواء للطلاب أو الأساتذة، للارتقاء بخبراتهم و تحقيق جودة تعليمية عالية في مختلف مراحل تكوينهم الأكاديمي.

وهذا ما يتطلب في المقابل وضع منصة تشمل كل المتطلبات الضرورية لإنجاح عملية التحول الى بيئة الكترونية ، و تحقيق الفاعلية من انتهاج التعلم عن بعد . و من خلال هذا البحث سنتطرق لمختلف هذه النقاط ، بالإضافة الى عرض لتجارب و توضيح صورة الخدمات التعليمية في بيئتها الحديثة.

اشكالية الدراسة :

استخدام التكنولوجيا كوسيلة لتحسين طرق التعليم ،أدى بالضرورة الى زيادة الحاجة الى اعادة تهيئة للمحيط الأكاديمي، لجعله أكثر جاهزية لتبني نظام للتعليم عن بعد . فقد أدى تطبيق تقنيات الحاسب الالي وغيرها الى حدوث تغيرات جذرية في النظام المتبع، كالقدرة على تخطي عقبات الزمان و المكان، و في نفس الوقت طرحت جملة من الصعوبات التي حالت دون تحقيق أغراضها من اعتماد هذه التقنية .

ودراستنا لن تخرج عن هذا الاطار فقد أردنا من خلالها ابراز واقع استخدام تقنيات التعليم عن بعد، حيث وضعنا جملة من التساؤلات التي سنجيب عنها من خلال حيثيات هذا البحث، كأسباب استخدام التقنيات التكنولوجية في التدريس ؟ و كذلك أهداف قطاع التعليم من تنفيذ نظام جديد؟ بالإضافة الى توضيح الطرق و الأساليب المعتمدة لتطوير الخدمات التعليمية ؟ والصعوبات التي واجهت المؤسسات التربوية عند تطبيق نظام تعليم عن بعد ؟

أهداف الدراسة :

- وصف واقع تطبيق تقنية التعليم عن بعد في الجامعات.
- التعرف على واقع الخدمة التعليمية في قطاع التعليم العالي.
- التعرف على الوسائل و الطرق التي تساهم في تحقيق جودة خدمات منظومة التعليم العالي.

منهج الدراسة :

هو عبارة عن مجموعة من الاجراءات المتبعة في دراسة الظاهرة او مشكلة البحث لاستكشاف الحقائق و الاجابة عن الأسئلة التي أثارتها مشكلة البحث، وعليه اتجهنا لاعتماد المنهج الوصفي الذي يقوم على " رصد و متابعة دقيقة للظاهرة أو حدث معين بطريقة كمية او نوعية في فترة زمنية معينة ، من أجل التعرف عليها من حيث المحتوى و المضمون و الوصول الى نتائج و تعميمات تساعد في فهم الواقع و تطويره"[1]. وهو منهج يلائم الظاهرة المراد دراستها في بحثنا وسنعمل من خلاله على جمع المعلومات و عرضها.

1. التعليم عن بعد:

1.1. لمحة تاريخية عن التعليم عن بعد :

لقد طرأت تغييرات على مجال التعليم ومنه الى سوق العمل ذلك لحاجاته لمهارات ومؤهلات جديدة بغرض توجهات و اختصاصات مستحدثة تلبي حاجات الاقتصاد الجديد، لذا خضعت المناهج التعليمية لإعادة هيكلة تتواكب مع المتطلبات و التقنيات المتاحة فظهر ما يسمى ب التعليم عن بعد.

[1] عليان ، ربحي مصطفي. محمد غنيم ،عثمان. مناهج و اساليب البحث العلمي : النظرية و التطبيق. عمان: دار صفاء،2000 .ص.43.

فوفقا لبعض الدراسات و الأبحاث المتخصصة ، تبين أن 48% من المعاهد و الجامعات طرحت مناهجها بشكل مباشر على الأنترنيت عام 1998 و ارتفعت الى 70% في عام **2000**.

وفي المقابل هناك جامعات لا تقدم خدماتها و مناهجها سوى عن طريق الأنترنيت مثل جامعة (**Englewood**) و (**Colo**) و كابيلا [1].

2.1. تعريف التعليم عن بعد:

يمكن تعريفه على أنه ذلك النوع من التعليم الذي يتميز بعدم التواصل المباشر الكلي بين الهيئة التدريسية و المتعلم، حيث يتم تقديم المواد التعليمية من خلال الشبكة المحلية أو العالمية و ذلك من خلال استخدام تقنية الاتصال .[2]

3.1.تكنولوجيا التعليم :

تنظر منظمة تكنولوجيا التعليم الأمريكية الى هذا المفهوم من زاويتين مختلفتين، من جهة هي الوسائل أو الوسائط التعليمية وليدة ثورة الاتصالات التي يمكن استخدامها للأغراض التعليمية مساندة مع الكتاب، ومن جهة أخرى تنظر الى المفهوم على أنه طريقة منهجية منظمة، لتصميم وتنفيذ و تقييم عملتي التعليم و التدريس بأكملها في ضوء أهداف محددة[3].

4.1.مراحل تكنولوجيا التعليم :

لقد مرت تكنولوجيا التعليم بعدة بمراحل:

- **التعليم البصري:**

بدأت بظهور الثورة الصناعية في عصر الألية و القوة الذرية، فهي تعطي للمتعلم خبرات بصرية مادية و اعتمدت على استخدام المواد البصرية بهدف تقديم ايضاحات لمفاهيم مجردة، واثارة و احداث نشاطات مختلفة من جانب المتعلم.

---

[1] كمال ، جنبي. التعليم الالكتروني و التعليم عن بعد : الوحدة الثامنة. [د.ن]: [د.م] ،2019. noor-book.com. زيارة يوم [2020.7.10] [متاح على الخط] على الرابط : www.noor-book.com/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-pdf

[2] الشرهان، صلاح عايد. التعليم المفتوح و التعليم عن بعد في الوطن العربي: نحو التطوير و الابداع. الكويت: جامعة الخليج للعلوم و التكنولوجيا، 2014. ص.2. زيارة يوم [2020.7.10] [متاح على الخط] على الرابط : https://www.researchgate.net/publication/263657315_altlym_almftwh_waltlym_n_bd_fy_alwtn_alrby_nhw_alttwyr_walabda

[3] بوعناقة ،سعاد. الاتجاهات الحديثة في تطوير التعليم. مجلة دراسات أكاديمية في المعلومات و المعرفة.مج.1،ع1، 2009. ص.45.

1. **التعليم السمعي البصري:**

يتم نقل الافكار و الخبرات عن طريق حاستي السمع و البصر، أي أنه يركز على قيمة الخبرات المحسوسة في العملية التعليمية وقد كان (**ADJARDIL**) أول من تكلم عن مجال الوسائل السمعية البصرية[1].

2. **مرحلة الاتصالات:**

اهتمت هذه المرحلة بالوسائل التعليمية على اعتبار أنها وسائل لتحقيق الاتصال، حيث تم التركيز على العملية التعليمية في ضبط عناصر الاتصال التي اشتملت على: **المرسل- المستقبل – الرسالة – قناة الاتصال**[2].

5.1. عوامل و مبررات تبني التعليم عن بعد :

هناك العديد من العوامل التي فرضت ضرورة التحول نحو استخدام تقنية التعليم عن بعد حيث نجد التوجهات العالمية و توصيات المنظمات المختصة ، فقد أكدت توصيات **المنظمات العالمية المختصة** في مجال تطوير التعليم، و كذلك التوجهات العالمية في الدول المتقدمة على التعليم عن بعد. ذلك لوجود أكبر عدد من شرائح المجتمع في الجامعة و نجاحه يؤثر على اقتصاديتها ،حيث أكدت اليونسكو في عام 2002 على أهمية استخدام التقنية في التعليم. اذ أنه توجد العديد من المبررات منها **مبررات اجتماعية و ثقافية**، حيث أتاح التعليم عن بعد فرص التعليم الجامعي لمن لم يحالفهم الحظ للالتحاق ،كما سمح للأفراد بالجمع بين التحصيل العلمي و العمل.

مبررات بشرية و جغرافية ، فالتزايد في القوة البشرية يزيد الضغط على مؤسسات التعليم بجميع مراحله، فالتعليم عن بعد يساهم في استيعاب أعداد كبيرة من الطلبة، فيتم توفير المناهج و المواد التعليمية على شبكة الأنترنيت أو على موقع الجامعة[3].

[1] الحيلة، محمد محمود. تكنولوجيا التعليم بين النظرية و التطبيق،ط5. عمان : دار الميسرة،2007.ص.30.

[2] الزاحي ، حليمة. التعليم الالكتروني بالجامعة الجزائرية مقومات التجسيد و عوائق التطبيق، مذكرة، جامعة قسنطينة، 2012.ص.36.

[3] الشرهان، صلاح عايد. المرجع السابق.ص.4.3.

6.1.مقارنة بين التعليم عن بعد و التعليم التقليدي:

وجه المقارنة	التعليم التقليدي	التعليم عن بعد
المعلم	– موجود مع الطالب في جميع أوقات – الدراسة يوجه المتعلم ويرشده ويشجعه – على الاستمرار المواد التعليمية تتناسب مع توجهات المعلم.	– نادرا ما يلتقي بالطالب - المواد التعليمية تنوب عن المعلم، حيث تقدم الموضوع وتقدم له الارشاد والتوجيه
الأنماط التعليمية	يعتمد على نشاط المعلم بشكل كبير	نمطا ذاتيا بسبب عزلة المتعلم عن المعلم.
الأهداف	الهدف الرئيسي للمعلم هو التوثيق وأمانة عرض المادة العلمية، لأنه يقدم المحتوى العلمي بطريقة السرد.	الهدف الرئيسي هو التواصل مع المتعلم من أجل تنمية قدراته العقلية و مساعدته على استيعاب المواد.

جدول يوضح الفروق بين التعليم في بيئة تقليدية و التعليم عن بعد[1]

من خلال البيانات الموضحة في الجدول أعلاه ،تتبين العديد من الفروق التي تؤكد أهمية استغلال الوسائل التكنولوجية من طرف المؤسسات التعليمية لتقديم خدماتها.

7.1.فوائد استخدام التقنيات التكنولوجية :

- تطوير البيئة التعليمية، للتمكن من متابعة المتعلم أكاديميا و تربويا.
- سهولة الوصول الى ملفات الطالب، لتسهيل عملية مراقبة تقدمه الأكاديمي و حتى سلوكه التربوي.
- التمكن من الولوج الى المكتبة الالكترونية ، حيث تكون متاحة للمتعلمين للاطلاع عليها.
- القدرة على التعليم عن بعد: فاستخدام التقنيات يساعد على التواصل عن بعد مع المعلمين.

[1]: Visite le : [9.10.2020] [en ligne] sur le site :
https://sites.google.com/site/httpsayamejameaia/home/ayam-drasyte/altlym-n-bd?tmpl=%2Fsystem%2Fapp%2Ftemplates%2Fprint%2F&showPrintDialog=1

- التعلم الذاتي: حيث تمكن المتعلم من اكتساب مهارات تؤهله لدور المدرب[1].

2. الخدمة:

1.2.تعريف الخدمة : عرفت على أنها في الغالب غير ملموسة أو محسوسة ، و يمكن الاستفادة من عرضها[2].

2.2.جودة الخدمة التعليمية :

هي عملية توثيق البرامج و الاجراءات التي تهدف الى تحقيق نقلة نوعية في عملية التعليم، ونتيجة للتقدم التكنولوجي تسعى مراكز التعلم الى اعداد الطلبة بسمات معينة، تتيح لهم التحكم في المعلومات و معالجتها للاستفادة منها.[3]

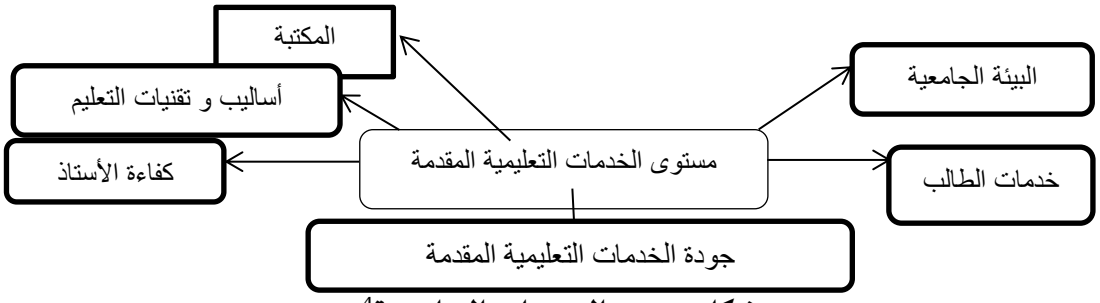

شكل يوضح الخدمات الجامعية[4]

3.2.مستويات جودة الخدمات التعليمية :

- جودة التصميم :

تعبر عن درجة الخدمة، أي أنه برغم اختلاف متطلبات الطلبة عن الادارة ، فهي تقوم بدراسة البيئة المحيطة بالكليات.

[1] العليان، مرزوق نرجس قاسم. استخدام التقنية الحديثة في العملية التعليمية= use of modern technology in the éducational process. مجلة كلية التربية الاسلامية للعلوم التربوية و الانسانية. جامعة بابل .ع 42، 2019.ص.ص.282-283. زيارة يوم [2020.7.10] [متاح على الخط] على الرابط : https://iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=157872

[2] عتيق عائشة. جودة الخدمات الصحية في المؤسسات العمومية الجزائرية. دراسة حالة المؤسسة العمومية الاستشفائية لولاية سعيدة. مذكرة ماجستر. جامعة تلمسان،2012.ص.16.

[3] نمور، نوال. كفاءة أعضاء هيئة التدريس و أثرها على جودة التعليم العالي. ماجستر. جامعة منتوري قسنطينة. 2011.ص. 88.

[4] مدثر، حسن عز الدين. درجة رضا الطلبة نحو الخدمات التعليمية : دراسة حالة على جامعة أبو ظبي- فرع العين. مجلة دراسات للعلوم التربوية، مج 43،ع، 2016،3.ص. 1198. زيارة يوم[9.10.2020] [متاح على الخط] على الرابط : https://www.google.com/url?q=https://journals.ju.edu.jo/DirasatEdu/article/download/6510/6915&sa=U&ved=2ahUKEwia35GhwKjsAhUtBGMBHTa9DAcQFjAFegQICxAB&usg=AOvVaw360MxArZ7-LTdAgzCxgLIk

- **جودة التنفيذ :**

الطريقة المتبعة في اعداد البرامج ، ذلك وفق المواصفات التي يحددها التصميم.

- **جودة الأداء :**

تعنى بقياس القيمة المعرفية للطالب ، كما تشمل معايير قياس جودة الأداء عند التخرج.[1]

4.2. التعليم عن بعد و الخدمة التعليمية :

- للتعليم عن بعد كتقنية حديثة دور في تطوير المنظومة التعليمية في الجامعات، حيث ساهم وبشكل كبير في تقليص العديد من الصعوبات، كنقص المدرسين في بعض التخصصات الهامة وخاصة في القرى البعيدة.

- زيادة خبرات الأساتذة من خلال برامج التعلم الالكتروني التي يعدها مختصين و تقنيين، وهي أفضل بكثير من البرامج التي تعد بطريقة فردية و بوسائل تقليدية.

- يساعد على توفير مصادر تعليمية جديدة بأشكال متعددة ووسائط مختلفة ، تمكن من معالجة الفروق الفردية بين المتعلمين .

✓ **امكانية اعداد المقررات الدراسية الكترونيا :**

مما يساهم في تشاطرها مع مختصين لتغطية جل التخصصات، و جعلها أكثر فاعلية اتجاه تحقيق الأهداف التعليمية، و تحديث محتواها كلما دعت الحاجة الى ذلك مما يتطلب وجود أجهزة ادارية فاعلة. فبالنظر الى الاختلافات بين التعليم التقليدي و التعليم عن بعد، نجد أن هذا النوع يعتمد بشكل كلي على التقنيات التكنولوجية و بالتالي حدوث تغيرات في طبيعة الخدمات، كعدم الزامية حضور المتعلمين الى مكان الدراسة فتقدم **الخدمة عن بعد**.

✓ **الرفع من مستوى العمل الاداري :**

فاعتماد أساليب **الخدمة الالكترونية**، يساعد و بشكل كبير في كسب الوقت لإنجاز المعاملات و الوثائق و اتاحتها للاستخدام، كما أن تطبيق منهج **الادارة الالكترونية** يعمل على تسهيل عملية التواصل بين أكثر من جامعة، و بشكل متزامن لتقليص طرق توفير البيانات و ربطها.

[1] نسيمة ، ضيف الله . استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و أثرها على تحسين جودة العملية التعليمية: دراسة عينة من الجامعات الجزائرية . أطروحة دكتوراه. جامعة باتنة،2016.ص.ص.59.58.

5.2. طرق تطبيق الخدمة الالكترونية في التعليم :

شكل يوضح المثلث التعليمي[1]

بالنظر الى **المثلث التعليمي** الموضح في الشكل أعلاه، نلاحظ أنه يرتكز على ثلاث عناصر تشكل عمود العملية التعليمية. فقد أشار الى المعلم ، المتعلم و المعرفة، و تحقيق التكامل فيما بينها يكون من خلال خدمة تعليمية الكترونية ، و التي لا تتحقق الى بوجود اليات لتحقيق أداء الكتروني ناجح. حيث نجد:

1.الأليات الفنية :

- عتاد الحاسوب، البرمجيات
- شبكات الاتصال
- صناع المعرفة : الخبراء و المختصين

2.الكوادر البشرية :

- تعمل على وضع استراتيجيات لخدمات تعليمية ذات مستوى عال.
- القيادة و الدعم الاداري
- تعليم و تدريب العاملين : يتطلب الولوج الى ادارة الكترونية، اتقان مهارات للتعامل مع مختلف الوسائط التكنولوجية.
- وضع الأطر التشريعية التي تتماشى مع الوضع الحالي، لزيادة المشروعية و المصداقية في التعاملات و الخدمات[2]

[1] الشرهان، صلاح عايد. المرجع نفسه .ص.3.

[2] رمزي، أحمد عبد الحي .الوسائل التعليمية و التقنيات التربوية لتكنولوجيا التعليم. القاهرة : دار الكتاب المصرية،2008.ص.6.

3. تجارب عن تطبيق نظام التعليم عن بعد :

أردنا من خلال هدا المدخل عرض لتجارب ناجحة لتوضيح مدى فاعلية تطبيق نظام تعليم عن بعد، وقد تم اختيار الجامعة باعتبارها قطب تعليمي أكاديمي.

1.3.تجربة جامعة أبوظبي :

فتحت الجامعة أبوابها في سبتمبر من عام 2003 ، رؤيتها تتمثل في أن تصبح هي الاختيار الأمثل لنموذج الجامعة الوطنية ، من حيث التعليم و القدرة على تطبيق الأبحاث العلمية ذلك بالاعتماد على المعايير العالمية.

- **مهام الجامعة :**

تتبلور مهمتها في تأهيل الكادر البشري من مستويات مختلفة (بكالوريوس - الماجستير - دكتوراه)، وحسب موقع الجامعة الالكتروني فإنها تحتوي على مراكز تقدم خدماتها على نحو التالي[1]:

- قسم **الخدمات الأكاديمية و الطلابية:**

يقوم بالمهام بالتعاون مع الأقسام الأخرى و الجهات الخارجية، ذات العلاقة بتقديم الخدمات التي تركز على الطلاب طوال فترة الدراسة الجامعية و تطويرها، ذلك باعتبارهم المستفيد الفعلي.

- **خدمات استشارية :**

صممت لخلق بيئة صحية بين الطلبة و أعضاء هيئة التدريس، كتقديم النصيحة و الاستشارة النفسية ، الاجتماعية والأكاديمية.

- تصدر الجامعة **نشرة اعلامية** دورية ، تتضمن معلومات قيمة و مقالات عن كل الأحداث في الجامعة، و تعلن عن الأحداث القادمة و الأنشطة المقررة.
- يلتزم مكتب القبول بمبدأ جودة الخدمة، من خلال التطبيق الفعال للسياسات الادارية والأكاديمية. كما يؤدي المكتب الأدوار الأساسية للرسالة الأكاديمية للجامعة، من خلال تعزيز علاقة الطلاب بأعضاء هيئة التدريس .
- **خدمات الارشاد الجامعي** : يحدد لكل طالب مرشد أكاديمي، يتم تعيينه من طرف مكتب العميد[2].

---

[1] مدثر، حسن عز الدين. درجة رضا الطلبة نحو الخدمات التعليمية : دراسة حالة على جامعة أبو ظبي- فرع العين. مجلة دراسات للعلوم التربوية، مج 43،ع 3، 2016. ص .ص. 1204.1203. زيارة يوم [9.10.2020] [متاح على الخط] على الرابط :
https://www.google.com/url?q=https://journals.ju.edu.jo/DirasatEdu/article/download/6510/6915&sa=U&ved=2ahUKEwia35GhwKjsAhUtBGMBHTa9DAcQFjAFegQICxAB&usg=AOvVaw360MxArZ7-LTdAgzCxgLIk

[2] مدثر، حسن عز الدين. المرجع السابق. ص.ص. 1204.1203.

2.3.تجربة جامعة التكوين المتواصل الجزائر:

هي مؤسسة عمومية تابعة لوزارة التعليم العالي، تأسست في 1990 لدعم و توفير خدمات التعليم ، وقد اعتمدت الجامعة على نظام التعليم عن بعد منذ تأسيسها، تتمثل مهامها الأساسية في تنفيذ سياسة التكوين عن بعد باستعمال الوسائل السمعية البصرية[1].

وقد بدأت خدماتها التعليمية لثلاث تخصصات علمية (رياضيات، محاسبة، تاريخ)، وكان ذلك خلال السنة الجامعية 1995/1994 ثم أصبح عدد التخصصات ستة. وقد تم تنفيذ أسلوب التعليم المدمج و تقدم الدروس في شكل مطبوعات، ثم أصبحت تعتمد على المنصات التعليمية.

السنة الجامعية	العدد	النسبة
2014/2013	30760	%24.08
2015/2014	28786	% 22.53
2016/2015	32246	% 25.24
2017/2016	35925	% 28.12
المجموع	**127717**	**% 100.00**

توضيح عدد الطلبة المسجلين في طورالتعليم عن بعد (2013-2017)[2]

لقد استخدمت جامعة التكوين المتواصل العديد من الوسائط التكنولوجية و الوسائل التعليمية لتجسيد نظام التعليم عن بعد، اعتمدت على نموذج المراسلة ثم استبدلت المادة المطبوعة بالأقراص المضغوطة[3] .

[1] مرسوم تنفيذي 90-149 ، الجريدة الرسمية العدد 22،ص.ص. 733-737. المتضمن انشاء جامعة التكوين المتواصل و تنظيم عملها. مؤرخ في 2 ذي القعدة 1410 الموافق ل 26 مايو 1990. زيارة يوم [2020.7.14] [متاح على الخط] على الرابط: https://www.mesrs.dz/chapitre2

[2] بوعشور، كريمة. التجربة الجزائرية في مجال التعليم عن بعد: جامعة التكوين المتواصل كنموذج. مجلة دراسات في الاقتصاد و التجارة و المالية. مج 7، ع1، 2018.ص. 351. زيارة يوم [2020.7.14] [متاح على الخط] على الرابط : https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/263/7/1/69248

[3] الجبالي، حمزة. الوسائل التعليمية. عمان : دار أسامة للنشر و التوزيع،2006.ص. 123

و في سنة 1990 قامت الجامعة بإنشاء اذاعة جامعية من أجل تقديم دروس للتعليم عن بعد، حيث تبث برامجها من الأحد الى الجمعة خلال ست ساعات يوميا على الموجة المتوسطة ، حيث تقدم برامج متنوعة بين ما هو ثقافي و علمي. أما الوسائل السمعية البصرية التي تم استخدامها في اطار التعليم عن بعد، فتتمثل في التلفاز باعتباره وسيلة غير مكلفة للمتعلم. وبدأت باستغلال هذه الوسيلة منذ بداية 1990، من خلال اتباع خطة سنوية تتماشى مع المقررات الدراسية[1].

بداية من سنة 2005 حولت خدماتها التعليمية نحو استخدام شبكة الأنترنيت في عملية التعليم عن بعد، من خلال برمجيات تساعد في ادارة الأنشطة ، التفاعل ، التدريبات و النشاطات. قد قامت الجامعة بتكوين أثناء الخدمة للأساتذة (75662 أستاذ) ، تم اعتماد أرضية تعليمية سميت " افادة[2] ". و قد حدد المنشور التكميلي رقم 635 المؤرخ في 26 أكتوبر 2016 المتعلق بتنظيم الماستر عن بعد ، مهام جامعة التكوين المتواصل كضمان المرافقة التقنية طوال مدة التكوين و تسيير و ادارة الأرضية التعليمية[3] .

❖ **معوقات التعليم عن بعد في الجامعة:**

في أغلب الأحيان هي صعوبات متعلقة باستخدام الأنترنيت في عملية التعليم عن بعد و تتمثل في:

- **التكلفة الابتدائية العالية** : التكلفة المادية لتطوير المواد التعليمية ووضعها على الأنترنيت.

- **تطوير النظم**: هناك ضرورة لتطوير القواعد، النظم و اللوائح الجامعية لتواكب الثورة المعلوماتية المتغيرة باستمرار.

- **قضايا اجتماعية** : كغياب الحرم الجامعي و قلة الاتصال البشري، و التلقي السلبي للمعلومات.

- **قضايا متعلقة بالتدريس** :

•عملية التعليم عبر الشبكة تتطلب اعادة التفكير ، ذلك ما تعلق بهيكلة بنية المساقات الدراسية وأن يكون الجزء المتعلق بالتكوين مستمرا ومتواصلا. بالإضافة الى تخلف البنية التحتية للاتصالات وضيق الحزمة المخصصة للاتصال، الذي يؤدي الى بطء الربط بشبكة الأنترنيت.

•الخوف من استخدام الوسائل التقنية بسبب تخوف الهيئة التدريسية من التقليل من دورهم في العملية التعليمية، وانتقال دورهم الى مصممي البرمجيات التعليمية وصعوبة تطبيق عملية التقويم.

---

[1] بوعشور، كريمة. المرجع نفسه، ص. 352

[2] Serpolet هي عبارة عن برمجية تم تطويرها وهي مستلهمة من الأرضية الفرنسية •

[3] بوعشور، كريمة. المرجع السابق، ص. 352

- الحاجة المستمرة لتدريب و دعم الأساتذة و الاداريين في المجال التقني في كافة المستويات، أما المتخصصين في مجال المناهج ليس لهم علاقة في تنظيم العملية التعليمية .

4. **عيوب التعليم عن بعد :**

حسب ما جاء في تقرير عن الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي ، فقد ورد أنه عند تنفيذ منهج التعليم عن بعد ظهرت العديد من الصعوبات المتعلقة ب:

- **الحاجة إلى التدريب:**

يحتاج المدرسون إلى تدريب على استخدام الأنترنت بشكل عام، إضافة إلى التدريب على استخدام برامج خاصة لاستغلالها في عمل صفحات الأنترنت ونشر المحاضرات .كذلك الطالب يحتاج إلى تدريب على استخدامها ، و البرامج التي تساعده على تبادل المعلومات مع الأساتذة.

- **الحاجة إلى بنية تكنولوجية:**

من أجل إنشاء النظام ،يجب توفر بنية تكنولوجية تحتية بالجامعة أو الجهة التي ترغب بطرح برامج التعليم عن بعد، وهي ليست متوفرة لدى كل الجامعات أو الهيئات التعليمية.

- **الحاجة إلى وجود اتصال بين الطلبة وشبكة الإنترنت:**

ليتمكن الطلبة من النفاذ إلى البيانات الإلكترونية وتبادل المعلومات مع الأساتذة يجب توفير شبكة اتصال، سواء عن طريق مزود خدمات إنترنت ISP أو عبر الشبكة الداخلية للهيئة التعليمية.

- **مشكلة عرض الموجة: Bandwidth**

من الصعوبات الأساسية التي تواجه عملية التعليم عن بعد مشكلة عرض الموجة، أي السرعة التي يتم عن طريقها تبادل المعلومات بين مزود خدمات الإنترنت و مستخدم الشبكة الذي يتصل بها عبر هذا المزود.

- **الأمن:**

أثناء أداء الامتحانات الإلكترونية لا يضمن الأستاذ أن الطالب لا يحاول الغش، كذلك لا يمكنه التأكد أن من يقوم بأداء الامتحان هو الطالب نفسه و ليس شخصا غيره.

لهذا الغرض تم الاستعانة ببرمجيات و تقنيات ، لتغطية بعض النقائص المتعلقة بالأمن. و قد تم استخدام ما يعرف بالـ **Login Name** و الـ **Pas Swords** ، للدخول إلى الامتحان عن طريق برمجة الموقع لكي يسمح للطلبة المخول لهم بالدخول.

- **التكاليف:**

لقد انحصرت في تكاليف تعلقت باقتناء **المعدات و صيانتها** ، كشراء حاسوب و خادم **Server** مع معدات و برامج، أو استئجار مساحة على حاسوب خادم من جهة خارجية . وهناك تكاليف **لتدريب الأساتذة** على استعمال البرامج و الأدوات المستخدمة في النظام ما يمثل عبئا ماليا إضافيا[1].

5.**مميزات التعليم عن بعد في الجامعة** :

- ✓ تعميم التعليم الجامعي، و ذلك من خلال استغلال كل الوسائل المتاحة .
- ✓ تشجيع الطلبة على البحث العلمي.
- ✓ يسمح بالتدريب و تطوير الكفاءات المهنية :

حيث تعد من الأنظمة الناجحة في تقديم الفرص للمتعلمين لتطوير كفاءاتهم ،عبر برامج و دورات في مختلف المجالات دون ترك وظائفهم[2].

استنتاجات:

من خلال ما سبق عرضه لاحظنا أن هناك العديد من الدول التي حققت نجاحا في مجال التعليم عن بعد، و ذلك راجع الى السياسة المتبعة كتوفير البنى التحتية لتجهيز منصة تكنولوجية تستجيب لكل متطلبات التعليم. وكانت من خلال اتفاقيات تمت بتكتلات، بين جامعتين أو أكثر لتوحيد الاجراءات والطرق الواجب اتباعها لتحقيق الجودة في الخدمات التعليمية و التمكن من تغطية كافة التخصصات من مبدأ " **التعليم للجميع** ".

ذلك من خلال مخطط يجسد رؤية الجامعة و أهدافها التي تسعى الى تحقيقها من وضع منظومة تكنولوجية ،فمن خلال العرض السابق للتجربتين وبالرجوع الى تجربة جامعة التكوين المتواصل، نجد أنها تجربة فردية أي لم تنفذ في اطار تشاركي وهذا ربما راجع الى حاجة الجامعة بحد ذاتها الى خدمات تعليمية عن بعد.

توصيات الدراسة :

– توفير البنى التحتية لوضع نظام تعليم عن بعد ذو كفاءة عالية.

[1] Visite le : [9.10.2020] [en ligne] sur le site :
https://sites.google.com/site/httpsayamejameaia/home/ayam-drasyte/altlym-n-bd?tmpl=%2Fsystem%2Fapp%2Ftemplates%2Fprint%2F&showPrintDialog=1

[2] عامر، طارق عبد الرؤوف. التعليم عن بعد و التعليم المفتوح. القاهرة : دار اليازوردي،2007.ص.106.107

- القيام بوضع استراتيجية لنظام تعليم عن بعد ، تشمل ثلاث عناصر أساسية مرتبطة بالمسؤولين عن قطاع التعليم كالتجهيزات المادية و المتمثلة في التقنيات التكنولوجية الضرورية، بالإضافة الى الموارد المالية ذلك من خلال تصميم مخطط مالي لتغطية كافة النفقات لتقديم أفضل الخدمات لقطاع التعليم العالي .
- العمل على تطوير قطاع الاعلام و الاتصال لتجنب حدوث اختلالات عند نقل البيانات، أثناء أداء الخدمات فعدم دقة المعلومات تؤدي الى تدني مستوى جودتها.
- وضع برامج تكوينية تدريبية للموارد البشرية التي ستشرف على هذا التعليم، سواء ما تعلق باستخدام التكنولوجيات أو اكتساب مهارات من أجل وضع البرامج التعليمية للمستفيدين بالمستوى المطلوب.
- تجديد اللوائح و النصوص القانونية و التنظيمية، بما يساعد على تقديم خدمة مشروعة.
- انجاح عملية التعليم عن بعد متوقف على ضرورة اشراك الأساتذة و استخدام معايير مناسبة،حتى يتسنى لنظام التعليم عن بعد أن يكون مرنا أي يمكن تغييره وفق كل المستجدات، للحد من الصعوبات التي يمكن أن تواجه الطلاب و الأساتذة.

خاتمة :

لقد أصبح التعليم عن بعد حتمية لتطوير الخدمة التعليمية في الجامعات نظرا لعلاقتها ببناء الفرد، حيث يعتبر أسلوبا تربويا ناجحا. اذ يبحث التربويون عن أفضل الوسائل من أجل تحقيق نتائج ممتازة على مستوى جميع المؤسسات وفي جميع المستويات ، بتوفير بيئة تعليمية أكثر فاعلية فقد ساهمت التكنولوجيا بكل وسائطها في تحقيق ذلك .

فطرأت العديد من التغييرات الايجابية في المنظومة التعليمية التربوية، اذ أن استخدام نظام التعليم عن بعد ضاعف من فرص التعلم و اكتساب خبرات ، حيث سمح للطلاب بتطوير معارفهم و تنمية مهاراتهم الفكرية من خلال البحث في شبكة الأنترنيت.

الا أن التحول من بيئة تقليدية نحو ادارة الكترونية ، يبدأ من أعلى المستويات في الدولة الى أدناها للوصول الى تنمية ادارية شاملة.

قائمة المراجع:

❖ **كتب:**

1. الحيلة، محمد محمود. تكنولوجيا التعليم بين النظرية و التطبيق،ط5. عمان : دار الميسرة،2007
2. الجبالي، حمزة. الوسائل التعليمية. عمان : دار أسامة للنشر و التوزيع،2006

3. بوعناقة، سعاد. الاتجاهات الحديثة في تطوير التعليم. مجلة دراسات أكاديمية في المعلومات و المعرفة.مج.1،ع1، 2009.
4. رمزي، أحمد عبد الحي .الوسائل التعليمية و التقنيات التربوية لتكنولوجيا التعليم. القاهرة : دار الكتاب المصرية،2008
5. عامر، طارق عبد الرؤوف. التعليم عن بعد و التعليم المفتوح. القاهرة : دار اليازوردي،2007
6. عليان ، ربحي مصطفي. محمد غنيم ،عثمان. مناهج و اساليب البحث العلمي : النظرية و التطبيق. عمان: دار صفاء،2000

❖ **الرسائل الجامعية :**

7. الزاحي، حليمة. التعليم الالكتروني بالجامعة الجزائرية مقومات التجسيد و عوائق التطبيق، مذكرة، جامعة قسنطينة، 2012.
8. ضيف الله، نسيمة. استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و أثرها على تحسين جودة العملية التعليمية: دراسة عينة من الجامعات الجزائرية . أطروحة دكتوراه. جامعة باتنة،2016
9. عتيق عائشة. جودة الخدمات الصحية في المؤسسات العمومية الجزائرية. دراسة حالة المؤسسة العمومية الاستشفائية لولاية سعيدة. مذكرة ماجستير. جامعة تلمسان،2012
10. نمور، نوال. كفاءة أعضاء هيئة التدريس و أثرها على جودة التعليم العالي. ماجستير. جامعة منتوري قسنطينة. 2011

<u>ويبوغرافيا:</u>

❖ **كتب :**

11. كمال ، جنبي. التعليم الالكتروني و التعليم عن بعد : الوحدة الثامنة. [د.ن]: [د.م] ،2019.-noor book.com.زيارة يوم [2020.7.10] [متاح على الخط] على الرابط :

www.noor-book.com/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-pdf

❖ **مقالات الدوريات :**

12. بوعشور، كريمة. التجربة الجزائرية في مجال التعليم عن بعد: جامعة التكوين المتواصل كنموذج. مجلة دراسات في الاقتصاد و التجارة و المالية. مج 7، ع1، 2018. زيارة يوم [2020.7.14] [متاح على الخط] على الرابط : https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/263/7/1/69248
13. عليان، مرزوق نرجس قاسم. استخدام التقنية الحديثة في العملية التعليمية = use of modern technology in the éducationnel process . مجلة كلية التربية الاسلامية للعلوم التربوية و الانسانية.

جامعة بابل .ع 42، 2019. زيارة يوم [2020.7.10] [متاح على الخط] على الرابط: https://iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=157872

14. مدثر، حسن عز الدين. درجة رضا الطلبة نحو الخدمات التعليمية : دراسة حالة على جامعة أبو ظبي-فرع العين. مجلة دراسات للعلوم التربوية، مج 43،ع 3، 2016. زيارة يوم [9.10.2020] [متاح على الخط] على الرابط :

https://www.google.com/url?q=https://journals.ju.edu.jo/DirasatEdu/article/download/6510/6915&sa=U&ved=2ahUKEwi35GhwKjsAhUtBGMBHTa9DAcQFjAFegQICxAB&usg=AOvVaw360MxArZ7-LTdAgzCxgLIk

❖ **متفرقات :**

15. الشرهان، صلاح عايد. التعليم المفتوح و التعليم عن بعد في الوطن العربي: نحو التطوير و الابداع. الكويت: جامعة الخليج للعلوم و التكنولوجيا، 2014. زيارة يوم [2020.7.10] [متاح على الخط] على الرابط :

https://www.researchgate.net/publication/263657315_altlym_almftwh_waltlym_n_bd_fy_alwtn_alrby_nhw_alttwyr_walabda

16. زيارة يوم [9.10.2020] [متاح على الخط] على الرابط :

https://sites.google.com/site/httpsayamejameaia/home/ayam-drasyte/altlym-n-bd?tmpl=%2Fsystem%2Fapp%2Ftemplates%2Fprint%2F&showPrintDialog=1

❖ **المراسيم و المناشير:**

17. مرسوم تنفيذي 90-149 ، الجريدة الرسمية العدد 22،ص.ص. 733-737. المتضمن انشاء جامعة التكوين المتواصل و تنظيم عملها. مؤرخ في 2 ذي القعدة 1410 الموافق ل 26 مايو 1990. زيارة يوم [2020.7.14] [متاح على الخط] على الرابط: https://www.mesrs.dz/chapitre2

وسائل الاعلام الإلكترونية ودورها في ترسيخ قيم المواطنة الاجتماعية وفق رؤية مجتمعية

Electronic media and their role in consolidating the values of social citizenship according to a societal vision

م.د حسين حسين زيدان ، وزارة التربية
Dr. Hussein Hussein Zaidan, Ministry of Education

م.م هديل علي قاسم، جامعة بغداد
M. Hadeel Ali Qasim Muhammad University of Baghdad

Abstract

The present research aims at identifying the degree of influence of the social networks in the value system of the university students, and aims at knowing the differences of statistical significance according to the variables of gender (male and female) and the variable of the study specialization (applied - human). The researcher has built a research base of 25 items divided into four areas (moral, social, aesthetic and economic values). He has five alternatives (always - sometimes - never - rarely) (4.3.2.1) for the positive and negative paragraphs, and the highest score for the scale (100) and the lowest score (25) and the satisfactory medium is (62.5). The researcher identified the university students as a research society and selected (200) students from universities with applied and human specialization. After applying the measure, the researcher extracted the honesty of the pads through the method of distinguishing the paragraphs and the paragraph relation with the total number. The researcher used the statistical bag (SPSS) The effect of social networks on the value system of university students within the medium range of impact and interaction. The results showed that there were statistically significant differences in the gender variable for university students and for males in the degree of their values affected by sites and networks. The results of the researcher's research are based on a number of recommendations and proposals.

Keywords (social networks, values, internet, university, university students)

ملخص

يهدف البحث الحالي إلى الكشف عن مستوى تأثير وسائل الاعلام الإلكترونية في ترسيخ قيم المواطنة ، ويهدف إلى تحديد اهم وسيلة اعلامية الكترونيا ذات تأثير في ترسيخ مفهوم المواطنة، ومدى تأثير وسائل الاعلام في ترسيخ قيم المواطنة وفق متغير لنوع (ذكور اناث)، وطلع الباحثان على الادبيات والدراسات السابقة ولتحقيق اهداف البحث فقد قام الباحثان ببناء اداة للبحث الحالي مكونة من (30) فقرة موزعة على اربعة مجالات هي (قيم المشاركة المجتمعية، قيم الديمقراطية ،قيم الانتماء الوطني) وله اربع بدائل (دائما- احيانا- ابدا-غالبا) ولكل بديل وزن معين (1،2،3،4،5) للفقرات الايجابية والعكس للفقرات السلبية وكانت اعلى درجة للمقياس (150) واقل درجة (30) وبلغ الوسط الفرضي فيبلغ (60).

وقد حدد الباحثان طلبة الجامعة مجتمع للبحث وتم اختيار (200) طالب وطالبة ، وبعد تطبيق المقياس استخرج الباحثان الصدق للأداة من خلال اسلوبي تميز الفقرات وعلاقة الفقرة بالدرجة الكلية، وستخدم الباحثان الحقيبة الإحصائية (SPSS) ، وأظهرت نتائج البحث ان مستوى تأثير وسائل الاعلام الإلكترونية في ترسيخ قيم المواطنة ضمن مستوى مرتفع من التأثير، وأظهرت النتائج ان المدونات الإلكترونية هي اكثر تأثير من بقية الوسائل الاعلامية كالصحف والإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي ، واظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة احصائية في متغير النوع (ذكور- اناث) لطلبة الجامعة ولصالح الذكور في درجة تأثر قيم المواطنة لديهم من خلال تواصلهم وإطلاعهم مع وسائل الاعلام الإلكتروني، ، وفي ضوء النتائج التي لها البحث وضع الباحثان عدد من التوصيات والمقترحات.

كلمات مفتاحيه: وسائل الاعلام الإلكترونية ، القيم، الانترنت، المواطنة.

المقدمة:

تمثل وسائل الاعلام الإلكترونية الحديثة من اهم المصادر التي تساهم في بناء الافكار والمعارف بين المجتمعات والحضارات في الوقت الراهن ونقل قيم جديدة وافدة تؤثر في البناء الاجتماعي لمختلف فئات المجتمع ويمثل العصر التطور التقني والانفجار المعرفي، ونجد أن الأمور تسير في طريق إبعاد الفرد والمجتمع عن قيمة أكثر فأكثر ، ابتداءً من الانبهار بالتطور التقني والتجاوب معه دون وجود رصيد قيمي وسلوكي يضبط الحياة ، مروراً بالميل المتنامي لدى كثير من الأفراد نحو اللامبالاة بما يقترفه بعض الأفراد والجماعات في المجتمع

من سلوكيات تتنافى وقيم هذا المجتمع ، إضافة إلى ظهور بعض التيارات والدعوات التي تنادي صراحة أو ضمنياً بالخروج على هذه القيم ومنها قيم المواطنة. (سالم وخضر ،2012)

إن وسائل الاعلام الحديثة تعد عامل ضغط على الحكومات والمسئولين من خلال اطلاع عامة المجتمع على الاحداث وبشكل سريع وواقعي، ومن هنا بدأت تتجمع وتتحاور بعض التكتلات والأفراد داخل هذه الوسائل الاعلامية الإلكترونية، واصبحت تحمل أفكاراً ورؤى مختلفة او متقاربة أو موحدة أحياناً، مما أثر على تلك الوسائل الاعلامية وزادتها تفاعلا في المجتمع، وجعلت من الصعب جداً على الرقابة الحد منها، أو السيطرة عليها، أو لجمها في حدود معينة، وهو ما يعطي شعوراً أكيداً بتأثيرها على القيم أياً كان نوعها.وتعد القيم كما واحدة من القضايا التي دار حولها جدل كبير نتيجة التغيرات والمستجدات في العصر الحديث، ولاسيما مع تنامي موجات العولمة، وما رافقها من تطورات هائلة في مجال الاعلام الإلكتروني والمعلوماتية، وما أحدثه ذلك من تأثير في النسيج الاجتماعي والثقافي للمجتمع بشكل عام والنسق القيمي بشكل خاص. (زاهر،2013)

ولقد نشأ الشباب اليوم في عصر تعرضت فيه المجتمعات المحافظة للتغيرات العالمية في ظل الحضارة المعاصرة والشباب هم جزء من هذه المجتمعات التي تتعرض لما يتعرض له المجتمع بشكل عام والتقدم التطبيقي والتكنولوجي الذي يميز أنماط الحياة وها ومتطلبتها فوقع الشباب فريسة الانفصام في الشخصية والصراع بين قيم المواطنة، ان هذا الوضع المتباين والمتناقض ما هو موروث وما هو قائم يعرض الشباب إلى أنماط مختلفة من قيم المواطنة والتي قد تصبح أحياناً متناقصة،. وهذا ينعكس على القيم التي يحملها الشباب في تحديد أنماطهم السلوكية، واتجاهاتهم وميولهم تجاه بعض القضايا والمواقف من قيم المواطنة (الخليفي،2015)

مشكلة البحث

إن استخدام الأفراد لوسائل الاعلام الإلكتروني عبر الانترنت فقد تعددت الاستخدامات من البريد الإلكتروني ثم المنتديات وغرف الدردشة والرسائل النصية والفورية والمدونات حتى ظهرت وسائل الاعلام الإلكتروني كمصطلح أطلق على مجموعة من الوسائل الإلكترونية التي ظهرت مع الجيل الثاني للويب ، وأتاحت التواصل مع مجتمع افتراضي ، ولعل أشهرها المدونات والشبكات وتطبيقات التواصل ومنصات التعبير، اذ احتلت مساحة واضحة من وقت وفكر واهتمام ووجدان وعقول الشباب ، بعد نجاحها في جذب واستقطاب العديد من الفئات العمرية، وأعادت تشكيل الحياة الاجتماعية والاتصالية للفرد وساهمت في التأثير على منظومة قيم المواطنة التي تكون سلوك الفرد وهذا ما نريد معالجته بالوصف والتحليل، بدأت وسائل الاعلام الإلكترونية مشوارها في الفضاء المفتوح ك فعاله لتحقيق وسائل الاعلام بين الافراد من خلال الخدمات كثيره تقدمها من سهوله. **(اليوسف،2010)**

ولقد أصبحت وسائل الاعلام الإلكترونية فضاء واسع تتضارب فيه القيم الإيجابية مع القيم السلبية وصارت الحرية كقيمه اعلاميه نصت عليه جميع القوانين الفردية والعربية خطر على المجتمعات لما تتيحه من اشكال التعبير غير المسؤولة، فأدت في كثير من ألأحيان من التجرد من كل القيم الأخلاقية عبر تشويه ومسخ الشخصية الإنسانية وتتمثل مشكله هذه الدراسة في أن عدد كبير من الشباب والشباب الجامعي بشكل خاص وهي فئة نوعيه من فئات المجتمع المعاصر يقضون ساعات طويلة في تصفح وسائل الاعلام الإلكتروني عموما وشبكات التواصل على وجه الخصوص مما يستدعي التعرف على دوافعهم والموضوعات التي يفضلونها وأثر ذلك على قيم المواطنة لديهم .

وفيما يتعلق بالتغير في قيم المواطنة ومدلولاتها لدى الشباب الجامعي، فقد تبين في دراسة التغيير في وأسبابه من أهمها عدم الشعور بالانتماء والتعبير عن الرأي، والاهتمام بثقافة ألمجتمع فقد تكشف عن خلل واضح في منظومة ألمواطنة حيث حدث نوع من التخلي عن العديد من قيم المواطنة الإيجابية وتبني بعض القيم ألسلبية لذلك يمكن أن تسهم قيم المواطنة في التحكم في استخدام وسائل الاعلام الإلكترونية سواء بالإقبال على استخدام الوسائل أو رفض واستخدامها أو استخدامها على نحو مشروع أو غير مشروع. (سالم وخضر،2012)

ان قيم المواطنة يمكن أن تسهم في وقاية الفرد من مخاطر الاتصال والاستفادة من منجزات التقنية الحديثة وتقليل نفقات شراء وسائل الاعلام المطبوعة ورقيا ، وكذلك يترتب على مستويات القيم ارتكاب سلوكيات سلبية بسبب غياب النسق القيمي المتوازن الذي يعمل كرقيب ذاتي على الاتجاهات والسلوكيات ما يسهم في مخاطر متنوعة نتيجة التواصل السلبي الذي يتيح الفرص لارتكاب مخالفات قانونية واجتماعي والوصول لما يريد الفرد بكل سهول ان هذه المشكلات هي نتاج سوء الاستخدام وعدم الانضباط الاعلامي والتقني، وضياع القانون والرقابة الاسرية مما اظهرت لنا عدد من المتغيرات السلبية. (حلمي،2009)

أهمية البحث:

أصبح من الواضح بعد مجمل التداعيات التي افرزتها وسائل الاعلام الإلكترونية على الواقع الانساني المعاصر في مجمل الابعاد السياسيه والثقافية والاجتماعية والنفسية والأسرية ان الامر بحاجه ماسة للمزيد من الدراسات والبحوث للكشف عن جوانب مهمة من الشباب وافراد المجتمع لتلك الوسائل وعلاقتها بقضايا وموضوعات الرأي العام وتأتي اهميه هذه الدراسة كونها تركز على التأثير الواضح لهذه ال الاجتماعية واستخدامها ومتابعتها من قبل هذه الفئة المهمة والتعرف على الاسباب والدوافع التي تلجأ بسببها هذه الفئة لمثل هذه الوسائل الاعلامية، وما هي مستويات الاشباع المتحققة من تلك الاستخدامات وعلاقة ذلك بسلوكياتهم وخصوصياتهم وقيمهم نحو المواطنة ونظرا للمكانة الهامه التي يحتلها الشباب في المجتمع ويعدون

الاساس لتقدم المجتمعات وتطورها .وتزداد اهميه هذه الدراسة كونها من الدراسات التي تتناول انماط ودوافع استخدام الشباب لوسائل الاعلام الإلكتروني . **(ايهاب،2016)**

وتتمثل اهميتها باعتبار وسائل الاعلام بوصفها ظاهره عالميه قوبلت بالاهتمام الجماهيري على المستوى العالمي وتمثل اتجاها متصاعدا من حيث عددها ومعدلات استخدامها وتعرض افراد المجتمع لمثل هذه الظاهرة ، وتنبع أهمية الدراسة من تطبيقها على عينة من الشباب، ان مرحلة الشباب هي المستهدف بالدرجة الاساس من العولمة الإلكترونية والثقافية بحكم طبيعته ورغبته في الحصول على المعرفه من أي طريق من دون ان يكون مسلما بالمعرفة الصحيحة بقيم مجتمعه واحتياجاته وتراثه التفافي ومحاولة الآخر لغرس قيم ومعتقدات وتشكيل سلوك لدى هذه الشريحة التي ترى في تلك المضامين بأنها واقعيه ومناسبة لهم، وان ما يعزز اهمية هذه الدراسة هو الكشف عن درجة تأثير وسائل الاعلام الإلكترونية في تشكيل المنظومة القيمية للشباب الجامعي، إذ لا يستطيع أحد أن يغفل أثر وسائل الاعلام الإلكترونية في التأثير على النسق القيمي والأخلاقي لفئات الشعب وشرائحه كافة، وما الصراع الثقافي الذي يشهده العالم العربي المعاصر بين القديم والحديث، وبين الأصالة والمعاصرة، إلا دلالة واضحة على منتجات هذا التأثير الثقافي والقيمي على المواطنة لوسائل الاعلام الإلكترونية في الحياة عامة. (المقدادي،2014)

تتضح أهمية الدراسة ايضا من خلال الدور المهم الذي تقوم به وسائل الاعلام بمختلف انواعها وخاصة الإلكترونية منها في الحفاظ على قيم أبنائها الشباب ، لذا فإن الإعلام يساهم ببذل أقصى الجهود لتهذيب سلوكهم وبناء شخصياتهم بشكل ناضج وايجابي مرن متفتح لمواجهة الحياة وتحديات ألمستقبل وأن تهيئ لهم المناخ العلمي والنفسي والاجتماعي.

وتتضح أهمية البحث من خلال ما يأتي:-

الأهمية النظرية:

1- ان الدراسة الحاليه اهتمت بدراسة موضوع مهم هو تأثير وسائل الاعلام الإلكترونية على منظومة قيم المواطنة وهذه الموضوعات من اكثر المواضيع التي اثارة الباحثان لدراستها دراسة علمية.
2- ان العينة التي اخضعتها الدراسة الحالية من اهم الفئات في المجتمع وأكثرهم عدد ، وان هذه الفئة هي نخبة المجتمع من المتعلمين وذو تأثير بالآخرين وهم قادة المستقبل.

الأهمية النظرية

1- ستقدم الدراسة الحالية اداة قياس علمية تفيد الباحثون مستقبلا في استخدامها في دراسات اخرى مشابهة مع عينات من فئات مختلفة.

2- سوف تضع الدراسة الحالية نتائج احصائية تصف مشكلة البحث الحالي وتضع عدد من التوصيات الاجرائية إلى الجهات المسؤلة للعمل على تطبيقها لحل المشكلات بشكل علمي دقيق.

فرضيات الدراسة:

1- وسائل الاعلام الإلكتروني لها اثر في ترسيخ القيم المجتمعية.
2- القيم المجتمعية لا تتأثر من خلال وسائل الاعلام الإلكتروني.
3- تساهم وسائل الاعلام الإلكتروني في بناء رؤية مستقبلية لبناء قيم مجتمعية.

أهداف الدراسة:

1- الكشف عن مستوى تأثير وسائل الاعلام الإلكترونية في ترسيخ قيم المواطنة .
2- ويهدف إلى تحديد اهم وسيلة اعلامية الكترونيا ذات تأثير في ترسيخ مفهوم المواطنة.
3- مدى تأثير وسائل الاعلام في ترسيخ قيم المواطنة وفق متغير لنوع (ذكور اناث)،

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية:- اقتصر البحث الحالي على دراسة تأثير وسائل الاعلام الإلكترونية في ترسيخ قيم المواطنة.

الحدود المكانية :- اقتصر البحث الحالي على محافظة دي إلى .

الحدود البشرية:- اقتصر البحث الحالي على الشباب .

الحدود الزمانية:- انجزت هذه الدراسة في العام الدراسي 2018- 2019.

تحديد المصطلحات

أولا- وسائل الاعلام الإلكترونية : (الصويان، 2014)

ويعرفها الباحثان بأنها منظومة من الشبكات الإلكترونية التي تسمح للمشترك فيها بإنشاء موقع خاص به ومن ثم ربطه من خلال نظام اجتماعي إلكتروني مع أعضاء آخرين لديهم نفس الاهتمامات والميول، أو التخصص الدراسي او من الاصدقاء او الاقارب يتبادلون المعلومات والإخبار والصور والفيديوهات وبمختلف التقنيات من خلال عدد كبير من التطبيقات الإلكترونية.

ثانيا - المنظومة القيمية :

مجموعة من المبادئ والمقاييس والمؤشرات، التي يتمّ من خلالها السيطرة على الأفكار والمعتقدات والاتجاهات، إضافةً للأشخاص أنفسهم وميولهم وطموحاتهم وسلوكهم، ومواقفهم سواء الفردية أو الاجتماعية، بغض النظر أكانت صالحة أو سيئة كالقيم الاخلاقية والاجتماعية والثقافية والتربوية وغيرها من القيم المتعددة. **(ايهاب،2016)**

ويعرفها الباحثان: هي تلك المعايير الوجدانية والفكرية والتربوية والثقافية والنفسية والتي يكتسبها الفرد منذ صغره من الاسرة والمدرسة والمجتمع ويعتقد بها الأفراد وبموجبها يتعاملون مع الأشياء بالقبول أو الرفض.

ثالثا - طلبة الجامعة :

هم الاشخاص الذين يخضعون لبرنامج دراسي في الجامعة أو أحد فروعها أو مؤسسة تعليمية والذين تتراوح أعمارهم مابين الثامنة عشرة والرابعة والعشرين، أي الذين أتموا الدراسة الثانوية، والتحقوا بالجامعة وانتسابهم وتم تسميتهم الجامعيون لانتسابها إلى الجامعة. (محمود، 2012)

رابعا - التعريف الاجرائي :

مجموع الدرجة الكلية التي يحصل عليها المستجيب المتمثل بالطالب الجامعي من خلال اجابته على أداة البحث.

الاطار النظري والدراسات السابقة

وسائل الاعلام الإلكترونية

وسائل الاعلام الإلكترونية تُعرَّف وسائل الاعلام الإلكترونية (Social Networks)على أنّها إلكترونيّة مبنيّة على أُسُس مُعيَّنة، تُمكِّن النّاس من التّعبير عن أنفسهم، والتعرُّف على أشخاص آخرين يُشاركونهم الاهتمامات نفسها، ويُمكن القول بأنَّ وسائل الاعلام الإلكترونية هي عبارة عن مجتمعات افتراضيّة تُمكِّن مُستخدِميها من مشارَكة الأفكار والاهتمامات، بالإضافة إلى تكوين صداقات جديدة. **(ايهاب،2016)**

وان وسائل الاعلام الإلكترونية بأنها خدمات يتم إنشاؤها وبرمجتها من قبل شركات كبرى لجمع أكبر عدد من المستخدمين والأصدقاء ومشاركة الأنشطة والاهتمامات، وللبحث عن تكوين صداقات والبحث عن اهتمامات وأنشطة لدى أشخاص آخرين يتشاركون معهم بإحدى الاشتراكات الفكرية أو غيرها، وتوفر هذه

الخدمات ميزات مثل المحادثة الفورية والتراسل العام والخاص ومشاركة الوسائط المتعددة من صوت وصورة وفيديو وملفات.

وقد استقطبت هذه الخدمات ملايين المستخدمين من شتى بلاد العالم وتصنف هذه الوسائل ضمن الجيل الثاني للويب (2.0) وسميت اجتماعية لأنها أتت من مفهوم بناء مجتمعات بهذه الطريقة يستطيع المستخدم التعرف إلى أشخاص لديهم اهتمامات مشتركة في تصفح الانترنت والتعرف على المزيد من الأشخاص في المجالات التي تهمه وأخيرا مشاركة هذه الوسائل مع أصدقائه وأصدقاء عمله وزملاء الدراسة والأقارب أو من هم يشاركونه اهتماماته وهواياته. (الدبيسي،2013)

المنظومة القيمية:

يعد مفهوم القيم من المفاهيم الشائعة في مختلف العلوم الاجتماعية والإنسانية، إلا أنه لا يوجد ثمة اتفاق بين العلماء حول تعريف موحد لهذا المفهوم، وذلك لاختلاف منطلقاتهم الفكرية وحقولهم الدراسية . فلقد تعددت تعريفات القيم في الأدبيات الاجتماعية والنفسية بقدر يكاد يوازي من تحدثوا فيها .ومن بين التعريفات المختلفة لمفهوم القيم ويعرفها تالكوت بارسونز (Talkott Parsons) بأنها نسق رمزي مشرك يعد معياراً، أو مستوى للاختيار بين بدائل التوجيه التي توجد لمعايير التي تحكم بها على كون الشيء مرغوباً فيه، او غير مرغوبا فيه. (العمري،2012)

كما يعرفها شوارت (Schwart) بأنها مفاهيم، أو تصورات للمرغوب، تتعلق بضرب من ضروب السلوك، أو غاية من الغايات، وتسمو أو تعلو على المواقف النوعية، ويمكن ترتيبها حسب أهميتها النسبية، وعليه، فإن المنظومة القيمية مجموعة من المعتقدات والمبادئ لكامنة لدى الفرد التي تعمل على توجيه سلوكه وضبطه، وتنظيم علاقاته في المجتمع وسط الجماعة في جميع نواحي الحياة، وقد اكتسب الفرد تلك القيم ونماها وطورها وأصبحت معتقدا ثابتا من البيئة الاسرية والاجتماعية التي نشئ بها. (المقدادي،2014)

خصائص المنظومة القيمية

تمتاز القيم بمجموعة من الخصائص التي تميزها من غيرها من المفاهيم الأخرى كالحاجة، أو الدافع، أو المعتقد، أو الاتجاه، أو السلوك .ويمكن إجمال أهمها فيما يلي:

1- أنها إنسانية، بمعنى أنها تختص بالبشر دون غيرهم، وهذا ما يميزها عن الحاجات التي لا تخص البشر.

2- أنها غير مرتبطة بزمن معين، فالقيم إدراك يرتبط بالماضي والحاضر والمستقبل،

وهي بهذا المعنى تبتعد عن معنى الرغبات، أو الميول التي ترتبط بالحاضر فقط.

3- أنها تمتلك صفة الضدية، فلكل قيمة ضدها شي سلبي، ما يجعل لها قطباً إيجابياً، وقطباً سلبياً، والقطب الإيجابي هو وحده الذي يشكل القيمة، في حين يمثل القطب السالب ما يمكن أن نسميه(ضد القيمة، أو عكس القيمة.)

4- المعيارية :بمعنى أن القيم تعد بمثابة معيار لإصدار الأحكام تقيس وتقيُم وتفسر وتعلل من خلالها السلوك الإنساني.

5- أنها نسبية، أي أنها ليست مطلقة، بل تمتاز بالثبات النسبي، وهي تختلف من مجتمع لآخر تبعاً لعوامل المكان والزمان والثقافة والجغرافيا والأيديولوجيا.

6- أنها متعلمة، أي أنها مكتسبة من خلال البيئة وليست وراثية، بمعنى أنه يتم تعلمها واكتسابها عن طريق مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة.

7- أنها ذاتية، بمعنى أن وزن القيمة وأهميتها يختلف من فرد لآخر. (اليماني،2008)

العلاقة بين وسائل الاعلام الإلكترونية ومنظومة القيم لدى طلبة الجامعة

ان وسائل الاعلام الإلكترونية اصبحت من اهم العناصر التي يتعامل معها الفرد وفي كل وقت وقد تدخلت تلك ال للحياة الشخصية وتجذرها في مختلف المجالات، وخاصة اصبحت المادة العلمية والرقمية متاحة للاستخدام وبكل سهولة كنشر الصور ومقاطع الفيديو وكتابة الافكار ونشر الاعتقادات ويتفاعل معها الفرد بشكل مستمر من خلال ما يشاهده ويسمعه ويكتبه ويرسله ويرسل اليه، فقد اصبح عالم متكامل للكثير من الافراد رغم هو عالم افتراضي، وأصبح يشغل الوقت الطويل للأفراد ويشغلهم في البيت وفي اوقات العمل في مؤسساتهم وفي الشارع والتسوق وقيادة السيارة والتعلم والعمل والتواصل مع الاقارب ومن أي مكان في العالم وفي أي وقت . (لشهري،2012)

إن هذا التفاعل المثير للاهتمام والفوضوية واللامبالاة للوقت اصبح يؤثر في الفرد والخروج من مجرد تسلية وإطلاع وتواصل إلى تغير عادات وأفكار واهتمامات وميول حتى وصل إلى تغير قيم انسانية وثقافية واجتماعية وحتى دينية وقد تعرضت المنظومة القيمية إلى التصدع والانكسار ووصلة إلى حالات خطيرة من خلال المؤشرات الظاهرة منها انتشار حالات الطلاق في المحاكم وعند الاطلاع على الاسباب تجد 80% وسائل الاعلام هذا مؤشر خطير جدا وهذه مثال من مجموعة امثلة منها انخفاض تحصيل الدراسي والسهر لساعات الصباح والإطلاع على اسرار الاخرين وبياناتهم وتهديدهم بها مما ادى إلى اضعاف المنظومة القيمية بشكل عام وانتشار الافكار والسلوكيات الغريبة عن عادات مجتمعنا وتأثرت مختلف فئات المجتمع بذلك ومنهم طلبة

الجامعة، لقد تأثر طلبة الجامعة باستخدام التواصل بشكل كبير من خلال الدراسات التي اجريت، ان طالب الجامعي يأتي إلى الجامعة وقد وصل إلى مستوى مقبول من النضج الاجتماعي والشخصي والنفسي ويمتلك مهارات اجتماعية ونفسية. (الدبيسي، 2014)

لقد تسببت بعض التطبيقات لوسائل الاعلام على تلويث القيم الجامعية والإنسانية ونعكس ذلك على لبس الطلبة وطريقة كلامهم وسلوكياتهم داخل قاعات الدراسة وخارجها وانخفاض التحصيل التطبيقي وحتى التكاليف الاقتصادية واصبح الطالب الناضج متمرد على القيم ويعدها اداة تعطيل المجتمع والافراد وبدء الطالب يبحث عن الحرية التي هو يسميها والانفتاح لذا اصبحت اهتمامات الطالب الجامعي مادية ومظهرية اكثر مما هي معرفية دراسية قائمة على الحوار وتعلم المعرفه وكتساب مهارات الجامعة الاساسية وهذا ينعكس سلبا على المجتمع لان هؤلاء الطلبة يخرجون لسوق العمل كالمهندس والمحاسب والمعلم والمحامي اذا لم يكن مزود بالقيم فسوف ينشئ جيل لا يقدر المجتمع وتصبح الفردية والمادية هي الظاهر المنتشرة في المؤسسات التعليمية وهنا يكمن الخطر والمشكلة.

الدراسات السابقة

1- دراسة الطيار (2014)

هدفت الدراسة لبيان الآثار السلبية المترتبة على استخدام طلاب الجامعة لوسائل الاعلام الإلكترونية، وبيان الآثار الإيجابية المترتبة على استخدام طلاب الجامعة لوسائل الاعلام الإلكترونية، وبيان أثر وسائل الاعلام الإلكترونية في تغيير القيم الاجتماعية لدى طلاب الجامعة. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة الحالية من طلاب جامعة الملك سعود بالرياض على اختلاف تخصصاتهم العلمية، وقد تم اختيارهم بطريقة عشوائية وبلغت العينة النهائية (2274) طالباً. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها :أن أهم الآثار السلبية لشبكات التواصل تمثلت في تمكن من إجراء علاقات غير شرعية مع الجنس الآخر، الإهمال في الشعائر الدينية، وأن أهم الآثار الإيجابية تمثلت في :الاطلاع على أخبار البلد الذي نعيش فيه، تعلم أمور جديدة من خلال وسائل الاعلام الإلكترونية ، التعبير بحرية عن الرأي، التمكين من تخطي حاجز الخجل، وأن أهم مظاهر تغيير القيم نتيجة شبكات التواصل وظهر في :تعزيز استخدام الطالب ل وسائل الاعلام الإلكترونية القدرة على مخاطبة الجنس الآخر بجرأة وأهم توصيات الدراسة تكثيف الندوات العلمية والبرامج التعليمية الهادفة التي تبين لطلاب الجامعة التأثير السلبي لوسائل الاعلام الإلكترونية على قيمهم وخاصة الجامعية.

2- دراسة العوالمة واخرون (2015)

هدفت الدراسة الكشف عن درجة تأثير وسائل الاعلام الإلكترونية في المنظومة القيمية لطلبة كلية عجلون الجامعية. ولتحقيق ذلك تم تصميم استبانة مكونة من (44) فقرة، موزعة على أربعة مجالات:

القيم الأخلاقية، والاجتماعية، والجمالية والاقتصادية. تكونت عينة العام الدراسي 2014-2015، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن درجة تأثير وسائل الاعلام الإلكترونية في المنظومة القيمية لطلبة كلية عجلون الجامعية كانت متوسطة. وأظهرت النتائج أن القيم الجمالية جاءت في المرتبة الأولى، تلتها في المرتبة الثانية القيم الاقتصادية، وفي الثالثة القيم الاجتماعية، في حين جاءت القيم الأخلاقية في المرتبة الأخيرة. كما بينت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في جميع المجالات جميعها تبعاً لمتغير الجنس، ولصالح الطلبة الذكور، ووجود فروق في منظومة القيم تبعاً لمتغير التخصص ولصالح تخصص الخدمة الاجتماعية، إضافة إلى وجود فروق تبعاً لمتغير المستوى الدراسي، ولصالح طلبة السنة الثانية، وأخيراً وجود فروق تبعاً لمتغير مدة التواصل اليومية ولصالح المدة الزمنية (6) ساعات فأكثر.

منهجية البحث:

استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي للدراسة الحالية، اذ يعد هذا المنهج افضل اسلوب لدراسة لانه يوصف الظاهرة وصفا دقيقا ويحدد ابعادها وأسباب حدوثها ويضع فرضيات لحلها.

مجتمع البحث عينته

يشمل مجتمع البحث الحالي طلبة جامعة دي إلى والبالغ عددهم (16000) طالب وطالبة والتي تتضمن (14) كلية، اما عينة البحث فقد بلغت (200) طالب وطالبة من كليات ذات تخصص تطبيقي وإنساني كما هو موضح في جدول (1).

جدول (1) : عينة البحث

اسم الكلية	طالب	طالبة
كلية التربية للعلوم الانسانية - الاصمعي	25	25
كلية التربية للعلوم التطبيقية- الرازي	25	25
كلية الهندسة	25	25
كلية القانون	25	25
المجموع	100	100

أداة البحث:

لتحقيق أهداف البحث الحالي ولعدم حصول الباحثان على أداة مناسبة لأهداف البحث الحالي ، وبعد الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة، تم بناء اداة للبحث الحالي مكونة من (25) فقرة موزعة على اربع مجالات هي (القيم الأخلاقية، والاجتماعية، والجمالية والاقتصادية) وله خمس بدائل (دائما- احيانا- ابدا- غالبا- نادرا) ولكل بديل وزن معين (4،3،2،1) للفقرات الايجابية والعكس للفقرات السلبية وكانت اعلى درجة للمقياس (100) واقل درجة (25) وما الوسط الفرضي فيبلغ (62.5).

صدق الأداة:

الصدق هو الخاصية السايكومترية التي تكشف عن مدى اداء المقياس للغرض الذي أُعد من اجله ، وهو دليل على قياس الفقرات لما يفترض أن تقيسه ولأجل التحقق من صدق أداة البحث قام الباحثان باستخراج الصدق الظاهري الذي يعد من مستلزمات بناء المقياس وذلك بعرض فقرات الاداة على مجموعة من الخبراء والمختصين في العلوم التربوية والنفسية ، وفي ضوء آرائهم تم الابقاء على الفقرات التي نالت نسبة(85%) فأعلى وهي تمثل نسبة قبول وبذلك عدل الخبراء بعض الفقرات.

تحليل فقرات القياس

تم تحليل لفقرات احصائيا بأسلوبي :-

أ- المجموعتان المتطرفتان :

لحساب القوة التمييزية لكل فقرة من فقرات الاداة تم اجراء الخطوات ألآتية تطبيق المقياس على عينة التحليل ثم تحديد الدرجة الكلية لكل استمارة .

1. ترتيب الاستمارات تنازلياً بحسب درجاتها الكلية من أعلى درجة إلى أوطأ درجة.
2. تعيين (27%) من الاستمارات الحاصلة على أعلى الدرجات في المقياس و(27%) من الاستمارات الحاصلة على أدنى الدرجات واللتان تمثلان مجموعتين بأكبر حجم وأقصى تمايز ممكن، وبلغ عدد الاستمارات في كل مجموعة (27) استمارة وعليه فان عدد الاستمارات التي خضعت للتحليل يكون (54) استمارة.
3. استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لدرجات المفحوصين لكل مجموعة عن كل فقرة من فقرات المقياس ثم طبق الاختبار التائي لعينتين مستقلتين لاختبار الفروق بين درجات المجموعة العليا والمجموعة الدنيا في كل فقرة عند مستوى دلالة (0.05) وقد تبين جميع الفقرات مميزة وجدول (2) يبين ذلك :

جدول (2): القوة التميزية للفقرات

ت	المجموعة العليا		المجموعة الدنيا		القيمة التائية المحسوبة
	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
1	2.553	0.555	2.220	0.613	5.221
2	2.464	0.664	2.2024	0.6970	3.525
3	2.381	0.597	2.023	0.725	4.925
4	2.053	0.728	2.057	0.781	5.650
5	2.470	0.637	1.892	0.804	7.554
6	2.285	0.701	2.107	0.815	2.168
7	2.642	0.613	2.119	0.824	6.536
8	2.684	0.548	2.154	0.773	7.239
9	2.723	0.573	2.071	0.823	8.536
10	2.595	0.591	1.982	0.761	8.237
11	2.452	0.607	1.982	0.687	6.643
12	2.756	0.552	2.232	0.773	7.141
13	2.535	0.618	1.982	0.754	7.360
14	2.750	0.486	2.089	0.756	9.519
15	2.678	0.539	2.178	0.720	7.200

5.783	0.754	2.006	0.616	2.440	16
6.676	0.753	2.083	0.574	2.571	17
4.471	0.749	1.964	0.763	2.333	18
5.071	0.749	1.963	0.636	2.339	19
7.247	0.739	2.184	0.503	2.684	20
8.861	0.728	2.154	0.492	2.761	21
6,882	0.773	2.154	0.556	2.660	22
7.541	0.723	2.071	0.529	2.492	23
7.912	0.805	1.632	0.862	2.119	24
6.423	0.775	2.432	0.524	2.723	25

ارتباط الفقرة بالدرجة الكلية للمقياس:

يقصد بها معامل الارتباط بين الأداء على كل فقرة والأداء على الاختبار بأكمله, إذ انَّ من مميزات هذا الأسلوب أَن يقدم مقياساً متجانساً في فقراته , إذ إن الفقرة التي ترتبط ارتباطاً ضعيفاً جداً مع المحك (المقياس) تعد غالباً فقرة تقيس سمة تختلف عن تلك السمة التي تقيسها فقرات المقياس الأخرى إذ يجب استبعادها.

ولحساب معامل الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات الاداة والدرجة الكلية استعمل الباحثان معامل ارتباط بيرسون, وقد تبين أن معامل الارتباط بين درجة الفقرة والدرجة الكلية جميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوى(0.05) لأن جميع معاملات الارتباط أعلى من القيمة الجدولية البالغة (0.088) والجدول (3) يوضح ذلك.

جدول(3): معاملات الارتباط بين درجة الفقرة والدرجة الكلية للمقياس

تسلسل الفقرة	معامل الارتباط	تسلسل الفقرة	معامل الارتباط
1	0.226	12	0.308
2	0.154	13	0.396
3	0.205	14	0.288
4	0.047	15	0.145
5	0.270	16	0.155
6	0.142	17	0.188
7	0.282	18	0.319
8	0.295	19	0.263
9	0.323	20	0.282
10	0.364	21	0.254
11	0.305	22	0.320
12	0.116	24	0.251
		25	0.345

مؤشرات الثبات:

يقصد بالثبات الدقة في أداء الأفراد والاستقرار في النتائج عبر الزمن، ان عدم تأثر نتائج الاختبار بصورة جوهرية بذاتية المفحوص, أو إن الاختبار فيما لو كُرر على المجموعة نفسها بعد فترة زمنية نحصل على النتائج

نفسها أو مقاربة ، وقدتم استخراج قيمة معامل الثبات من خلال اسلوب الفا- كرونباخ ، فكانت قيمة معامل ثبات المقياس (0.83) ويعد المقياس داخليا لان هذه المعادلة تعكس مدى اتساق فقرات داخليا .

الإحصائية:

استخدم الباحثان برنامج (spss) لتحليل الفقرات واستخراج النتائج للأهداف الموضوعه.

عرض النتائج وتفسيرها

اولا- الكشف عن درجة تأثير وسائل الاعلام الإلكترونية في المنظومة القيمية لطلبة الجامعة.

الجدول(4)

المتوسط الحسابي ، والانحراف المعياري والمتوسط الفرضي والقيمة التائية

العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	القيمة التائية	
				المحسوبة	الجدولية
200	59.8	7.3	62.5	2.32	1.96

توضح المؤشرات الاحصائية لجدول (4) ان تأثير وسائل الاعلام الإلكترونية لها تأثير متوسط على المنظومة القيمة للطالب الجامعي من خلال التحليل الاحصائي لإجابات الطلبة ، إذ تفسر نظرية التعلم الاجتماعي لبندورا ان الفرد يتأثر بالبيئة التي يعيش بها من خلال المؤثرات التي يواجهها ويستجيب لهذه المؤثرات كلما زادت درجة قوتها لذا اصبحت وسائل الاعلام الإلكترونية من اكثر المثيرات البيئة التي يواجهها الفرد، اذ نلاحظ الاستخدام المفرط للاجهزة الذكية من هواتف واجهزة لوحية وحاسبات محمولة والوقت الذي يقضيه الفرد وبدء يمارس سلوكيات وطرح افكار تخالف القيم الاسرية والاجتماعية والثقافية والخلقية وهذا التاثير بدء ينعكس على البناء المعرفي وبناء الشخصية والتفاعل الاجتماعي، ولكن لم يصل التأثير إلى درجات مرتفعة مقارنة بالمرحلة العمرية لطلبة الجامعة كونهم في مرحلة من النضج والرشد التي تحقق لهم مهارة ادارة الوقت التي انعكس بالشيئ اليسير على سلوكياتهم في استخدام تطبيقات وسائل الاعلام ، وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة العوالمة (2015).

يرى الباحث ان وسائل الاعلام الإلكتروني اصبحت ذات تأثير مباشر وغير مباشر في مختلف جوانب الحياة الانسانية وخاصة التي تشكل له نموذج انساني وقيمي لذا وضحت نتائج اجابات المستجيبين على اداة البحث ان القيم المجتمعية قد تأثرت وبشكل كبير من حيث الشكل والمضمون ومن حيث المحتوى التفصيلي، لذا

اصبح الانسان على تفاعل مباشر مع ادوات الاعلام الإلكتروني مما يساهم في تعزيز البناء القيمي والفكري والثقافي مما يتضح ذلك على شخصية الفرد وسلوكه وقيمه.

ثانيا-: معرفة الفروق ذات الدلالة الإحصائية وفق متغيري النوع (ذكور- اناث) التخصص الدراسي (علمي- ادبي)

أ- متغير النوع (ذكور، اناث)

جدول (5)

يبين نتائج الاختبار التائي للفرق بين متوسط درجات الذكور والإناث

المؤشر الإحصائي / النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية		مستوى دلالة
				المحسوبة	الجدولية	
ذكور	100	21.4	8.41	3	2	0.05
ناث	100	17.4	5.13			

يتضح من الجدول (5) ان الفروق دالة احصائيا لصالح الطلاب الذكور ، أي ان المنظومة القيمية لطلبة الجامعة من الذكور اكثر تأثرا ب وشبكات التواصل ، ويفسر ذلك في ضوء نظرية سوليفان للعلاقات الاجتماعية ان الطلاب يتمتعون بعلاقات اجتماعية متنوعة ومتعددة سواء مع اقرانهم ونوع جنسهم وكذلك مما يمنحون من حرية في الخروج من المنزل وقضاء وقت طويل خارجه ويمتلكون من الاجهزة الذكية لان المجتمعات الشرقية تعطي الكثير من المساحات والحريات للذكور مقارنة بالإناث، هذه الحرية تجعلهم يكتسبون خبرات متعددة ومتنوعة من خلال انشاء حسابات الكرتونية على شبكات التواصل ويمتلكون مهارة التعامل مع هذه التطبيقات مما يقضون ساعات طويلة وبشكل مفرط مما تجد تأثير هذه الشبكات على قيمهم سواء في الجامعة او المجتمع المحلي وحتى داخل الاسرة وينعكس ذلك سلبا في افكارهم وطريقة تحدثهم وملبسهم ، مقارنة بالإناث التي تتحدد علاقتها مع نوع جنسها وأمها وأقاربها وطبيعة المجتمع التي يفرضها ذكية

مما ينعكس ذلك على الحفاظ على مستوى منظومة القيم التي اكتسبتها.وربما غير متعلمة ولا تجيد التعامل مع هذه الاجهزة او لربما لا تمتلك مثل تلك الاجهزة وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة الطيار (2014) .

ويرى الباحث ان تأثير وسائل الاعلام الإلكتروني على الانسان بشكل عام من خلال استجاباته للمؤثرات البيئية وخاصة الاعلامية والمجتمعية المتنوعة لذا نرى ان ان الافراد حسب النوع الاجتماعي من الذكور وذلك لأنهم على تفاعل وتماس مباشر مع ادوات الاعلام الإلكتروني مما تؤثر في القيم والعادات المجتمعية مما تنعكس على سلوكياتهم وتوجهاتهم وميولهم وطبيعة حاجاتهم ومراحل النمو النفسي والاجتماعي التي يعيشونها في مختلف مراحلهم القادمة.

ب- معرفة الفروق ذات الدلالة الاحصائية حسب متغير التخصص الدراسي :تطبيقي – انساني.

يبين نتائج الاختبار التائي للفرق بين متوسط درجات التخصص التطبيقي والانساني

التخصص	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية		مستوى دلالة
				المحسوبة	الجدولية	
انساني	100	19.7	6.7	3	2	0.05
تطبيقي	100	16.5	4.3			

يوضح جدول (6) ان الفروق دالة احصائيا لصالح طلبة التخصص الانساني ، أي أن وسائل الاعلام الإلكترونية لها تأثير على طلبة التخصص الانساني مقارنة بتخصص التطبيقي، أن طلبة التخصص التطبيقي يميلون إلى التطلع والمتابعة لان طبيعة دراستهم تعتمد على مهارة الحفظ والاستدعاء وهم يقضون ساعات طويلة باستخدام الانترنت والأجهزة الذكية مقارنة بطلبة الدراسة التطبيقية الذين يحتاجون إلى وقت اكثر لدراسة المادة التخصصية ، كما توضح نظرية التعزيز لسكنر ان الفرد كلما يتحقق له تعزيز معنوي او مادي فانه يستمر في ممارسة ذلك السلوك على المدى الطويل، ان طلبة التخصص التطبيقي تحقق لهم المذاكرة الاشباع المعرفي، وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع درسة الجمالي(2007) وتتفق كذلك مع دراسة العوالمة واخرون (2007).

يرى الباحث ان تأثير وسائل الاعلام الإلكتروني لها اثر واضح على الطلبة في التخصص الانساني مقارنة بالتطبيقي وذلك يوضح ان طلبة التخصص الانساني لديهم من الوقت الذي يمارسون من خلاله التصفح في

ادوات التواصل وهي اصبحت بمثابة ادوات اعلامية تؤثر بثقافاتهم وعاداتهم وسلوكياتهم وهم على تفاعل متواصل مع هذه الادوات مما ينعكس ذلك على منظومة القيم المجتمعية لديهم.

الخلاصة

في ضوء أهداف البحث ومناهجه والإجراءات الميدانية والتحليلات الاحصائية أظهرت نتائجه أن لوسائل الاعلام الإلكتروني دورا مهما ومؤثرا في ترسيخ قيم المواطنة لدى أفراد العينة من طلبة الجامعة ، كما أظهرت أن المدونات الإلكترونية وشبكة الفايسبوك من أكثر الأدوات الإلكترونية الاعلامية التي تؤثر في ترسيخ هذه القيم.

كما أظهرت النتائج في ضوء المتغيرات التي حددها الباحثان وهي متغير النوع الاجتماعي، أن مستوى وسائل الاعلام الإلكتروني يؤثر في ترسيخ قيم المواطنة للطلاب الذكور مقارنة بالإناث، وفيما يخص متغير الفرع الدراسي، فإن لهذه الوسائل تأثير على طلبة التخصص الانساني مقارنة بالتخصص التطبيقي.

التوصيات

في ضوء نتائج البحث يوصي الباحثان :-

- اقامة ندوات موجهة لطلبة الجامعة تبين لهم المخاطر النفسية والاجتماعية والثقافية والصحية والبيئية.
- ترسيخ القيم والمبادئ التي تعزز المواطنة للطالب الجامعي من خلال اقامة ورش عمل داخل الجامعات يشترك بها طلبة الكليات والمعاهد .
- اخضاع الطلبة لبرامج تدريبية حول مهارة ادارة الوقت والعامل الايجابي مع التكنولوجيا في ضوء الاحتياجات المعرفية والتربوية .
- اجراء دراسة عن دور الجامعة في نشر القيم وثقافية المواطنة عند الطلبة.
- اجراء دراسة بعنوان الاستخدام المفرط لوسائل التواصل الاجتماعي وعلاقتها بأزمة الهوية الاجتماعية.
- اقامة دراسة تجريبية بعنوان أثر الارشاد النفسي في تحصين تلاميذ الثانويات من سوء استخدام الانترنت.

قائمة المصادروالمراجع:

- ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري **لسان العرب**، دار صادر , بيروت , ط1 ،1989،.
- الحمداوي، هناء جاسم ، الإقناع **فن التأثيرعلى الآخرين واكتساب ثقتهم**، دار الاتحاد للنشر والتوزيع، عمان طبعة 1، 2012.
- الخليفي، محمد بن صالح ، تأثير الإنترنت في المجتمع: دراسة ميدانية"، **مجلة عالم المعرفة، المجلد** 22، العددان 5 و 6،2015، ص469- ، 502.
- الدبيسي، عبدالكريم، الطاهات ، ياسين،. دور وسائل الاعلام الإلكترونية في تشكيل الراي العام لدى طلبة الجامعات الأردنية. **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية**، المجلد 14، العدد 1، ص 66- 80، 2013.
- الصادق، عبدالصادق حسن، تأثير استخدام الشباب الجامعي في الجامعات الخاصة البحرينية ل التواصل الاجتماعي على استخدامهم الاتصال التقليدية، **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية**، المجلد 7، العدد 1، ص33 – 59، 2014.
- الصويان، نورة،. تأثير وسائل الاعلام الإلكترونية على الثقافة الاجتماعية للشباب السعودي، **مجلة بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس** ، المجلد 3، العدد34، 2014.
- الطيار ، فهد، (2014) . وسائل الاعلام الإلكترونية وأثرها على القيم لدى طلاب الجامعة " تويت أنموذجاً" **المجلة العربية للدراسات الأمنية** ، 31(61)، ص 193- 226.
- العتيبي ، بندر، والراشدي، سعيد، التحديات التي تفرضها شبكة الأنترنت و وسائل الاعلام الإلكترونية على القيم في الوطن العربي. **المجلة الدولية التربوية المتخصصة**، المجلد 2 العدد 9، ص861 – 870، 2012.
- العمري، أسماء عبد المنعم ، درجة ممارسة القيم لدى طلبة الجامعات الأردنية من وجهة نظر الطلبة أنفسهم. **مجلة دراسات، العلوم التربوية**، 42(3)، 1086- 1063.، 2015.
- العوالمة، عبد الله وابو ملحم ، محمد والزبون، احمد (2015) درجة تأثير التواصل الاجتماعي على قيم طلبة كلية عجلون الجامعية، **مجلة التربية**، المجلد12، العدد2، جامعة اليرموك، 2015.
- القدومي ، خولة مجالات استخدام شبكات وسائل الاعلام بين طلبة جامعة إربد الأهلية، عالم التربية، مصر، س13، العدد 40، 15 – 40،2012.
- المجالي، فايز، أثر استخدام وسائل الاعلام الإلكترونية على القيم الاجتماعية لدى الشباب الجامعي، **مجلة المنارة**، المجلد17، العدد3، جامعة الـ البيت، 2007.

- المقدادي، خالد غسان ، ثورة الشبكات الاجتماعية- **ماهية وسائل الاعلام و أبعادها**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة 1، 2014م، ص35.
- اليماني، عبد الكريم، **فلسفة القيم التربوية**. ط1، دار الشروق: عمان، 2008.
- اليوسف، شعاع ، **التقنيات الحديثة فوائد وأضرار دراسة التأثيرات السلبية على صحة الفرد**، العدد 112، السنة السادسة والعشرون، الطبعة الأولى، 2010.
- ايهاب، خليفة، **وسائل الاعلام "أدوات التغيير العصرية عبر الإنترنت"**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، 2016م، ص114.
- بهاء الدين، محمد مزيد، "**المجتمعات الافتراضية بديلاً للمجتمعات الواقعية**، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2012م.
- حلمي، ساري، **ثقافة الإنترنت دراسة في التواصل الاجتماعي**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009م، ص19.
- زاهر، راضي ، "استخدام التواصل الاجتماعي في العالم العربي"، **مجلة التربية**، العدد15، جامعة عمان الأهلية، عمان، 2013، ص23.
- سالم، ساري وخضر، زكريا، **مشكلات اجتماعية راهنة، العولمة و إنتاج مشكلات جديدة**، الأهالي للطبع والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2012، ص196.
- سامي، عبد الرؤوف، الإنترنت في العالم العربي: دراسة ميدانية على عينة من الشباب العربي، **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام**،المجلد2، عدد 4، 2010، ص35.
- محمود، خالد صالح، تأثير وسائل الاعلام الإلكترونية على القيم الاجتماعية لدى الشباب الجامعي، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، القاهرة، المجلد الاول، العدد 32، ص335- 390، 2012.
- نيش، عزوز، ودكاني لطفي، تأثير استخدام وسائل الاعلام على قيم الشباب الجامعي الجزائري " دراسة لعينة من مستخدمي موقع الفيس بوك "، **مجلة جيل الدراسات الانسانية والاجتماعية**، العدد، ص183-193، 2015.

تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على الأسرة في بناء مفهوم المواطنة

The impact of social media on the family in building the concept of citizenship

د. خالد ممدوح العزي Dr.khaled Mamdouh El-izzi

الجامعة اللبنانية كلية الإعلام والاتصال ,Lebanese University

Research Summary:

The modern technological transformations have entered all aspects of life, interest and conditions used for the sake of human well-being and civilized progress, so the world of media has greatly entered the set of tools, technologies, systems, or various means that are employed in the provision of communication service of all kinds, in addition to the service of education and education and providing information to individuals These developments have transformed the world into a small village whose members can easily communicate with each other, in addition to exchanging information at any place or time, thus producing new interactions for family relations with each other.

The role of social media networks has emerged in consolidating the values of citizenship and giving priority to the interests of the homeland over personal interests, to other values.

Although social media networks are an important way to connect societies, bring points of view between the individual and the other together, and a means of information and knowledge of an important means of development and linking between societies and knowledge of different peoples' cultures, in addition to its distinguished role as a successful means of communication.

But this vast technological revolution has led to the strengthening of isolation and disharmony between individuals, and in many cases, it had a negative role in family relations, especially in the marital relationship. As the tools allowed everyone to spend a lot of time on phones, this matter triggered thinking and feeling on the part of the lack of interest of the other party in him and dissatisfaction with this time used on phones with mutual disrespect.

This problem opened the door to the reality of the harmony of the family unit after the daily facts showed that its members are far apart, even though they live under the same roof with each other, but in reality, they diverge from each other (the spouses). The study is accelerating, and they resort to the electronic games prevalent in their hands, which is reflected in their academic achievement. Some of them also have disturbed cases as a result of lack of attention and attention from the parents.

It is clear that the preoccupation with following up and using the media, if added to the preoccupation with securing the life requirements of the family, increases the distance with relatives.

Keywords: Social networks, Citizenship, Arab media, Arab Prisoners, Communication, technology, Arab society, Social awareness.

كلمات مفتاحية : شبكات التواصل الاجتماعي ، المواطنة . الإعلام العربي ، الاسرى العربية ،الاتصال، التكنولوجيا، المجتمع العربي، الوعي الاجتماعي.

مقدمة:

إن التحولات التكنولوجية الحديثة دخلت كل جوانب الحياة والاهتمام والاوضاع المستخدمة من أجل رفاهية الانسان وتقدمه الحضاري . فدخلت عالم الإعلام بشكل كبير مجموعة الأدوات أو التقنيات أو النظم أو الوسائل المختلفة التي يتمّ توظيفها في توفير خدمة الاتصال على اختلاف أنواعها، إضافةً لخدمة التثقيف والتعليم وتوفير المعلومات للأفراد ، وقد حولت هذه التطورات العالم إلى قريةٍ صغيرة يستطيع أفرادها التواصل فيما بينهم بكل سهولةٍ ويسر، إضافةً إلى تبادل المعلومات في أيّ مكانٍ أو وقت، وبالتالي أفرزت تفاعلات جديدة للعلاقات الأسرية مع بعضها البعض.

لقد برز دور شبكات التواصل الاجتماعي في ترسيخ قيم المواطنة وتغليب مصلحة الوطن على المصالح الشخصية، إلى غيرها من القيم.

وبالرغم من أن شبكات التواصل الاجتماعي هي وسيلة مهمة لربط المجتمعات، وتقريب وجهات النظر بين الفرد والآخر، ووسيلة للاطلاع ، والتعرف على وسيلة مهمة للتنمية والربط بين المجتمعات والتعرف على ثقافات الشعوب المختلفة، اضافة لدورها المتميز كوسيلة اتصال ناجحة.

لكن هذه الثورة التكنولوجية الواسعة أدت إلى تعزيز العزلة والتنافر بين أفراد، و في كثير من الأحيان كان لها دور سلبي في العلاقات الأسرية وخصوصا في العلاقة الزوجية. حيث سمحت الادوات لكل فرد ان يمضي وقتاً كبيراً على أجهزة الهاتف، هذا الامر اثار تفكيرا وشعوراً كل من جانبه عدم اهتمام الطرف الآخر به وعدم رضا عن هذا الوقت المستخدم على اجهزة التليفون بعدم الاحترام المتبادل .

إن هذه المشكلة فتحت الباب أمام واقع انسجام وحدة العائلة بعدما أظهرت الوقائع اليومية بأن افرادها متباعدين رغم انهم يعيشون تحت سقف واحد مع بعضهم البعض ، لكن في الحقيقة يتباعدان عن بعضهما البعض (الزوجين)،كلما سمحت لهم الفرصة باستعمال الهاتف ومن جهتهم ترى الأطفال ينصرفون عن الدراسة بشكل متسارع، ويلجؤون الى الالعاب الالكترونية السائدة بين ايديهم فانعكس ذلك على مستوى تحصيلهم الدراسي .كما تظهر عند البعض منهم حالات اضطرابيه نتيجة عدم الانتباه و الاهتمام اللازمين من الوالدين.

من الواضح أن الانشغال بمتابعة واستخدام وسائل الإعلام ، إذا ما أضيف إلى الانشغال بتأمين متطلبات الحياة للأسرة، يزيد من التباعد مع الاقارب .

مشكلة البحث :

معرفة دور شبكات التواصل الاجتماعي في تعزيز قيم المواطنة وتوطيد الاستقرار في المجتمع العربي بصفتها الركيزة الأساس في التغيير الاجتماعي حيث باتت تكمن مشكلة البحث في تغير نمط الحياة الجديدة المتبعة والتي باتت تفرض نفسها على العلاقات الأسرية و التي تغيرت فيها المفاهيم وطرق العلاقات الاجتماعية للأسر التقليدية من قيم ومعايير جديدة حيث يمكن للأعلام العربي ان يلعب دور هام في لم الشمل وتوطيد الاستقرار في الدول العربية من خلال مفاهيم جديدة تسيطر على الافراد بعد ان بات عالم التكنولوجيا هو المسيطر على الحياة الجديدة.

أهمية البحث :

تكمن اهمية البحث في تفكك تماسك وتلاحم العلاقات الاجتماعية في المجتمع المحلي ، بظل تطور وسائل التواصل الاجتماعية وانتشار الشاشات والتطبيقات المختلفة بين المجموعات، وكذلك ابراز دور واهمية شبكات التواصل الاجتماعي في التأثير المباشر وتدعيم قيم المواطنة من وجهة نظر الشباب الجامعي العماني، كونها من المواضيع المهمة التي تؤثر في البناء الاجتماعي، مما فرض على الاسر الابتعاد والتناغم مع هذا الواقع،

بالاهتمام باستخدام التكنولوجيا في العلاقات الافتراضية داخل وبين الاسر مما سبب مشاكل وابتعاد اجتماعي بين الافراد داخل الأسرة الواحدة.

أهداف البحث :

إن الهدف الرئيس لهذه الدراسة هو تحديد الدور الذي تؤديه شبكات التواصل الاجتماعي في ترسيخ قيم المواطنة وانعكاسه على الاسر حيث يهدف البحث للتوقف امام النقاط التالية :

- ما دور شبكات التواصل الاجتماعي في ترسيخ قيم المواطنة وتوطيد دور الأسرة العربية .

-- أبرز شبكات التواصل الاجتماعي التي أسهمت في ترسيخ قيم المواطنة في المجتمع العربي.

-ابراز سطوة الوسائل الاجتماعية على الافراد.

-غياب التلاحم الأسري.

-ايجابيات وسلبيات الإعلام الحديث وانعكاسه على الأسرة .

-تحول العلاقات الاجتماعية الى علاقات افتراضية في عالم افتراضي متعدد.

أسباب اختيار البحث:

يشكل البحث نقطة جديدة في عملية دراسة مفهوم المواطنة العالقة بين الفرد والدولة يدين بموجبها الفرد بالولاء لتلك الدولة مقابل قيام الدولة بتأمين الحماية له، وما تتضمنه هذه العلاقة من واجبات وحقوق تنص عليها القوانين وكيفية انعكس هذه العلاقة على الأسرة بظل سيطرة الإعلام الجديد وتطبيقاته على حياة الافراد من خلال فك الارتباط الاجتماعي وتطور نظرية الابتعاد الاجتماعي.

التساؤلات:

-أين يكمن دور الإعلام العربي في توطيد مفهوم المواطنة وجمع الاسرى العربية؟

- ما هو دور شبكات التواصل الاجتماعي في ترسيخ قيم المواطنة؟

-ما هو تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الاتصال الأسري ؟

- ما هو أثر الوسائط الجديدة للاتصال على تلاشي قيم التواصل الأسري وخصائص المجتمع التراحمي؟

-ما هي السبل الكفيلة بتسهيل استعادة الأسرة لدورها الرئيسي في التربية والتوجيه؟

-كيف يمكن الاستفادة من الجوانب الإيجابية لوسائل الاتصال الجديدة؟

-ما هي الآليات التي يمكن من خلالها القضاء على الأمية التكنواتصالية للآباء والأمهات لتسهيل عملية التوجيه على مستوى الأسرة ؟

فرضيات البحث:

-تشكل شبكات التواصل الاجتماعي في ظل مفهوم المواطنة الرقمية محطات لتعميق القيمة المضافة للأفراد .والتي تختلف بين المواطنة المحلية والقومية .

- يمنع استخدام وسائل التواصل الاجتماعي المفرط الامان الاجتماعي لأفراد الأسرة

-يصبح الفرد معزولا عن محيط الأسرة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي

- الامان والحياة لإفراد الأسرة مرتبطة بعالم الافتراض بشكل كلي .

المنهج المستخدم في البحث:

إن المنهج المستخدم في البحث هو المنهج التحليلي الوصفي الذي يربط المعلومات الوصفية بواقع دور الأسرة وتنمية وتعزيز روح المواطنة وعلاقتها مع تطبيقات التواصل الاجتماعي وتحليل انعكاساتها السلبية والايجابية على الأسرة وتأثير الأفراد بهذه الوسائل .

تحتوي الدراسة على ثلاثة محاور:

أولا :الإعلام العربي ودوره في المجتمعات :

الإعلام أحد أهم وسائل الشعوب في الحصول على المعارف والمدركات، ومواكبة مختلف الأحداث والقضايا على الصعيدين المحلي والدول. بالإضافة إلى" قدرة الوسائل الإعلام ية على إبراز دورها التنويري في سبيل نهضة الوطن وتقدم المواطن، وصنع مجتمع متجانس ومستقر لذ يشدد د. مصطفى المصمودي على اهمية الإعلام العربي الجديد الذي يرتكز على توعية الراي العام المحلي والعالمي من خلال المخزون التاريخ العربي والاسلامي لهذه المنطقة [1]" ، و تعزيز ثقافة المواطنة وغرس روح الانتماء ، وتعزيز الحس الوطني لدى أفراد المجتمع، والتشجيع على المشاركة في الحياة العامة عن طريق دعم قيمة الحوار في المجتمع "ودعم المشاركة الفاعلة للمواطنة سواء بالحرية في اتاحة المعلومات للجمهور أو منحهم حق الانتفاع بها، وكذلك توفير المساحة الكافية للمواطن الواعي للمساهمة في صنع القرار في مجتمعه[2] ".

[1] - مصطفى المصمودي ،النظام الإعلامي الجديد، عالم العرفة الكويت عدد 94، 1985، ص 264.

[2] - ندوة ،" وسائل الإعلام في المملكة العربية السعودية ودورها في تنمية الهوية الوطنية المستدامة للمواطن والمجتمع " ، ديسمبر 10, 2019 من مداخلة الدكتور سعد بن سعود بن محمد آل سعود عميد كلية الإعلام والاتصال في جامعة الإمام محمد بن سعود- https://sa-affairs.com/2019/12/%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D9%88%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/ .

فان مهمة الإعلام تكمن في التعبير عن قضايا وهموم مختلف لشرائح المجتمع وتمثيل مصالحها، وصولاً إلى تكوين رأي عام مستنير من خلال الالتزام بمواثيق الشرف المهنية.

لذا لم تعد مهمة وسائل الاتصال نقل الأخبار والمعلومات فحسب، بل أصبحت أداة لتوجيه الأفراد والجماعات وتكوين مواقفهم والاجتماعية والسياسية والتأثير في الرأي العام والجماهير على افراد الاسر في المجتمعات كافة .

-دور الإعلام العربي بالاستقرار الوطني:

اذن اصبح الإعلام العربي "قوة وطنية، تساهم في الاستقرار الوطني في الدول العربية والعالمية، لكونه يساعد على تثقيف المواطن العربي ونقل الصورة الحقيقية لحياته الجديدة وآماله المرتقبة[1]" . وكذلك "يعتبر الإعلام أداة لتقوية للمناعة الداخلية في الدول العربية [2]"، وتعزيز مكانة الأمة الوطنية بين الأمم في مختلف أرجاء العالم، وسلاح للوقاية والدفاع والهجوم. الوقاية من كل ما يمكن أن يهدد كيان هذه الأمة العربية من أخطار فكرية وأوبئة ثقافية، وسلاح هجوم يستخدم في والوقت اللازم ضد الأعداء في مختلف الحروب الإعلام ية والنفسية، لكن مع انتشار التكنولوجيا الجديدة في الوطن العربي باتت مهمة الإعلام الجديد طرح مسائل مهمة في علاقة التكنولوجيا بالأسر وانعكاسها على روح المواطنة بين الافراد .

1-أهمية الإعلام الجديد.

الإعلام الجديد هو مصطلح حديث يتضاد مع الإعلام التقليدي كون الإعلام الجديد لم يعد فيه نخبة متحكمة أو قادة إعلاميين بل أصبح متاحا لجميع شرائح المجتمع وأفراده الدخول فيه واستخدامه، والاستفادة منه طالما تمكنوا وأجادوا أدواته.

إذن لا يوجد تعريفا علميا محددا يحدد مفهوم الإعلام الجديد بدقة إلا أن لهذا الإعلام الجديد مرادفات عدة.

يطلق على الإعلام الجديد العديد من المسميات والمصطلحات ومنها:

الإعلام الرقمي، الإعلام التفاعلي، إعلام المعلومات، إعلام الوسائط المتعددة، الإعلام الشبكي الحي على خطوط الاتصال(Online Media) ، الإعلام السيبروني(Cyber Media) ، والإعلام التشعيبي . Hyper Media

تعريف الإعلام الجديد

الإعلام الجديد هو العملية الاتصالية الناتجة من اندماج ثلاثة عناصر:

[1] - مجدي محمود، قواعد القوة في الفكر السياسي المعاصر، دار الفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2016، ص 715 .

[2] - محمد بن سعيد الفطيسي ، دور وسائل الإعلام في تشكيل صورة الدولة، صحيفة الوطن العمانية ، 12 يوليو 2020.

1- الكمبيوتر و الهواتف الذكية .

2- الشبكات الالكترونية .

3- الوسائط الالكترونية المتعددة.

وسائل الإعلام الجديد:

تعددت وسائل الإعلام الجديد وأدواته، واخذت تزداد تنوعاً ونمواً وتداخلاً مع مرور الوقت، ومن هذه الوسائل يشير اليها فهد بن عبدالرحمن الشميمري في كتابه : " بان المحطات التلفزيونية التفاعلية، والكابل الرقمي، والصحافة الإلكترونية، ومنتديات الحوار، والمدونات، والمواقع الشخصية والمؤسساتية والتجارية، ومواقع الشبكات الاجتماعية، ومقاطع الفيديو، والإذاعات الرقمية، وشبكات المجتمع الافتراضية، والمجموعات البريدية، وغيرها [1]" .

بالإضافة إلى" الهواتف الجوالة التي تنقل الإذاعات الرقمية، والبث التلفزيوني التفاعلي، ومواقع الانترنت، والموسيقى، ومقاطع الفيديو، والمتاجرة بالأسهم، والأحوال الجوية، وحركة الطيران، والخرائط الرقمية، ومجموعات الرسائل النصية والوسائط المتعددة"[2].

أنواع وسائل التواصل الاجتماعي :

نعيش اليوم في زمن مواقع التواصل الاجتماعي، إذ لا نجد هاتفا محمولا من دون التطبيقات التي تسمح بالتواصل عبر شبكة الانترنت. حتى إنّنا تمادينا وأصبحنا نقضي معظم أوقاتنا أمام شاشات هواتفنا، ووصل البعض منا إلى درجة الإدمان المتواصل لا يفارق استخدامه لحين النوم . هذا الأمر رتّب مخاطر عدّة على نمط الحياة تمثلت في انعدام الحياة الاجتماعية والتواصل الشفهي مع مَن حولنا. وعلى رغم الانتقادات التي تطال مواقع التواصل الاجتماعي، إلا ان لهذه الأخيرة فوائد كثيرة، ومساهَمة كبرى في العولمة. نستعرض وإياكم لائحة بأفضل وأشهر تطبيقات التواصل الاجتماعي والمواقع الأكثر استخداماً وفقاً لما نشره موقع"abcnewspoint" وهي:

[1] - فهد بن عبدالرحمن الشيمري، التربية الاعلامية كيف نتعامل مع العالم ، الرياض ، 2010،ص 346.

[2] - سيليا دولافارين ، التكنولوجيا الرقمية في مواجهة وسائل الإعلام التقليدية ، صحيفة الشرق الاوسط اللندنية، العدد ، 14838، 14 يوليو 2019 .

1-فايسبوك

موقع "فايسبوك" هو الموقع الأشهر على الإطلاق. يسمح بنشر الصور والآراء، ومراسلة الأصدقاء. حيث اقتصر هذا الموقع بدايةً على طلاب جامعة "هارفرد" الأميركية، وكان مارك زوكربيرغ، مبتكر "فايسبوك"، طالبًا فيها. ثمّ سرعان ما انتشر هذا الموقع في العالم كلّه.

"2-تويتر"

تويتر" هو ثاني أشهر موقع للتواصل الاجتماعي عالميا، يسمح لمستخدميه بكتابة "التغريدات" وقراءتها. إلّا أنّ هذه التغريدات قصيرة. أُطلِق الموقع عام 2006، ويضم حالياً حوالى 500 مليون مستخدم، ومنهم المشاهير والسياسيون الذين يستخدمونه لإبقاء متابعيهم على علمٍ بآخر أخبارهم ونشاطاتهم. هذا الموقع مسؤول عن إطلاق الهاشتاغ (#) وهو رمز للكلمات الأكثر تداولًا. قبل "تويتر" كان استخدام الهاشتاغ مقتصرا على الأرقام في الهواتف.

3- لينكدإن(LinkedIn)

لينكدإن هو ثالث أشهر موقع في العالم، موجه للمحترفين، إذ هو مخصّص لإيجاد فرص عمل. تأسس الموقع في كانون الأول من العام 2002، وأطلق رسميًّا في 5 أيار من العام 2003. يستخدم أكثر من 259 مليون شخص هذا الموقع من ما يقرب من 200 بلد مختلف حتى العام 2013، وهو متوافر بعشرين لغة.

-4بينتيريست(Pinterest)

يسمح بينتيريست لمستخدميه بتحديد صفحة أو موقع معيّن وتعليقه على لائحتهم. يستخدم هذا الموقع للتخزين والجمع والتبادل. والعناصر التي تُحفظ، يُطلق عليها اسم "بينز"، أي دبابيس. كما يسمح بينتيريست بمتابعة اهتمامات الأصدقاء وأفراد العائلة. في شباط 2013، كان عدد مستخدميه 48.7 مليون، وهو في تصاعد.

5-غوغل بلاس:

تملك شركة "غوغل" تطبيق "غوغل بلاس" الذي يتيح لمستخدميه إنشاء صفحة خاصة بهم تحتوي على صورتهم، ومعلومات شخصية، كالسيرة الذاتية. ويسمح للمستخدمين بتبادل الصور مع الأصدقاء أيضًا. كما يضمُّ زر "بلاس1" مشابهاً لزر "لايك" في موقع "فايسبوك".

6-تمبلر

ابتكر ديفيد كارب موقع "تمبلر" عام 2006. ويمكن مستخدميه نشر ما يريدون من صور وفيديوات ونصوص على شكل مدوّنة قصيرة. كما يمكنهم تبادل الروابط مع باقي المستخدمين. ورمز الهاشتاغ (#) هو

الطريقة المثلى التي تمكن المتتبعين من إيجاد ما نشره المستخدم. في الوقت الحالي، يضمّ تمبلر أكثر من 213 مليون مدوّن.

7-انستاغرام

يُستخدم "انستاغرام" لتبادل الصور والفيديوهات بواسطة الهاتف. ابتكره مايك كريغر وكيفن سيستروم، وأطلقاه قبل ست سنوات في تشرين الأول 2010. حالياً، يضم الموقع أكثر من 300 مليون مستخدم. ويمكن المستخدمين ربط حسابهم على "انستاغرام" بحساباتهم في مواقع أخرى كـ"فايسبوك" و"تويتر"، حتّى تُنشر الصورة في مختلف المواقع في الوقت نفسه. منذ إنشاء "انستاغرام"، انتشرت نَزْعات عدّة كالسلفي، ثروباك (Throwback)، هاشتاغ نشاطات نهاية الأسبوع.

8-في كي(VK)

موقع روسي يُستخدم في أوروبا أيضًا. وعلى الرغم من أنّه متوافر بعدة لغات، إلّا أنّ اللغة الروسية هي الأكثر شيوعًا فيه. يضم الموقع حاليًّا أكثر من 280 مليون شخص، ويُستخدم بشكلٍ أساسي بهدف المراسلة، وتبادل الرسائل، الصور، الفيديوهات، النصوص، الخرائط، الملفات... كما يمكن المستخدمين من نشر أخبار ومقالات من المجلات، وإبداء إعجابهم بها.

9- فليكر

يسمح لمستخدميه بنشر صور وفيديوهات، هذا الموقع استحوذت عليه شركة Yahoo عام 2005. وهو بات يضمّ أكثر من 87 مليون مستخدم حتى العام 2013. ويقدم الموقع ثلاثة أنواع من الحسابات: الأوّل مجاني مع مساحة محدّدة للتخزين، الثاني مجاني وبنفس المساحة لكن دون الإعلانات، الثالث يقدّم ضعف المساحة.

10-فاين(Vine)

تأسس الموقع في حزيران من العام 2012، ومنذ ذلك الحين يسمح لمستخدميه بتعديل وتسجيل وتحميل أفلام تتراوح مدتها من 5 إلى 6 ثوانٍ. ويمكن المستخدمين متابعة بعضهم وإعادة نشر ما نشره الآخرين. كذلك، بإمكانهم نشر الفيديو على كلٍ من "تويتر" و"فايسبوك" في الوقت نفسه

خصائص الإعلام الجديد

يتميز الإعلام الجديد بالعديد من الخصائص ومنها:

1- **التفاعلية :** حيث يتبادل القائم بالاتصال والمتلقي الأدوار، وتكون ممارسة الاتصال ثنائية الاتجاه وتبادلية، وليست في اتجاه أحادي، بل يكون هناك حوار بين الطرفين.

2- **اللاتزامنية :** وهي إمكانية التفاعل مع العملية الاتصالية في الوقت المناسب للفرد، سواءا كان مستقبلاً أو مرسلاً.

3- المشاركة والانتشار: يتيح الإعلام الجديد لكل شخص يمتلك أدوات بسيطة أن يكون ناشراً يرسل رسالته إلى الآخرين.

4- **الحركة والمرونة :** حيث يمكن نقل الوسائل الجديدة بحيث تصاحب المتلقي والمرسل، مثل الحاسب المتنقل، وحاسب الانترنت، والهاتف الجوال، والأجهزة الكفية، بالاستفادة من الشبكات اللاسلكية.

5- **الكونية :** حيث أصبحت بيئة الاتصال بيئة عالمية، تتخطى حواجز الزمان والمكان والرقابة

6- **اندماج الوسائط :** في الإعلام الجديد يتم استخدام كل وسائل الاتصال، مثل النصوص، والصوت، والصورة الثابتة، والصورة المتحركة، والرسوم البيانية ثنائية وثلاثية الأبعاد،....إلخ.

7- **الانتباه والتركيز :** نظراً لأن المتلقي في وسائل الإعلام الجديد يقوم بعمل فاعل في اختيار المحتوى، والتفاعل معه، فإنه يتميز بدرجة عالية من الانتباه والتركيز، بخلاف التعرض لوسائل الإعلام التقليدي الذي يكون عادةً سلبياً وسطحياً

8- **التخزين والحفظ :** حيث يسهل على المتلقي تخرين وحفظ الرسائل الاتصالية واسترجاعها، كجزء من قدرات وخصائص الوسيلة بذاتها.

بالطبع فان استخدام هذه التطبيقات من قبل افراد الاسر التي باتت توجد حسابات مختلفة لك فرد من افراد سوف يترك الاثار السلبية على العلاقة التلاحمية التي تتمتع بها الاسر في علاقاتهم الحميمة الترابطية والاجتماعية والتي ستحد منها تدرجيا بسبب ارتباط الافراد بهذه "التطبيقات مما سيادي الى عزل اجتماعي في داخل البيت بين الافراد[1] ".

شبكات التواصل الاجتماعي وتعزيز مفهوم المواطنة :

إن دور شبكات التواصل الاجتماعي في صناعة المواطنة يرتبط بتأثيرها في تشكيل هوية الفرد الوطنية، أكبر المتفاعلين من شبكات التواصل الاجتماعي ، في أبعادها الترويحية والفكرية والثقافية والتعليمية والتشريعية والتحفيزية، والتمكين وترسيخ مستويات عالية من الثقة في كفاءة الشباب وبناء قدراته، وما تطلبه المواطنة "من فكر واعٍ مدرك لمسؤولياته، وشعور بواجب التضحية والعمل من أجل الوطن، وترسيخ قناعات إيجابية، منطلقات تتيح للمواطنة[2] "،عبر توظيف هذه الفضاءات المفتوحة، فرص مواجهة حالات التشاؤم والاحباط والسلبية والنظرة الضيقة في ثقافة البعض، وحواراته وردأة الفعل التي تتخذ مواقف مغايرة ، خاصة عندما يكون الحديث عن مثل المواطنة الحقوق والواجبات والمسؤوليات.

[1] - عباس مصطفى صادق، الإعلام الجديد، المفاهيم والوسائل والتطبيقات، دار الشروق، عمان،2008 ، ص 216.

[2] - إبراهيم ناصر، المواطنة، مكتبة الرائد العلمية، عمان،2003،ص40.

تشكل المواطنة بذلك إطار لاكتشاف اتجاهات الافراد وموطن القلق الذي يعانيه، لتضع مؤسسات الدولة يدها في مساعدته على تجاوزها، فهي بذلك دعوة صريحة للمؤسسات لقراءة جديدة لموقع المواطنة وتقييم متطلباتها، تتناول الحالة الراهنة والأبعاد المستقبلية المرتبطة بها، ومستوى الجاهزية المؤسسية في التعامل معها بفكر مستنير وبرامج عمل تحتوي الشباب وتوجيه طاقاتهم نحو تعميق ثقافة الابتكار والاختراع والموهبة، وبالتالي بناء المناخات الإعلام ية والتوعوية والتثقيفية الداعمة للشباب كتعزيز جودة التعليم وترقية أساليب التوعية والتثقيف وإيجاد حاضنات للشباب تستقطب أفكارهم وتتيح لهم فرص النقاش وإبداء الرأي وتمنحهم فرص الثقة في أنفسهم، والمرونة في التشريعات الداعمة لعمل الافراد.

دور شبكات التواصل في تعزيز المواطنة :

تأتي شبكات التواصل الاجتماعي في ظل "مفهوم المواطنة الرقمية كمحطات لتعميق القيمة المضافة لها في الدول لتحقيق غاياته وتنمية موارده وتوجيهها نحو تحقيق منافعه والترويج له وتحفيز أبنائه على المحافظة على منجزاته[1] "، والسمو بممارساتهم في ظل شعور الفرد المستخدم لها، بأنه يحمل رسالة المواطنة الداعية الى السلام والوئام والتعارف والحوار، ويمارس دوره الوطني في ظل التزام بالقواعد والأسس والاخلاقيات ومنهجيات الذوق، والحرص على مصداقية الكلمة ودقة المعلومة ساعيا نحو تقديم الأفضل، مدركا لحدود مسؤولياته، عارفا بما علية من واجبات وما له من حقوق وآلية الحصول عليها والطريقة المناسبة لإيصالها لمتخذي القرار والمؤسسات عبر هذه "الشبكات وفق منظومة القوانين والتشريعات، لتكون تعبيراته ووجهات نظره وتغريداته عبر التويتر والفيس بوك [2]"، وغيرها نابعة من فهم عميق لمسؤولياته الوطنية ، واستثمار لجانب الخصوصية والمرونة والتنوع في طريقة تناول المحتوى الوطني، على شكل كلمات وعبارات محددة مختصرة أو جمل مطولة، وعرض للتجارب والمبادرات والرسوم والأشكال والصور والفيديوهات عبر قنوات اليوتيوب وغيرها. هذا من شأنه أن يعزز من وقوفه في وجه من يحاول أن يقلل أو يشوّه صورة المنجز الوطني، بما يتيحه من شواهد حية ودلائل شاهدة على عظمة هذا المنجز وشموخه.

مفهوم المواطنة :

قد يخطئ العديدون عندما يُعرّفون المواطنة على أنها حب الوطن، فهذا التعريف مرتبط بمصطلح آخر وهو الوطنيّة، في حين أن المواطنة تعرف على أنّها: "الصفة التي تُمنح للمواطن والتي تتحدد بموجبها عدة أمور منها" الحقوق، والواجبات "".

[1] -د. الصادق رابح، الإعلام والتكنلوجيا الحديثة، دار الكتاب الجامعي، 2004 ،ص64 – 65.

[2] - السيد بخيت، الانترنت وسيلة اتصال جديدة ، الجوانب الإعلامية والصحفية والتعليمية والقانونية، العين، دار الكتاب الجامعي، 2004 ،ص50.

ومن هنا فإن يمكن التشديد على ان للمواطنة خصوصيّة خاصة لا توجد في صفة أخرى، فهي تتضمن انتماء المواطن لوطنه النابع من حبه له، وخدمته له في كافة الأوقات والأحيان، واحترام المواطنين الآخرين الذين يعيشون معه على الأرض ذاتها، والذين يتقاسم وإياهم الغذاء، والشراب، والماضي، والحاضر، والمستقبل.

تشكل المواطنة علاقة محددة بالمواطنين ضمن القانون المعمول به في الدولة، "حيث تربط هذه العلاقة بين الدولة بكافة أركانها، وبين الإنسان الذي مُنح صفة مواطن. وقد فرّقت بعض الجهات بين مفهومي الجنسيّة والمواطنة، حيث إنّ الجنسية تعطي للمواطن حقوقاً إضافيّة؛ كحق حمايته وهو في الخارج من أي اعتداء، في حين لم تفرّق جهات أخرى بين هذين المفهومين[1]".

فالمواطنة هي من حق كل إنسان ترتبط بطبيعته و انتماءات عدة ، تأتي في مقدمتها الأرض التي تعد الموطن الأول والأخير. فالمواطنة قيمة متجذرة، وإرثاً يفتخر به، وسلوكاً يمارس عبر الأجيال والأزمنة.

والمواطنة من القضايا ذات الأبعاد السياسية والاجتماعية التي تعبر عن انتماء المواطن لوطنه وحبه له، وتدل على مستوى مشاركة وتفاعل أفراد المجتمع في الدفاع عن الوطن ومواجهة التحديات التي تعترضه، والمحافظة على مكتسباته. إلى جانب الوعي بالحقوق والواجبات المشتركة. كما أن كل المواطنين الذين يعيشون على أرض الدولة هم شركاء في الوطن ومعنين بالمواطنة من خلال العمل المشترك الذي يحقق المصلحة الخاصة والعامة.

المواطنة في التفكير العربي:

فالمواطنة بالمفهوم العربي مقرونا بالسعي الى المساواة والمطالبة بالعدل والانصاف وممارسة المشاركة السياسية بالنسبة لجميع من يحمل جنسية الدولة.

ومن هنا فإن الترجمة العربية لمصطلح Citizenship بالمواطنة "يمكن اعتبارها ترجمة مقبولة وموفقة حيث رأى فيها الباحثون والمفكرون العرب تأصيلا للمفهوم وتقريبا له من ذهن الانسان العربي, وربطه بفكرة الوطنية ذات الاهمية المركزية في العمل المشترك بين جميع المواطنين. ويتضح هذا الفهم الايجابي لمدلول المواطنة[2] ".

لقد تختلف المواطنة في عالمنا العربي بين التعريف المحلي بين دولة ودولة بحسب المكونات المذهبية والاثنية والقومية التي تنظر اليها بطريقتها الخاصة .**وتعرّف المواطنة** بعدة تعريفات فهي مأخوذة في العربية من الوطن: وهو " موطن الإنسان ومنزله"، ويقول ابن منظور عن المواطنة بانها" مصدر الفعل واطن بمعنى شارك في المكان إقامة ومولد[3] ".

[1] - على الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة القومية ،مجلة المستقبل العربي – مركز دراسات الوحدة العربية السنة 23، العدد 264، 2001،ص،123.

[2] - علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية ، صحيفة البيان الاماراتية، 26 اغسطس 2000.

[3] - ابن منظور، لسان العرب ، دار إحياء التراث العربي، ط2 ، بيروت ، 1993، ج41 ، ص 338.

كما أن المواطنة هي تلك العلاقة بين الفرد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تضمنته تلك العلاقة من واجبات وحقوق متبادلة. وهي: الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار المصيرية.

وفي ظل التعريفات السابقة يمكن القول أن المواطنة بحسب ميشال مان بانها :"هي المشاركة والتكامل بين المواطن ووطنه من خلال التزامه بالمعتقدات والقيم والمبادئ الأخلاقية والأنظمة والقوانين، في علاقة تبادلية بالحقوق والواجبات وتفاعل إيجابي ما بين المواطن والمجتمع والدولة. ومما لاشك فيه أن جميع مؤسسات المجتمع منوطة بتعزيز مفهوم المواطنة لدى أفراد المجتمع[1]".

ووفقا لأهمية مضمون المواطنة يمكن القول بان الإعلام يعد من أحد أبرز مؤسسات التنشئة الاجتماعية، حيث يقوم بدور مهم ومؤثر في تشكيل منظومة القيم المجتمعية، لدرجة أن ما يقارب 70% من الصور التي يشكلها الفرد عن عالمه مستمدة من وسائل الإعلام ، دون إغفال الدور المهم الذي تقوم به الأسرة والمؤسسات الدينية والتعليمية الذي يعكس نفسه على الاسرى وتركيبة افرادها الداخلية .

ثانيا - العلاقات الأسرية مع الإعلام الجديد .

لقد غيرت وسائل الاتصال الحديثة والطفرة التكنولوجية التي حدثت في السنوات الأخيرة، معالم كثيرة في حياتنا الاجتماعية والمهنية والثقافية والعائلية.

فهذه التحولات التكنولوجية المتسارعة التي لم يستوعبها مجتمعنا ، بحسب عدد من الخبراء في مجال علوم التربية، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، وعلوم الإعلام والاتصال، حيث بدأت بخلق مفاهيم مستحدثة في العلاقات الأسرية، كما أسهمت في إعادة تشكيل مفهوم الأسرة بمعايير جديدة "معولمة"، قد تبتعد نسبيا أو كليا في بعض الأحيان عن قيمنا العربية والإسلامية والأخلاقيات والسلوكيات التي يجب أن تسود في المجتمع، وتعتبر الأسرة المؤسسة الاجتماعية الأولى ، والركيزة الأساسية التي يرتكز عليها المجتمع في تشكيل أبنائه لما لها من دور فريد في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية لأبنائها ، وباعتبارها المصدر الأول لإشباع حاجات الفرد النفسية ، والاجتماعية ، فهي المصدر الأول الذي يكتسب منه الفرد مشاعره الانتمائية بما تمنحه من حب ورعاية ومكانة وأمن في تعزيز المواطنة في المجتمعات العربية والعالمية والذي يلعب الإعلام الدور الاساسي في توطيد هذه المفاهيم المجتمعية حيت بات الإعلام الحديث يسيطر على كل الافراد .

[1] - ميشل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية ، ترجمة عادل الهواري وسعد مصلوح ، مكتبة الفالح – الكويت ، 1984 ص 444

الظواهر التي صاحبت الإعلام الجديد:

يتميَّز الإعلام الجديد عن الإعلام التقليديّ بوسائله الحديثة والتقنية فالإعلام الجديد" يعتمد على جهاز الحاسوب، والإنترنت، والهاتف المحمول، أو الجوّال[1] "، بينما يعتمد الإعلام التقليديّ على التلفاز، والصُّحف الورقيّة، والمذياع، ولذلك يُطلَق على الإعلام الجديد مجموعة من المُسمَّيات، هي: "الإعلام الرقميّ، والإعلام التفاعُليّ، وإعلام الوسائط المُتعدِّدة، والإعلام التشعيبيّ، وغيرها".

أمّا عناصر الإعلام الجديد، فهي: جهاز الحاسوب، وشبكة الإنترنت، والوسائط المُتعدِّدة، إذ إنّه يندمج مع تلك العناصر، لذا يتمّ إنتاج عمليّة اتِّصال مُتطوِّرة ترتكز على الوسائل التي تُتيح خيارات مُتنوِّعة للعرض، والمشاركة، والتفاعُل اللحظيّ، وذلك من شأنه أن يُفسح المجال لتنوُّع أكبر في خدمات النقل، وتحرير الأخبار، مع إمكانيّات التفاعل الفوريّ بين المُرسل، والمُتلقِّي .

تتَّخذ وسائل الإعلام الجديد شكلاً تفاعُليّاً أكثر وضوحاً مع مرور الأيّام؛ لما تتمتَّع به من إمكانيّات في سهولة المُعالجة، والتعديل، والتخزين، وإمكانيّة الاسترجاع، أو البحث مُجدَّداً، فتتعدَّد هذه الإمكانيّات في وسائل الإعلام الجديد، وهي:

-**المُدوَّنات** ""تُعتبَر المُدوَّنات من أقدم وسائل الإعلام الجديد[2] "، إلّا أنّها لا تزال تُواكب الوسائل الإعلام يّة المُستحدَثة مُؤخَّراً، حيث تتمّ من خلالها مشاركة المحتوى المقروء، والمسموع، والمرئيّ، كما يمكن تصنيف ذلك المحتوى حسب فئات مُعيَّنة، وهي أيضاً بيئة تفاعُليّة بين المُهتمِّين بالمحتوى المنشور عليها .

-**تقنية الو اقع الافتراضيّ** : هذه التقنية صُمِّمت ، لمزيد من التفاعُل الحسّي الذي يشعر به المُتلقِّي عند عَرض المحتوى عليه، فمن خلال تقنيات سَمعيّة، وبصريّة مُتطوِّرة، يمكن التعبير عن حدث ما، ليشعرَ المُتلقِّي وكأنّه جزء من الموقف، فهي تجربة تغمرُ المُستخدِمَ بتفاعُل أكبر عدد مُمكن من حواسّه، وخياله، وذهنه، بالإضافة إلى تقنية الرؤية الشاملة 360 درجة، وتُستخدَم هذه التقنيات في الفيديوهات، والألعاب، كما يُنظَر إليها على أنّها المستقبل الواعد في تطوُّر وسائل الإعلام الجديد الذي ينقلها إلى مرحلة جديدة تُشكِّل تجربة مختلفة بكلّ مُستوياتها.

-**وسائل التواصُل الاجتماعيّ**:تُعتبَر هذه الوسائل الأكثر شيوعاً، لما تتمتَّع به من خصائص تُتيح للمُستخدم المشاركة، والتفاعُل اللحظيّ مع ما يستجدّ من أحداث، وآراء، ومواقف في مَشهد يُمكِّن المُستخدِم من أن يكون المُرسِل، والمُتلقِّي معا في الوقت ذاته ، وِفقاً للبُنية التفاعُليّة التي صُمِّمت على أساسها تلك المواقع.

---

[1] - خالد محمد غازي، الصحافة الإلكترونية العربية الالتزام و الانفلات في الخطاب والطرح الكاتب ، وكالة الصحافة العربية ناشرون ، مصر 2016،ص 67-68.

[2] - عبد الرزاق محمد، ضغوطات الحاضر وتحديات المستقبل، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2011، ص263.

ولذلك يقضي المُستخدِم العادي لتلك المواقع قرابة اكثر من ساعة في تصفُّحها خلال اليوم الواحد، ومن المُحتمَل أن يرتبط مُستقبِل وسائل الإعلام الجديد بشكل أوثق مع منصّات وسائل التواصُل الاجتماعيّ في تقصي ومعرفة الاخبار ، خاصّة إذا تمّ دَمْجها مع وسائل أخرى، كتقنية الواقع الافتراضيّ، أو ما يشبه ذلك.

الصحافة الإلكترونيّة: "تتشابه مع المُدوَّنات في طبيعة تكوينها [1]"، وآليّة التفاعُل فيها، وشكل، ومضمون المحتوى المَعروض عليها، إلّا أنّ التركيز فيها يكون على الأخبار بأنواعها، وقد ساهم المُستخدِمون لشبكات التواصُل الاجتماعيّ في تفوُّقها على الصُّحف التقليديّة في انتشارها، ومدى الإقبال عليها، وكذلك في توجيه المُعلِنين إلى مُضاعَفة تركيزهم على الميدان الإلكترونيّ؛ بهدف الترويج لمُنتَجاتهم، الأمر الذي ساهم في انخفاض إيرادات الإعلانات في الصُّحف الورقيّة، وضاعفها في الصُّحف الإلكترونيّة، وهذا مُؤشِّر على تحوُّل اهتمامات الجمهور.

ألعاب الفيديو: تلك الوسيلة التي يُنظَر إليها على أنّها مُصمَّمة؛ للمرح، والتسلية، هي بشكلٍ، أو بآخر عامل مُؤثِّر، ومُؤسِّساً لثقافة إعلاميّة يوميّة تجعل المُستخدِمين ضمن عالم افتراضيّ، له سياساته، وثقافته، وأعرافه.

الظواهر المُصاحبة لانتشار وسائل الإعلام الجديد أنتجت وسائل الإعلام الجديد عدداً من الظواهر المُنبثِقة عن مدى الإقبال الواسع على استخدام هذه الوسائل من مختلف فئات المجتمع، وشرائحه، ومن تلك الظواهر ما يلي:

التقليل من احتكار المُؤسَّسات الكُبرى للخبر، ونشوء منابر جديدة، ومُتنوِّعة؛ للتعبير عن الرأي، فكلُّ إنسان بإمكانه أن يرسل، ويستقبل الأخبار، ويشارك في التعليق عليها أينما كان، وفي أيّ وقت، ودون أن تكون المُؤسَّسة الإعلام يّة، أو وكالات الأنباء بالضرورة جزءاً من تلك العمليّة، حيث أصبح الجمهور يتولّى جزءاً كبيراً من العمليّة الاتّصالية فيما بينهم، وهذا ما يُسمَّى (ظاهرة إعلام الجمهور للجمهور).

ففي هذه التقنيات يمكن الإتاحة لغير المُتخصِّصين، لمُمارسة دور (المواطن الصحفيّ)، حيث ساهم ذلك في ظهور مضامين، وأشكال ثقافيّة، وإعلاميّة أكثر تنوُّعاً، وإبداعاً. من حيث تسليط الضوء على قضايا لم تتناولها وسائل الإعلام التقليديّة، فالأمر الذي يزيد من الضغط على الوسائل التقليديّة، وقد يُؤثِّر في سياساتها التحريريّة.

ومن هنا نرى بان شبكات التواصُل الاجتماعيّ تشكيل لمُجتمعات افتراضيّة تجمعهم قضاياهم، واهتماماتهم، وحواراتهم، دون قيود المكان، والزمان، والهويّة، والانتماء، وذلك يُؤسِّس لتشكيل بيئة تفاعُليّة مَرِنة، وسريعة التفعيل، بأقلّ قَدر من المُحدِّدات المُعيقة. إظهار موضوع الإعلام المُتخصِّص؛ حيث تتكوَّن

[1] -عبد الرزاق محمد، مرجع سابق ،ص52.

ظاهرة تفتيت الجماهير من جماهير عريضة، إلى جماهير فئويّة صغيرة، تجمعها منصّة واحدة، ضمن إطار مُحدَّد، وخطاب إعلاميّ يُراعي تلك الفئات، ويستهدفها.

ولابد من القول بان أدوار وسائل الإعلام وتأثيرها على شخصية الفرد والمجتمع تتباين من تفاعُلات المجتمع مع ما يتعرَّض له بمتابعته لوسائل الإعلام المُتنوِّعة، إلّا أنّ حصول التأثير في الجمهور يكاد يكون حتميّاً باختلاف نسبته، ومظاهره، علماً بأنّ ممّا ينبغي على وسائل الإعلام اليوم هو بناء الثقة مع المتلقي ، والمُحافظة على علاقاتها مع الجمهور، بحيث يكون المُحتوى المُقدَّم للجماهير مُرتبِطاً بالتنمية الحقيقيّة المفيدة لهم، بمُختلف أشكالها.

لذلك نرى بان الإعلام هو عنصر مُؤثِّر في الحرب، والسلم، والتعليم، والبطالة، ومَحو الأُمّية، والطبقيّة، ونَبذ العُنصريّة؛ ولذلك كلّه يجب على صُنّاع المضامين الإعلام يّة أن يرضوا بأن يكونوا مسؤولين ذاتيّاً، وأخلاقيّاً عن كلّ ما يُقدِّمونه للمجتمع.

لأنّ قرارات، وآراء الناس تعتمدُ بشكل ما على ما يَرِدها من معلومات، وحقائق عَبر وسائل التواصُل، والإعلام، فبالإمكان تغييب بعض الحقائق، أو إطالة أَمَد النِّزاعات، أو حَلّها؛ ولذلك يمكن التصدّي لتلك الحملات الإعلاميّة غير المُنصِفة من خلال وَعي المجتمع، واطِّلاعه، وتثقيف شبابه، وتفعيل أدوارهم بالمجتمع.

وفي المقابل يمكن الوقوف امام منافع وسائل الإعلام والتواصُل حيث يمكن مواجهة الضرر المُحتمَل الناتج عن الاستخدام السلبيّ لوسائل الإعلام ، والتواصُل عن طريق منافسته بالاستخدام الإيجابي النافع لها ، حيث إنّ هناك العديد من الفوائد التي تُمكِّن الشباب، واليافعين من استثمار الإنترنت بما يعود عليهم بالارتقاء، ومنها ما يلي:

-يتيح الإنترنت عالَماً مفتوحاً لمُستخدِميه، لان البحث في الإنترنت يُوفِّر الوقت، والجُهد، حيث يوفِّر مصادر تكاد تكون غير محدودة، ويُقدِّم إجابات مُتنوِّعة تتعلَّق بالمسائل المُعقَّدة، الأمر الذي يُؤدّي إلى تنمية الموهبة، والمقدرة على استخدام الإنترنت، مع العِلم بأنّ المدارس، والجامعات، تُدرك أهمّية تفعيل هذا الدور، وتُؤسِّس، لبناء تفاعُل مُنضبِط، وواعٍ في استخدام الطلبة للإنترنت، ووسائل التواصُل الحديثة.

-تُعطي المواقع، والبرامج فُرصاً حقيقيّة للتعلُّم عن بُعد، وتُمكِّن الطالب من تحقيق المُتعة، والفائدة، وذلك باستخدام الوسائل التوضيحيّة، والرسوم المُتحرِّكة، والمُسابقات، وحتى ألعاب الفيديو التي منها ما هو مُصمَّم؛ لأهداف تعليميّة، وهي بوّابة؛ لتنمية المهارات، وصَقل المواهب.

والجدير بالذكر أنّ الرابح هو مَن يستثمرُ هذه الموارد أوّلاً، ولا يقبلُ بتضييع وقته بما لا ينفعُه، ويهتمُّ بتحقيق إنجازات ترفعُ من مُستواه، وتُقرِّبه من طموحاته أكثر من خلال التالي:

1- كسر احتكار المؤسسات الإعلام ية الكبرى.

2-إن ظهور طبقة جديدة من الإعلاميين، وأحياناً من غير المتخصصين في الإعلام ، إلا أنهم أصبحوا محترفين في استخدام تطبيقات الإعلام الجديد، بما يتفوقون فيه على أهل الاختصاص الأصليين.

3-ان ظهور منابر جديدة للحوار، فقد أصبح باستطاعة أي فرد في المجتمع أن يرسل ويستقبل ويتفاعل ويعقّب ويستفسر ويعلّق بكل حرية، وبسرعة فائقة.

4- ان ظهور إعلام الجمهور إلى الجمهور.

5-ان ظهور مضامين ثقافية وإعلامية جديدة.

6- ان المشاركة في وضع الأجندة: يساهم في انجاح الإعلام الجديد أحياناً وتسليط الضوء بكثافة على قضايا مسكوت عنها في وسائل الإعلام التقليدية، مما يجعل هذه القضايا المهمة هاجساً للمجتمع، للتفكير فيها ومناقشتها ومعالجتها.

7-نشوء ظاهرة المجتمع الافتراضي والشبكات الاجتماعية: هي مجموعة من الأشخاص يتحاورون ويتخاطبون باستخدام وسائل الإعلام الجديد، لأغراض مهنية أو ثقافية أو اجتماعية أو تربوية، وفي هذا المجتمع تتميز العلاقات بأنها لا تكون بالضرورة متزامنة، والأعضاء لا يحضرون في نفس المكان، والتواصل يتم دون الحضور، وقد يكون المجتمع الافتراضي أكثر قوة وفعالية من المجتمع الحقيقي، وذلك لأنه يتكون بسرعة، وينتشر عبر المكان، ويحقق أهدافه بأقل قدر من القيود والمحددات.

8- تفتيت الجماهير: مع التعدد الهائل والتنوع الكبير الذي لم يسبق له مثيل في التاريخ فقد بدأ الجمهور يتفتت إلى مجموعات صغيرة، بدلاً من حالة الجماهير العريضة لوسائل الإعلام التقليدية، وهكذا انتقل الإعلام إلى مرحلة الإعلام الفئوي والإعلام المتخصص.

ثالثا: تغير النمط العائلي الاجتماعي وارتباطها بالتكنولوجيا الجديدة.

اذا كان الإعلام الجديد يعرَّف على إنه المواقع الإلكترونية التي أسست لتمكين الأشخاص من التعبير عن أنفسهم ومشاركة أفكارهم وتجاربهم وثقافتهم مع من حولهم، فهي تربط بين الأشخاص ذو نفس الاهتمامات، ويُمكن الحديث على أن مواقع التِّواصل الاجتماعيِّ هي عبارة عن مجتمعات افتراضيّة تمكن مستخدميها من مشاركة الأفكار والاهتمامات وعمل علاقات جديدة.

التواصل الأسري:

ينشأ التواصل الأسري بين طرفين الزوجين وأطراف الأطفال ويعني حالة التوحد بين أفراد الأسرة والتفاعل الكامل بينهم وتبادل الخبرات مع بعضهم البعض وتصبح لغة واحدة ومفاهيم ومشاعر مشتركة.

يتعلم الأطفال من آبائهم سلوكًا اجتماعيًا جيدًا لتحقيق الصحة النفسية لهم وهم متفوقون من خلال التوجيه والنصيحة والمثال الجيد دون تهديد العقاب لتربية الأطفال الطيبين والمثاليين في المجتمع.

أهمية التواصل الأسري:

تنعكس اهمية التواصل الأسري على نفسية كل فرد داخل الأسرة ويتضح ذلك في سلوك كل واحد منهم فالتواصل يخلق حالة من الفهم المتبادل بين أفراد يعمل كما إنه يساعد على التالي :

- نشأة الأبناء نشأة سوية صالحة بعيدة عن الانحراف الخلقي والسلوكي.
- يبني جسور من التفاعل بين الطفل والأبوين مما يساعد الآباء على فهم احتياجات أطفالهم
- يعزز الثقة بين كل فرد من أفراد الأسرة مما يجعلهم أكثر قدرة على تحقيق طموحاتهم وآمالهم.
- يعمل على التخفيف من مشاعر الكبت عند الأبناء.
- ينشأ أسرة قادرة على احترام مشاعر بعضهم البعض وخلق حالة من الود والمحبة بينهم
- التواصل الأسري هو من أهم مقومات المجتمع السليم فهو عمود بنائه لينتج مجتمع سليم سوي وعلي النقيض تمام في التفكك الأسري نتيجة الإعلام الجديد له عدة مساوئ تؤثر على نشأة الأسرة وتؤثر علي تجمع ووحدة أفرادها كما تؤثر لكل فرد فيها.

ولهذا نرى وسائل الإعلام دور هام في تثقيف الأفراد وتجاوز تأثير اختلاف الثقافات الفرعية التي ينتمون إليها، كما يسهم في تطوير بعض من أفكار ومفاهيم لتوفير بؤرة ثقافية مشتركة يمكنها أن تساهم في ضبط سلوكيات الأفراد وتوجيهها نحو تحقيق أهداف المجتمع التنموية في المجالين الاجتماعي والاقتصادي معاً.

تكنولوجيا وسائل الإعلام الجديدة في الأسرة :

سابقا في داخل الأسرة، كانت هناك عملية يشار إليها باسم" التدجين ، اما اليوم بظل استخدام التكنولوجيا ووسائطها المختلفة فان مفهوم التدجين يشير في المقام الأول إلى التكنولوجيات المحلية التي تساعد على إدارة الأسرة المعيشية في الحياة اليومية ويغير الثقافة الأسرية وأنماط التفاعل، ومع ذلك ، يمكن ربط ذلك بإدخال تقنيات الإعلام الجديدة إلى الأسرة .

بمعنى الأسر التي تتمتع بإمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تختلف عن تلك التي لا تمتلكها ، وليس فقط في الوصول إلى التكنولوجيا ولكن في الديناميكيات العائلية كذلك، وبحسب د. مي عبدالله استاذة مادة الاتصال والتوال في كلية الإعلام في الجامعة اللبنانية التي تقول بان " التقنيات الإعلامية

الجديدة أصبحت جزءا لا يتجزأ من الروتين اليومي المحلي للأفراد ، بمعنى انها اصبحت جزءا لا يتجزأ من الحياة المعاصرة[1] ". نظام الحياة اليومية لكل الاسر .

الأسرة : تجمع كثير من الدراسات العربية والأجنبية ، النظرية والتطبيقية ، على أن الأسرة هي أحد مصادر التنشئة الاجتماعية وأهمها . ويتفق كثير من علماء الاجتماع والإعلام على أن الوالدين هما خط الدفاع الأول أمام موجات التغيير الاجتماعي الذي تقوده في هذا العصر وسائل الإعلام المختلفة .

الأسرة العربية: تشكل الأسرة العربية تقليديا وحدة إنتاجية اقتصادية اجتماعية أساسية، تقترض في أعضائها التعاون معا والاعتماد على بعضهم البعض في جميع المجالات، وهذا ما يشير إليه مصطلح العائلة (المشتق من عال يعيل)بأنها علاقة الإعالة والاعتماد المتبادل. "وان كانت الأسرة بدأت تتعرض لتغيرات شبه جذرية في العصر الحاضر من حيث تقسيم العمل والتخصص نتيجة لتوسع نظام الخدمات وسيطرة الدولة على مختلف مرافق الحياة واتساع نطاق الوظائف البيروقراطية[2]".

وبتأمل واقع التعامل الأسري مع مخاطر الإعلام المحلي أو الوافد يلحظ المتابع لهذا الواقع قصور الدور الأسري في هذه المواجهة .

فكلنا يرى دور الوالدين في حماية العائلة وتامين حياتها وتحصيل معايشة كريمة من اجل تربية الناشئة وتحصينهم من موجات الإعلام غير الهادف . وكثير من الأسر قد جلبت التقنية الإعلامية الى البيوت وتركتها مشرعة الأبواب والنوافذ دون رقابة من الوالدين على ما ينبغي أن يشاهده أو لا يشاهده أفراد الأسرة من البرامج الإعلامية .

إن الكثير من الآباء والأمهات يتذمرون من البرامج السيئة ، وغير الأخلاقية وهم من يتحمل مسؤولية تعرض أبناءهم لهذه البرامج وتأثرهم بها دون أن يكون لهم دور فاعل في المراقبة أو التوجيه .

ومن هنا نرى بان الإعلام لم يدخل بيوتنا عنوة ، ولم يقتحم غرف نومنا قسرا. فالأهل هم من يتحملون المسؤولية الأولى فيما يطرأ على ثقافة الأبناء وأخلاقهم من تغير غير محمود في الوعي أو المعرفة أو السلوك ، أو اختلال في الفطرة النقية .

التكنولوجيا الحديثة والأسرة:

وبحسب ماهر عودة الذي يتوقف:" أمام أثر تكييف تكنولوجيات الإعلام الجديدة هذه على المجتمع المعاصر في عدد من الطرق المختلفة .ومع ذلك ، فإن أحد التعديلات الرئيسية هو تأثيره على العلاقات

[1] - مي عبدالله، نظريات الاتصال، دار النهضة العربية، بيروت، 2006،ص 23.

[2] - أحمد جميل حمودي ،الأسرة العربية والتنشئة الاجتماعية، صحيفة الحوار المتمدن الالكترونية العدد: 2327 ، 29 حزيران 2008 / http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=139297&r=0

الشخصية اليومية[1] ". ويمكن أن يؤدي إدخال تقنيات جديدة مثل الإنترنت إلى المنزل إلى تغيير نوعية العلاقات الأسرية نتيجة للتوطين ، أصبحت التقنيات الرقمية والإعلام ية الجديدة مثل" ألعاب الفيديو وألعاب الكمبيوتر والإنترنت والبريد الإلكتروني جزءًا أساسيًا من حياة الأطفال اليومية في العالم الغربي ، يتم تعريف التكنولوجيا من قبل Venkatesh بكونها نظام سلوك استخدام الأدوات وأصبحت" جزءً ا من نسيج الحياة اليومية للأطفال الصغار)[2] ". ومن المدهش تماما كيف أصبحت تكنولوجيا الإعلام الجديدة المغمورة في المجتمع الحديث.

لان تقنيات وسائل الإعلام الجديدة باتت تسهيل التفاعل الاجتماعي وتتمتع التكنولوجيا داخل المنزل بالعديد من الفوائد للأسرة والعائلة وقد غيرت" معاني الوقت العائلي "خلقت تقنيات الإعلام الجديدة آفاق جديدة للأفراد داخل الأسرة من خلال" تعزيز أنماط مختلفة من التفاعل الاجتماعي ، والوصول إلى المعلومات ، وتخصيص الوقت" فإن الوصول إلى التكنولوجيا مثل الحواسيب الشخصية والحواسيب المحمولة" جعل الحدود بين وقت العمل ووقت الأسرة أكثر نفاذا من أي وقت مضى .ونتيجة لذلك ، فإن الأفراد لديهم الفرصة للقيام بعملهم المدفوع في المنزل .وهذا بدوره يزيد من الوقت الذي يقضيه الجميع ، والتواصل والتفاعل الاجتماعي بين بعضهما البعض.

من ناحية أخرى ، يمكن أن يعني هذا أيضًا أن الأفراد بشكل عام والاسر العربية بشكل خاص " يصرفون إلى عالم التكنولوجيا الانفرادي الذي يتطلب اهتمامهم الفردي وهذا يمكن أن يكون له تأثير سلبي على التفاعل الاجتماعي داخل الأسرة، فضلا عن تزويد الأفراد بفرصة" للنشاط المشترك داخل المنزل إذا كانت تقنيات الوسائط الجديدة تسهل أو تعرقل التفاعل الاجتماعي داخل الأسرة هي النقطة المحورية في هذا التحقيق .

ويمكن اعتبار تكنولوجيات الوسائط الجديدة" داخلية "أو" خارجية بانها تقوم بممارسة الوظائف الاجتماعية الداخلية لتسهيل" التفاعل الاجتماعي بين أفراد الأسرة "بينما تعزز الوظائف الاجتماعية الخارجية "التفاعل مع الأشخاص غير الموجودين فعليًا في المنزل.

فإن التكنولوجيات الإعلام ية الجديدة تغير الطريقة التي" يتعلم بها الناس ويستمتعون بها ، ويسهلون خصخصة الأنشطة الاجتماعية التي أجريت سابقا خارج المنزل على سبيل المثال ، يمكن للكمبيوتر مثلا اظهار العديد من تقنيات الوسائط الجديدة الأخرى، مثل وحدات تحكم الألعاب والهواتف المحمولة زيادة التفاعل الاجتماعي بين الأفراد داخل المنزل.

[1] - ماهر عودة الشمالية واخرون، تكنولوجيا الاعلام والاتصال ،دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2015،ص 83.

[2] Venkatesh, A, Computers and other Interactive Technologies for the home, Communications of the ACM, Vol. 39,No .12,pp.47_54.

ومن الطرق التي تؤثر بها التكنولوجيات الإعلام ية الجديدة بشكل إيجابي على التفاعل الاجتماعي ترجع إلى أنها تقلل الجهد المطلوب لأداء الأنشطة ذات الصلة بالمهام والعمل ، وبالتالي تتيح للأسر المشاركة في العديد من الأنشطة وبذلك ، يزداد وقت الفراغ الذي يتيح للأفراد المزيد من المرونة في كيفية إنفاق وقت فراغهم .وهذا بدوره يسمح" بالتحكم الإضافي في حياة الشخص "وبالتالي يمكن أن يزيد التفاعل الاجتماعي بالإضافة إلى ذلك ، يسهّل الحاسوب التفاعل الاجتماعي داخل المنزل عندما يتعين على فرد واحد في الأسرة ، في معظم الأحيان وخبير "أن يعلِّم طريقة أخرى لاستخدام هذه التكنولوجيا" في خلق تقاطع اجتماعي اسري.

فان التغيير الاجتماعي من خلال " العملية التي يحدث بها التغيير في بنية ووظيفة النظام الاجتماعي أحد التأثيرات الرئيسية التي كان لها آثر علي التفاعل الاجتماعي وعلى التواصل بين أفراد الأسرة وبين الأفراد في الأسرة [1] ".

وهنا نرى بان العصر الحالي حيث أصبحت فيه وسائل الإعلام من مؤسسات التربية التي من غير الممكن ضبطها وتوجيهها ذلك لأن غالبية هذه الوسائل تنقل ثقافات من خارج المجتمع، كما يسعى عدد كبير منها لتحقيق أهداف ومصالح تجارية لأفراد ومؤسسات لا تعير اهتماماً لمختلف المعايير والقيم الأخلاقية التي تميز ليس فقط ثقافة المجتمع بل عناصر مشتركة في أديان وثقافات مختلف المجتمعات الإنسانية.

فهي لا تعزز القيم الأسرية، بل تظهرها وكأنها قيم سلبية وتربط الشباب بمفاهيم وقيم موجودة فقط في العالم الافتراضي، "كما تشجع الشباب على التقليد الأعمى خاصة عندما تقدم لهم نماذج من الأبطال الخارقين أو الافتراضيين وتجعل منهم أبطالاً حقيقيين[2]".

من جهة أخرى، فقد اخترقت تلك الوسائل الخصوصية الأسرية إلى حد كبير، فهي تؤثر في علاقات الصداقات وتضيّع وقت الكثيرين. "فانكفاء الأبناء في البيت الواحد كل على جهازه وانعزاله عن أقرانه هو دليل على التأثير السلبي لتلك التقنيات. كما أن تلك الوسائل هي أداة لنشر الشائعات والأخبار المغلوطة التي غالباً ما يعاد تداولها[3] " .

يحاول البعض القول، بأن ما يحدث في عالمنا الحالي من اختراق التقنيات الحديثة للخصوصية الأسرية والعلاقات الاجتماعية هو تأثير لا بدّ منه في ظل الظروف الحالية التي يمر بها العالم. "فالعالم ككل قد أصبح

[1] - محمد الشمري تأثير الإعلام الجديد على الأمن الأسري، المجلة الالكترونية المتعددة الاختصاصات ، العدد 16(2) 2018. https://www.eimj.org/uplode/images/photo

[2] علي عبد الفتاح، الاعلام والتنشئة الاجتماعية ،دار الايام للنشر والتوزيع عمان 2015،ص 13.

[3] - احمد محمد احمد واخرون، التربية والاسرة ومؤسسات التنشئة الاجتماعية ،دار الصفاء للتشر والتوزيع عمان، 2013،ص 51.

يخضع لنفس الظروف، ويعيش تحت نفس التحديات، وبما أننا جزء من العالم، إذاً ما يحدث لنا هو شيء متوقع [1] ".

إن شريحة مجتمعية كبيرة مرتبطة كل الارتباط بتلك التقنيات التي أصبحت جزءاً مهماً من حياتنا ولا نستطيع العيش بدونها. فتلك التقنيات الحديثة بحسب الإعلام ية فاطمة الصايغ "قد أصبحت عصب الحياة خاصة مع انتقال الحكومات إلى الذكاء الاصطناعي وجعله محور حياتنا العملية والمهنية[2]" .

كما أشرنا، بان وسائل الإعلام لقد تركت آثارا ايجابية (فيما لو كانت الجهات المشغّلة لها تقصد بناء الأسرة المتينة) وكذلك لها آثار سلبية (فيما لو كانت تريد العكس).

وهنا يمكن الاشارة إلى:(شكلي الأسرة ، الأسرة النواة والأسرة الممتدة). أما فيما يعني الأسرة النواة يمكن الاشارة إلى أمرين:

الأول: العلاقة بين الزوجين.

- إن الاستغراق غير العادي بمتابعة وسائل الإعلام المختلفة، يؤدي إلى انشغال كل من الزوج والزوجة بالبرامج التي يتابعانها، على القنوات المختلفة وهذا يؤدي إلى برودة العلاقة بينهما والابتعاد عن مناقشة الأمور الملحّة المطلوبة، والتفكير والتخطيط لصالح الأسرة .

- متابعة الأفلام والمسلسلات الغربية المختلفة تؤدي إلى استسهال الكثير من الأمور التي كانت تعتبر عيباً وحراماً، كاستسهال الخيانة الزوجية والوقوع في المحرمات أو المحاسبة بناءً على ما يرونه من برامج ومعروف الفرق الكبير بين القيم الغربية وقيمنا.

- بات واضحاً أن الإكثار من الجلوس على وسائط التواصل الاجتماعي، والحديث مع أناس غرباء، عبر الشبكة العنكبوتية قد يؤدي إلى إقامة علاقة عبرها وبالتالي قد يرى الرجل من المتواصل معها، ما لا يراه في الزوجة. وكذلك الزوجة وهذا يؤدي إلى البرودة في العلاقة الزوجية إن لم تصل إلى المشاكل.

- التواصل عبر الواتس اب من قبل الزوجين مع غرباء، قد يؤدي إلى إقامة علاقات مباشرة بعد أن تبدأ عبر الهاتف وهذا ما حصل عند بعض الأزواج مما أدى إلى الطلاق.

- الانشغال بوسائل الإعلام يبعد الأهل عن الاهتمام بالأولاد, وهذا ما يدفعهم للتمرد باعتبار أن الوالدين لا يهتمان بهم ولا يتابعان قضاياهم. ومع وجود هذه الوسائل لديهم قد يتفلتون من مراقبة الأهل وهذا ما قد يؤدي إلى خراب ودمار العلاقة مع الأولاد.

---

[1] - Hiebert, Ray Eldon , Ungurait, Donald F, & Bohn , Thomas W. (1985) . Mass Media : An Introduction to Modern Communication . Longman, New York , PP. 245-252

[2] - فاطمة الصايغ، وسائل التواصل والعلاقات الأسرية، صحيفة البيان الاماراتية، 14 ابريل –نيسان،2019.

الثاني: العلاقة بين الأبناء والأهل:

- إن متابعة وسائل الإعلام من قبل الأبناء بعيداً عن أي رقابة، قد يؤدي إلى تغيير في القيم العائلية، التي كانت سائدة في مجتمعنا، وبالتالي قد يذهب الأولاد إلى العقوق.

- إن ابتعاد الأهل عن مراقبة الأبناء قد يؤدي إلى تواصل الأولاد مع جهات موجودة على الشبكة العنكبوتية، فيتورطون في مشاكل جنسية. خصوصاً الفتيات الصغار، كما يحصل مع بعض الإناث خصوصاً في المرحلتين الإعدادية والثانوية. وهذا ما يجلب المشاكل للأهل.

الأسرة الممتدة من الواضح أن الانشغال بمتابعة وسائل الإعلام ، إذا ما أضيف إلى الانشغال بتأمين متطلبات الحياة، يزيد من التباعد بين الأقارب من الجد والجدة، أو العم والعمات والخال والخالات وأبنائهم. وذلك بحجة الانشغال وعدم وجود الوقت الكافي لذلك. وهذا يؤدي إلى قطع الرحم. بالإضافة إلى" ضعف العلاقات مع الآخرين. بالإضافة إلى الأفكار الغربية الدخيلة على ثقافتنا وآثارها على التماسك الأسري[1] ".

تأثير الإعلام على علاقات الاسرى:

وهذه الآثار لوسائل الإعلام قد تكون قصيرة الأمد وقد تكون طويلة، وقد تبدو ظاهرة أو تكون مستترة قد تظهر بعد فترة، وقد تكون دينية، نفسية، اجتماعية، سياسية، اقتصادية... وهذه الآثار بالعموم قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية. وقد ركّزت الأبحاث التي عملت على تأثير رسائل الإعلام على مجالات عديدة أهمها:

1- التغيير المعرفي: باعتبار أن المعرفة تشمل الاعتقادات الدينية والاجتماعية وغيرها. ولهذه الأمور تأثير مباشر على المواقف والسلوك عند الأفراد والجماعات. وتعتبر من أخطر المسائل التي تعتمدها وسائل الإعلام لو أرادت ذلك، لأن جذور التغيير المعرفي عميقة وإزالتها ليست بالأمر السهل، لأنها قد تنقل المجتمع من مكان إلى آخر لا يتناسب معه. وبالتالي عودته إلى ما كان عليه تصبح صعبة، والبقاء حيث وصلت أمر غير ممكن.

2- التغيير القيمي: تعتبر القيم والمعارف والعقائد من مرتكزات الهوية الثقافية والحضارية لأي مجتمع. وهذه المسائل كانت في السابق في عهدة المدارس والبيوت. أما اليوم أصبحت من مهام وسائل الإعلام التي تؤثر أكثر من غيرها في عملية البناء أو الهدم وفي عملية الإعمار أو التخريب، واليوم من خلال الوسائل الإعلامية المختلفة ومع كون العالم بمثابة قرية واحدة بفعل العولمة، فإن هدم القيم الموجودة وبناء قيم جديدة في مجتمع ما (خصوصاً إن كان ضعيفاً لا مقومات له) أمر سهل من خلال الأفلام والمسلسلات وبرامج الكرتون للأطفال وقد تمر عبر مسائل فكاهية عابرة لا يلتفت إليها الناس وتترك أثراً على النفوس. وهكذا تصبح عملية التنشئة الاجتماعية اليوم بيد الوسائل الإعلامية ويضعف دور الأهل والمدرسة والبيئة الداخلية.

[1] - عامر العورتاني، اثر وسائل التواصل الاجتماعي في التنشئة الاسرية، صحيفة الراي الاردنية 27تشرين الاول،2019.

3- التغيير السلوكي: إن تغيير السلوك لا يعتمد على عامل واحد وإنما على عوامل متعددة. فقد يكون نتيجة تغيير معرفي، أو نتيجة تنشئة اجتماعية طويلة الأمد، أو تغيير في الموقف والاتجاه، أو نتيجة تأثير زمني محدد كالتأثر بالإعلانات في السلوك الشرائي وإتباع الموديلات المختلفة والمتغيرة في زمن قصير . ووسائل الإعلام هي من العوامل التي تعمل على تغيير السلوك، من خلال الترويج والجذب. كأن تكون الشخصيات الفنية أو الرياضية أو الاجتماعية، مثالاً للشباب اليوم أو للرجال والنساء.

4- التغيير الموقفي: يمكن القول أنه الأساس في عملية التغيير لأنه يقصد تغيير رؤية الإنسان لقضية ما، أو لشخص ما أو لدين ما، أو لقيمة ما، أو لسلوك ما بحيث يتم اللعب على المشاعر والأحاسيس. فيتعاطف الإنسان مع ما يريده المسيّر للوسائل الإعلام ية سياسياً وتربوياً واجتماعياً واقتصادياً... فيغيّر العدو والخصم من خلال التحريك الغرائزي وطمسه حقائق كان لها دور أساسي في مواقف الناس.

وباختصار يمكن القول إن لوسائل الإعلام تأثيراً كبيراً على فهمنا للقضايا، ومواقفنا منها وحكمنا على الأشياء. بالإضافة إلى الاستثارة العاطفية من خلال استثارة مشاعر السخط، والتمرد والكراهية والولاء، من خلال التركيز على مشاهد العنف، وإثارة الغرائز كما أنها تعمل على تكريس واقع ما، من خلال تزكية وتمجيد أوضاع قائمة أو أفكار سائدة أو نماذج وشخصيات معينة.

الأمور المطلوبة للاستفادة من وسائل الإعلام إيجاباً:

على المعنيين بالمجتمع "أن يلتفتوا إلى أن الدول الكبرى تعتمد على إضعاف المجتمعات العربية ليسقطوها ومن ثم ليمسكوا بها. كوسيلة احتلال جديدة، بعد زوال الاستعمار المباشر. وإحدى طرق الوصول إلى ذلك إضعاف الأسرة العربية . لما من ذلك من تأثير على ضعف المجتمع لسهولة الإمساك به"[1] .

-الإعلام العربي يعمل بدوره على تعزيز المواطنة وعلى توطيد الاستقرار والامن الاجتماعي من خلال خلق اجواء مستقرة للأسر والافراد تؤمن اجواء الانفتاح للجميع وتساعد على تنمية الوعي المجتمعي .

- إن شبكات التواصل الاجتماعي ومن خلال ما تنشره عبر تطبيقاتها وبمختلف أنماطها قد عززت قيمة الأخوة بين المواطنين، وأكدت على اللحمة الوطنية بين أفراد المجتمع.

-إن شبكات وتطبيقات التواصل الاجتماعي تعمل على تعزيز وترسيخ معظم قيم المواطنة وفي مقدمتها الولاء للوطن والدفاع عنه وحق المشاركة السياسية والانتخاب، لذلك كان لا بد من الالتفات إلى كل ما نحتاجه لذلك. ومن هذه الأمور :

[1] - رضوان السيد الصراع على الإسلام الأصولية والإصلاح والسياسات الدولية ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 2005 ص، 233 .

1- دفع طلاب الدراسات العليا والمتخصصين لدراسة آثار هذه الوسائل على الأسرة . لأن هذا يساعد في إظهار نقاط الضعف ونقاط القوة. وبعدها يعمل على نقاط القوة، والتخفيف من نقاط الضعف.

2- العمل على بث الوعي حول أهمية ترابط الأسرة ، من خلال العمل على برامج مفيدة وجذابة في هذا الموضوع. وإلفات النظر إلى أن سلامة المجتمع للعيش براحة، لا يمكن تحقيقها إلا بحفظ الأسرة .

3- التفات الأهل إلى مراقبة ما يظهر على هذه الوسائل خصوصاً التلفزيون والشبكة العنكبوتية. وإلى أن ما يشاهدونه من برامج لا يمكن تطبيقه في مجتمعنا المحافظ والمتدين. وعدم السماح للأولاد بالبقاء لمشاهدة البرامج التي لا تتناسب مع أعمارهم.

4- إيجاد صفحات إيجابية جاذبة عن أهمية الأسرة على الشبكة العنكبوتية.

5- إطلاق حملة لتحصيل الأحكام الشرعية حول أشكال التعاطي مع بعضهم، ومع أبنائهم.

6- القيام بكل ما يساعد على تحصين الأسرة بعد تبيان مخاطر تفككها.

7- الإكثار من حسابات التواصل الاجتماعي المهتمة بالإرشاد الأسري. التي تدار من قبل أناس مختصين وأهل للثقة.

8- الإكثار من البرامج التلفزيونية والإذاعية المعنية بالأسرة ، وإنتاج الأفلام والمسلسلات الكوميدية وغيرها التي تؤدي إلى جذب المشاهدين إلى القنوات التي تدار من خلال جهات مأمونة خصوصاً القنوات التابعة لنا.

9- العمل على إيجاد وسائل ترفيه للكبار والصغار خصوصاً في ميدان الرياضة، والمسابقات الأدبية والاجتماعية الهادفة.

10- الإكثار من الندوات والمؤتمرات حول الأسرة ، وأهمية ترابطها.

11-ضرورة نشر الوعي بين أفراد المجتمع والتركيز في ذلك على فئة الشباب لأنهم هم اكثر فئة متأثرة بذلك وتوجيههم إلى الاستخدام العقلاني الأمثل لمثل تلك المواقع.

الخاتمة:

لا ريب أن وسائل الإعلام الجماهيرية باتت اليوم عاملاً مؤثراً في تشكيل الوعي ، وتوجيه القيم ، والتأثير على الأخلاق والسلوك . ووسائل الإعلام العربية التجارية هي من يقوم بهذه الوظيفة بعيداً عن عين المراقبة أو المحاسبة . وبنزوع هذه الوسائل إلى المنحى الربحي في مضامينها وبرامجها أصبحت تمثل هاجساً للمسؤولين عن الأمن والأخلاق على حدٍّ سواء . وقضية مواجهتها ومحاولة الحد من تأثيرها على الأسرة والمجتمع أكبر من أن

تُحصر في نداءات موسمية ، أو دعوات ، دينية أو أخلاقية ، مؤقتة . وهي أكبر من أن تطرق طرقاً عارضاً ثم تخبو بعدها الأصوات أو النداءات .

من هنا نرى بان حصل تغيرا في جوهر العلاقات العامة داخل الأسرة ، وافرزت تفاعلات جديدة بينها ما أدى الى توسيع الفجوة بين جيلي الاباء والابناء، واصبح الفرد معزولا عن اسرته ومحيطه الاجتماعي، ما اثر سلبا على اليات الأسرة والتنشئة الاجتماعية، وديناميكية التفاعل بين افرادها ،ففقد الابناء مهارات التواصل الايجابي مع الذات ومع الاخرين، ما اثر على التوافق النفسي والاجتماعي للأسرة .

ومن يلازم إدراك أهميتها وتأثيرها الجهر دوماً بالحديث عنها ، واستمرار محاولات معالجتها ، بحسبانها قضية دينية، وأمنية ، وتربوية وأخلاقية سيكون لها الأثر البالغ في حياة الأسرة والمجتمع غداً ومستقبلاً .

في النهاية لا يزال الإعلام العربي بعيدا عن مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة التي نشأت بظل الثورة الاتصالية وسيطرت الشبكة العنكبوتية في تامين اجواء الاستقرار الاجتماعي والامني والمعلوماتي التي تساعد على تنمية مفاهيم المواطنة في داخل المجتمعات العربية وتعزيز دور الأسرة في التنشئة والتربية الوطنية بظل مفاهيم العولمة الاقتصادية والاتصالية والمعلوماتية .

قائمة المصادر والمراجع :

الكتب العربية :

-إبراهيم ناصر، المواطنة، مكتبة الرائد العلمية، عمان،2003.

- ابن منظور، لسان العرب ، دار إحياء التراث العربي، ط2 ، بيروت ، 1993، ج41 .

-احمد محمد احمد واخرون، التربية والأسرة ومؤسسات التنشئة الاجتماعية ،دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان، 2013.

- الصادق رابح، الإعلام والتكنلوجيا الحديثة، دار الكتاب الجامعي، 2004 .

- السيد بخيت، الانترنت وسيلة اتصال جديدة ، الجوانب الإعلام ية والصحفية والتعليمية والقانونية، العين، دار الكتاب الجامعي، 2004 .

- خالد محمد غازي، الصحافة الإلكترونية العربية الالتزام و الانفلات في الخطاب والطرح الكاتب ، وكالة الصحافة العربية ناشرون ، مصر 2016.

- رضوان السيد الصراع على الإسلام الأصولية والإصلاح والسياسات الدولية ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 2005 .

-عباس مصطفى صادق، الإعلام الجديد، المفاهيم والوسائل والتطبيقات، دار الشروق، عمان،2008 .

-عبد الرزاق محمد، ضغوطات الحاضر وتحديات المستقبل، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2011.

-علي عبد الفتاح، الإعلام والتنشئة الاجتماعية ،دار الايام للنشر والتوزيع عمان 2015.

- مجدي محمود، قواعد القوة في الفكر السياسي المعاصر، دار الفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2016.

- ميشل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية ، ترجمة عادل الهواري وسعد مصلوح ، مكتبة الفالح – الكويت ، 1984 .

-مي عبدالله، نظريات الاتصال، دار النهضة العربية، بيروت، 2006.

- مصطفى المصمودي ،النظام الإعلام ي الجديد، عالم العرفة الكويت عدد 94، 1985.

- ماهر عودة الشمالية واخرون، تكنولوجيا الإعلام والاتصال ،دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2015.

المراجع الاجنبية :

Venkatesh A, Computers and other Interactive Technologies for the home, Communications of the ACM, Vol. 39,No .12,pp.47_54.

- Hiebert, Ray Eldon , Ungurait, Donald F, & Bohn , Thomas W. (1985) . Mass Media : An Introduction to Modern Communication . Longman, New York , PP.

المجلات العربية :

-على الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة القومية ،مجلة المستقبل العربي – مركز دراسات الوحدة العربية السنة 23، العدد 264، 2001.

المجلات الالكترونية :

-أحمد جميل حمودي ،الأسرة العربية والتنشئة الاجتماعية، صحيفة الحوار المتمدن الالكترونية العدد: 2327 ، 29 حزيران 2008 / http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=139297&r=0

-محمد الشمري تأثير الإعلام الجديد على الأمن الأسري، المجلة الالكترونية المتعددة الاختصاصات ، العدد 16(2) 2018. https://www.eimj.org/uplode/images/photo

-ندوة ،" وسائل الإعلام في المملكة العربية السعودية ودورها في تنمية الهوية الوطنية المستدامة للمواطن والمجتمع " ، ديسمبر 10, 2019 من مداخلة الدكتور سعد بن سعود بن محمد آل سعود عميد كلية الإعلام والاتصال في جامعة الإمام محمد بن سعود

. https://sa-affairs.com/2019/12/%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D9%88%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/

الجرائد اليومية :

- عامر العورتاني، اثر وسائل التواصل الاجتماعي في التنشئة الأسرية، صحيفة الراي الاردنية 27تشرين الاول،2019.

- علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية ، صحيفة البيان الاماراتية، 26 اغسطس 2000.

- فاطمة الصايغ، وسائل التواصل والعلاقات الأسرية، صحيفة البيان الاماراتية، 14 ابريل –نيسان،2019.

-محمد بن سعيد الفطيسي ، دور وسائل الإعلام في تشكيل صورة الدولة، صحيفة الوطن العمانية ، 12 يوليو 2020.

- فهد بن عبدالرحمن الشميمري، التربية الإعلام ية كيف نتعامل مع العالم ، الرياض ، 2010.

- سيليا دولافارين ، التكنولوجيا الرقمية في مواجهة وسائل الإعلام التقليدية ، صحيفة الشرق الاوسط اللندنية، العدد ، 14838، 14 يوليو 2019 .

البيان الختامي للمؤتمر الدولي المحكم حول الأمن المجتمعي والجماعي في الوطن العربي

طرابلس | لبنان 16 و17 أكتوبر 2020

تحت رعاية الاتحاد العالمي للمؤسسات العلمية UNSCIN نظم مركز جيل البحث العلمي فرع طرابلس، مؤتمره الدولي المحكم تحت عنوان " الأمن المجتمعي والجماعي في الوطن العربي "، ولقد ترأس المؤتمر الأمينة العامة للاتحاد ورئيسة المركز، أ.د. سرور طالبي، بمشاركة أساتذة وباحثين من الجامعة اللبنانية، جامعة الجنان ومؤسسات جامعية عربية أخرى من الجزائر ، السودان ، العراق ،المغرب، الإمارات ، السعودية ، قطر، مصر، سوريا وفلسطين.

ولقد هدف المؤتمر الذي صادف تاريخ انعقاده اليوم العالمي للغذاء والذكرى السنوية الأولى لثورة 17 تشرين في لبنان، إلى تقييم الأمن المجتمعي العربي والتحديات التي تواجه استقراره للخروج باقتراحات وحلول عملية تعزز التعاون الجماعي وتضمن الاكتفاء الإقليمي والمحلي.

ولقد تشكلت لجنة التوصيات من الأساتذة الأفاضل:

أ.د. سرور طالبي ، مركز جيل البحث العلمي (رئيس المؤتمر واللجنة العلمية).

أ.د. بلال شحيطة، الجامعة اللبنانية.

أ.م.د. زكريا بيتية، جامعة الجنان.

م.د. حسين حسين زيدان وزارة التربية العراقية.

د. جومانا كيال، الجامعة اللبنانية.

د. حموي نور الهدى، جامعة عبد الحميد مهري.

د. خالد ممدوح العزي، الجامعة اللبنانية.

د. رمضان أحمد العمر، الجامعة اللبنانية.

د. عثمان حسن عثمان، جامعة المغتربين.

د. عواطف سيداحمد ، جهاز تنظيم شؤون السودانيين بالخارج .

د. هاروني رضوان، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر.

وقد خلُصت لجنةُ التوصيات إلى مجمُوعة من النتائج وهي:

- تتميز المنطقة العربية بوفرة الكفاءات والموارد البشرية والمادية والثروات الطبيعية، الحيوانية والمعدنية إذا استغلت استغلالا صحيحا يمكنها أن تسد معظم الاحتياجات المحلية .
- يحقق الأمن المجتمعي الداخلي والمحلي الاستقرار والطمأنينة في كل مناحي الحياة وغالبا ما ينتج عن فقدانه اندلاع حركات احتجاجية داخلية قد تتسع رقعتها لتصبح إقليمية .
- يرجع سبب انتشار مختلف الأزمات في المنطقة العربية إلى عدم توحيد السياسات وعدم تفعيل التعاون الإقليمي في الكثير من المجالات الحيوية.
- إن غياب الإطار القانوني والدعم الجديّ من الحكومات العربية يعرقل تفعيل الدور المهم للمجتمع الأهلي في بناء التطوّر السياسي والاقتصادي والزراعي ...
- لا تزال جامعة الدول العربية عاجزة عن بناء الوحدة العربية رغم القواسم المشتركة العديدة التي تجمع هذه الدول وفي مقدمتها : اللغة والدين ، التاريخ والمصالح المشتركة.
- تلعب المؤسسات التعليمية دورا محوريا في ترسيخ قيم ومبادئ الأمن المجتمعي والجماعي.
- لا يزال الإعلام العربي عاجزا عن تنمية وغرس القيم التي من شأنها أن تؤمن أجواء الاستقرار داخل المجتمعات العربية .

توصيات مؤتمر الأمن المجتمعي والجماعي في الوطن العربي

<u>استنادًا على النتائج أعلاه، أوصت اللجنة على ضرورة:</u>

1. إصلاح المنظومة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ...إلخ، والتشديد على العوامل الضروريّة لتحقيق التنوّع والإصلاح الجوهري في كافة المجالات.
2. تقرب الحكومات أكثر من مصالح الناس وهمومهم الحقيقية ودعم حيويّة المجتمع الأهلي باعتباره ضامنا لفعالية و شفافية مشاريع بناء الدولة.
3. إدارة الموارد الطبيعية إدارة جيدة ووضع استراتيجيات تنفيذية طويلة المدى لتحقيق التنمية المستدامة.
4. العمل على استثمار الأراضي القابلة للزراعة والمساحات الواسعة المتوفرة وتطوير الثروة الحيوانية في مختلف الدول العربية تحقيقا للاكتفاء الذاتي.
5. إرساء مبادئ دولة المؤسسات التي تضمن الشراكة الحقيقية والتعدد بين مختلف المكونات تحقيقا للتوازن والعدالة داخل المجتمع، الشيء الذي يزيد ثقة المواطن في صناع القرار.

6. اقرار الاختلاف والتمايز والتنوع على أنه شرط للعيش المشترك الذي يكفل الحقوق والمساواة بين الجميع بلا تمييز.
7. تحقيق المصالحة بين مختلف المكونات الوطنية والإقليمية لسد الباب أمام الثورات والنزاعات وتدخلات الخارج في الشؤون العربية الداخلية.
8. توفير إرادة سياسية صلبة ترصف عمليات بناء الوحدة العربية التي تضمن الاستقرار التعاون والاكتفاء الذاتي.
9. وضع وتفعيل اتفاقيات ثنائية تعزز التبادل العربي في كل المجالات وتشجع تدفق رأس المال والاستثمار المحلي.
10. تفعيل دور جامعة الدول العربية من خلال وضع استراتيجياتٍ وخطط مدروسة تضمن الاستقرار والتعاون العربي والتبادل الإقليمي في شتى المجالات تحقيقا للاكتفاء الذاتي.
11. تعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى المواطن العربي سيما عبر الجمعيات والمؤسسات والنوادي الثقافية.
12. تربية الأجيال الصاعدة على القيم والمفاهيم التي تساهم في تحقيق الأمن المجتمعي منذ مرحلة الروضة ومواصلة الاهتمام بتنشئة الأفراد في المراحل اللاحقة للتعليم.
13. مساهمة المؤسسات التربوية والتعليمية في ترسيخ قيم ومفاهيم الأمن المجتمعي المحلي والجماعي ونشر مبادئ الوحدة والتعاون العربي.
14. إدراج ضمن البرامج التعليمية اختصاصات جديدة تقترح حلولا عملية تدعم التعاون العربي وتقترح خططا ومشاريع تؤمن الاكتفاء الذاتي.
15. مساهمة الوسائل الإعلامية على اختلافها في توجيه الأفراد وتوعيتهم نحو القضايا التي تمس وتؤثر في الأمن المجتمعي، وفي دعم وتوطيد التعاون والاستقرار الإقليمي.
16. توظيف وسائل التواصل الاجتماعي لنشر الوعي بين أفراد المجتمع والتركيز في ذلك على فئة الشباب لأنهم هم أكثر فئة متأثرة ومستعملة لها وتوجيههم إلى الاستخدام العقلاني الأمثل.
17. مواصلة عقد ندوات ومحاضرات ومؤتمرات ودورات متخصصة في مناطق متعددة من الوطن العربي تواكب المستجدات المحلية وتدرس آليات تفعيل التعاون العربي وصولا للاكتفاء الذاتي.
18. رفع توصيات هذا المؤتمر إلى الجهات المعنية، ونشرها على نطاق واسع من خلال الصحافة والإعلام ، ومختلف مواقع التواصل الاجتماعي.

وفي الأخير يدعو الاتحاد العالمي للمؤسسات العلمية ومركز جيل البحث العلمي جميع المشاركين في هذا المؤتمر وأعضائهم ومتتبعيهم، لمواصلة البحث ونشر المقالات والدراسات المتخصصة، وبناءً على توصيات لجنة الصياغة بالمؤتمر ستُنشر أعمال هذا المؤتمر ضمن سلسلة أعمال المؤتمرات الصادرة عن مركز جيل البحث العلمي.

سلسلة كتاب أعمال المؤتمرات ISSN 2409-3963
© جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي